آفاق برلمانية

مواطن

٢٥ ايلول ٢٠٠٩ م المجلد الثالث عشر العدد ٣ | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 25 November 2009 Volume 13, No. 3

حوار حول مائدة مستديرة

انسداد أفق الحل السياسي يفتح التفكير الفلسطيني على عناصر الإستراتيجية البديلة

ص10

تأجيل الانتخابات بحكم الواقع وتداعياته يهدد بتمزيق النظام السياسي الفلسطيني

ص2

حزب العمل الإسرائيلي: بداية النهاية...!

ص17

الإفتتاحية

السلطة المقاومة؟

د. جورج جقمان

أشارت الأخبار مؤخراً إلى أن السلطة الفلسطينية تدرس إمكانية متابعة ملفات عدة مع مجلس الأمن، أو الجمعية العمومية، أو أي طرف دولي له علاقة، من بينها ملف الجدار، والأسرى، وتقرير غولدستون.

حسناً فعلت السلطة الفلسطينية، وبخاصة أن ملف الجدار أهمل بعد صدور رأي محكمة العدل الدولية أن الجدار غير قانوني، وفي أرض محتلة، بخلاف ما تدعي إسرائيل.

لقد لام البعض السلطة على عدم متابعتها لهذا الملف بكل الوسائل القانونية والإجرائية المتاحة.

ومن الجلي أن الانسداد الحالي أمام أيه مفاوضات جدية تؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني للدولة هو الذي دفعها إلى ذلك. وكان من الأجدى فتح ملف الجدار في وقت سابق، تماماً كما تفعل إسرائيل؛ أي أنها تضغط وتفاوض.

وقد قيل عن المحاولات الحالية إن فتح هذه الملفات ومتابعتها يشكلان «قوة الضعيف». ولا شك في أن ميزان القوى مختل لصالح إسرائيل؛ أكان ذلك سياسياً أم ميدانياً. لكن توجد قوة واحدة على الأقل لدى السلطة الفلسطينية وهي المقاومة القانونية والدبلوماسية، حتى لو قامت إسرائيل بتشديد الحصار، واتخاذ إجراءات أخرى مثل إيقاف عائدات الضرائب المستحقة للسلطة، أو تقطير إدخال مواد حيوية مثل المحروقات ومواد أخرى، أسوة بالحصار على غزة.

وستكون في هذه الحالة «لعبة العض على الأصابع»؛ بمعنى أن المعاناة الداخلية قد تؤدي تدريجياً إلى فكفكة السلطة الفلسطينية. لكن كل من إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الجوار العربية لهم مصلحة في استمرار وجود السلطة الفلسطينية، حتى لو لم يكن هناك مصلحة للحكومة الحالية في إسرائيل أن تتحول السلطة إلى دولة ذات سيادة في حدود العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

هذه هي المقايضة إذن، أي من «يصرخ» أولاً ومن يتحمل أكثر. لكن هذا لن يتم في فراغ سياسي. فكلما اشتد ضغط إسرائيل على السلطة الفلسطينية ازدادت الخشية من تبعات ذلك. لذا، يتعين قبل اتخاذ أية خطوات مقاومة، اتخاذ قرار آخر، وهو الذهاب إلى نهاية الطريق.

هذه معركة دبلوماسية وقانونية لها مقومات النجاح إن كان التوجه هو الذهاب إلى نهاية الطريق، أو على الأقل إجبار إسرائيل على قبول شروط السلطة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات. دون ذلك، لا جدوى من المفاوضات. المهم أن لا تكون هذه الخطوات تكتيكية ترفع عند أول عقبة أو ضغط من إسرائيل. ستكون هناك معاناة فلسطينية، ولكن القيادة يجب أن تقود الشعب، وتقول له إن أردتم الانعتاق من الاحتلال فيجب مرة أخرى أن ندفع ثمن ذلك. هذه هي سنة الشعوب في مسعاها للتحرر، والحالة الفلسطينية لا تختلف على الرغم من الأثمان التي دفعت حتى الآن.

في هذا العدد

مصير مجهول ينتظر مسيرة الحوار الوطني	5
تقرير غولدستون يطرق أبواب الهيئات الأممية .. فهل ينجح في فتحها؟	6
الانتحار .. ظاهرة غريبة تتسلل إلى صفوف الفلسطينيين	20
وزارتا التربية في الضفة والقطاع .. يوحدهما "التوجيهي"، ويعمق خلافهما الطرد والاستنكاف	21
برنامج خلق فرص العمل في «الأونروا» حل موسمي لأزمة البطالة الدائمة	23

تأجيل الانتخابات بحكم الواقع وتداعياته يهدد بتمزيق النظام السياسي الفلسطيني

كتب منتصر حمدان:

بينما كانت أنظار البعض تتجه صوب الرابع والعشرين من كانون الثاني المقبل كموعد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، والمراهنة عليها كآلية مفضلة للخروج من الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني، جاء إعلان لجنة الانتخابات المركزية عن عدم قدرتها على تنظيم إجراء هذه الانتخابات، ليطيح بالآمال التي علقها البعض في أكثر من فصيل على "صندوق الاقتراع"، إضافة إلى أن هذا الإعلان مثل رسالة واضحة للجمهور بأن الانقسام السياسي الحاصل قد يطول، بما يجعل النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته في مهب الريح.

وعلى الرغم من حالة الإجماع التي سادت لدى أغلبية الفصائل والأحزاب المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، إزاء إصدار الرئيس محمود عباس المرسوم الرئاسي بخصوص إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المحدد، فإن أغلبية قادة تلك الفصائل كانوا يدركون أنه لا إمكانية لإجراء الانتخابات في ظل استمرار الانقسام الحاصل، الذي نتج عنه سيطرة "حماس" وحكومتها المقالة على القطاع، وإحكام سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الضفة الغربية، في حين استفردت إسرائيل بالقدس.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يضع قيادة السلطة في مأزق حقيقي، حيث يرى العديد من القيادات السياسية، أن تأجيل موعد إجراء الانتخابات بحكم الأمر الواقع، يثير جملة من التساؤلات لا تنحصر فقط في مدى شرعية الرئيس عباس، أو شرعية المجلس التشريعي، بعد بضعة أسابيع فقط، بل يضع علامات استفهام على مستقبل ومصير السلطة الفلسطينية برمتها، لاسيما أن نشوء السلطة الفلسطينية تم حسب المرحلة الانتقالية التي انتهت في العام ١٩٩٩، الأمر الذي يحتم على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ خطوات سياسية تقود إلى حماية شرعية النظام السياسي الفلسطيني.

وكانت السلطة الفلسطينية أنشئت بقرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس من ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣، حيث تضمن قرار إنشاء السلطة بندين، أولهما تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج، وثانيهما أن يكون الرئيس الراحل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيساً لمجلس السلطة الوطنية.

ويضاف إلى ذلك، صدور قرار سابق من المجلس الوطني بالإجماع في دورته العشرين (١٩٩١) وتأكيده على قرار المجلس المركزي الذي انعقد في تونس يوم ١٩٨٩/٣/٣٠ باختيار عرفات رئيساً لدولة فلسطين.

وفي إطار الخطوات المفترض أن تكون "علاجية" للوضع القائم في حالة النظام السياسي الفلسطيني، باتت الأنظار تتجه صوب المجلس المركزي الفلسطيني الذي أنشأ السلطة الفلسطينية، حيث من المفترض أن يعقد جلسته المقبلة منتصف الشهر المقبل في مدينة رام الله، لبحث الخيارات المتاحة لإنقاذ ما تصفه قيادة المنظمة "شرعية" السلطة الفلسطينية والرئيس عباس، وقطع الطريق على الدخول في مرحلة "الفراغ الدستوري"، خصوصاً مع إعلان الرئيس رغبته في عدم الترشح لولاية ثانية في انتخابات بات مصيرها مجهولاً.

المجلس المركزي هو الحل

وفي هذا السياق، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه، يجب دراسة كل الخيارات لحماية الشرعية الفلسطينية، بما فيها شرعية السلطة الوطنية، وشرعية الرئاسة، ورفض التعاطي مع ما وصفه بـ "محاولات الابتزاز" التي تمارسها حركة "حماس" "بعد اختطافها لقطاع غزة بقوة السلاح".

وأوضح عبد ربه في تصريحات صحافية، أن "برنامج المرحلة المقبلة يتلخص في كلمة واحدة هي توفير كل عناصر الصمود السياسي، بما فيها إنقاذ السلطة الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية من حملة خطف الرهائن التي شهدناها منذ أكثر من عامين".

وأكثر ما يزيد ويعمق من أزمة قيادة المنظمة والسلطة، كونها باتت تتعرض لضغوط مزدوجة، بحيث يصفها أحد السياسيين الفلسطينيين بأنها واقعة بين فكي حركة "حماس" التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية وابتزاز قيادة السلطة بمقترحات المشاركة في حكم الضفة الغربية، وإسرائيل التي أغلقت باب المفاوضات السياسية واختطفت هي الأخرى مدينة القدس المحتلة، إضافة إلى تراجع الإدارة الأميركية عن وعودها السياسية بإنجاز تسوية سياسية تفضي إلى قيام دولة فلسطينية على الأرض المحتلة العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

وعلق عبد ربه على ذلك بالقول: القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يتعرضان لهجوم إسرائيلي شرس سياسياً، وميدانياً، حيث تتجلى هذه السياسات التعسفية في مدينة القدس المحتلة، في ظل التوسع الاستيطاني، وهدم منازل المواطنين المقدسيين، في وقت تمارس فيه الإدارة الأميركية الموقف المتردد والتراجع الواضح عما وعدت به.

وتابع عبد ربه: إننا أمام منعطف سياسي مهم وخطير، ولا يمكن التراجع أمام تلك الضغوط التي نتعرض إليها سياسياً، ولمواجهة هذا المنعطف من الواضح أن السير في الطريق ذاته لتحسين شروط المفاوضات، أصبح مغلقا تماما.

وأضاف: لا يبدو أن هناك فرصة ومقومات لإعادة فتح هذه الطريق من جديد، مؤكداً "وجود خيارات أخرى ممكنة وواقعية".

وأشار إلى أن "المجلس المركزي هو الذي اتخذ القرار بتشكيل السلطة وتكليف اللجنة التنفيذية بهذه المهمة، وهو الذي اتخذ قراراً بأن يكون رئيس دولة فلسطين هو رئيس السلطة الوطنية"، مشدداً على أن للمجلس المركزي الحق القانوني والشرعي والدستوري أن يأخذ دوره الكامل لملء أي فراغ أو لإحباط أية محاولة لإحداث مثل هذا الفراغ.

ومن بين الخيارات التي تتدارسها قيادة المنظمة، ويروج لها عبد ربه، "العمل من أجل جعل حقيقة الإعلان عن إقامة دولة فلسطين من طرف واحد، حقيقة ممكنة ليس عن طريق الإعلان الرمزي الذي قمنا به العام ١٩٨٨ فحسب، وإنما حقيقة لها مقوماتها على الأرض، ولها مقوماتها العربية والدولية".

وقال: إن مواجهة تحدي إسرائيل يتمثل في الإعلان عن قيام دولة فلسطين ولو مرة واحدة بتأييد دولي شبه إجماعي، وتأييد عربي إسلامي.

ورأى عبد ربه أن ذلك "لا يتطلب توصيات وزراء الخارجية العرب فحسب، بل يتطلب الأمر من القيادة الفلسطينية المطالبة بدورة طارئة للقمة العربية، لكي تكون القمة العربية المكان الذي تبحث فيه كيفية توفير المقومات السياسية والمادية لدعم إعلان إقامة دولة فلسطين ولو لمرة واحدة، ويصبح الاحتلال الإسرائيلي عملاً غير شرعي، ويقف العالم أمامنا لضرورة إنهاء هذا الاحتلال وإزالته".

وختم حديثه بالقول: هذا الحل ليس وهمياً، أو هروباً للأمام، بل هو المخرج الوحيد الذي بقي من أجل كسر الاستعصاء الذي تمر به العملية السياسية.

العودة إلى المقاومة

وعلق النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، د. حسن خريشة، على ما تمر بها السلطة الفلسطينية من أزمة سياسية قد تعصف بها بعد تأجيل إجراء الانتخابات بحكم الأمر الواقع، قائلاً: يبدو أن الجميع ينتظر اجتماعات المجلس المركزي لبحث مصير السلطة الوطنية، موضحاً أن الحديث يدور عن "ترتيبات معينة" تجري دراستها لإنقاذ السلطة الفلسطينية من الانهيار.

وأضاف خريشة لـ "آفاق برلمانية": لكن هذه الترتيبات قد تكون ممكنة من الناحية النظرية غير أن تطبيقها على الأرض قد يكون صعب التحقيق، منوهاً إلى أن من بين هذه الخيارات العودة لما كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يتحدث عن تنفيذه في ٤/٥/١٩٩٩، موعد نهاية المرحلة الانتقالية، "من خلال دعم فكرة تجسيد إعلان الدولة على الأرض".

وقال: أعتقد أن العودة إلى مثل هذا الخيار أفضل بكثير من الذهاب إلى فكرة المؤتمرات الدولية؛ سواء في موسكو أم غيرها، وبخاصة بعد فشل مؤتمر أنابوليس، معتبراً أن مثل هذه المؤتمرات "قد يكون أحد أهدافها استهلاك الوقت وإضاعته دون فائدة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية".

وشدد على أن "المطلوب فلسطينياً الآن البحث عن خيارات جديدة"، وقال: حسن نصر الله (زعيم حزب الله) كان واضحاً عندما قارن بين ١٨ عاماً من المفاوضات و١٨ عاماً من المقاومة في لبنان، فصائب عريقات قال فشلنا ونصر الله قال انتصرنا وحررنا أراضينا.

ويولي خريشة أهمية للبحث في خيارات جديدة من خلال إعادة العلاقة إلى طبيعتها بين الاحتلال والشعب الذي يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي العودة للمقاومة في إطار إعادة الاعتبار لمرحلة التحرر الوطني، وقال: أعتقد أنه لا يوجد أحد مؤهل أكثر من الشعب الفلسطيني لخوض المقاومة، وبخاصة أن لديه قدرة عالية للتضحية، لكن للأسف الشديد لا توجد لديه قيادة مستعدة للتضحية!

استقالة الرئيس هي المأزق الحقيقي

من ناحيته، اعتبر أمين عام حزب الشعب الفلسطيني، النائب بسام الصالحي، أن "النظام الديمقراطي الفلسطيني تعرض لضربة كبيرة تمثلت في حرمان الشعب من ممارسة حقه الدستوري في إجراء الانتخابات"، مؤكداً في الوقت ذاته وجود تداعيات كبيرة لموقف الرئيس عباس إذا ما أصر على اتخاذ خطوات أخرى قد تعني استقالته من منصبه، "الأمر الذي سيضع النظام السياسي الفلسطيني في مأزق جديد وإضافي".

وقال الصالحي: لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المخرج هو استمرار ولاية الرئيس عباس والمجلس التشريعي إلى حين إجراء الانتخابات الجديدة التي نأمل بأن تتم في ٢٨ حزيران المقبل وفقاً لما ورد في الورقة المصرية بشأن المصالحة الوطنية. وأكد عدم وجود أية حالة من الفراغ الدستوري، بل رأى أن الأمر "ينطبق عليه وصف انتهاء ولاية الرئيس والمجلس التشريعي"، مشيراً إلى أن "القانون الأساسي يتضمن نصاً واضحاً بأن الاستبدال في ذلك يتم عند إجراء انتخابات جديدة للرئاسة والمجلس التشريعي، وبالتالي فإن هناك هامشاً لبقاء هذه المؤسسات دون صلاحيات كاملة بل بشرعية منقوصة".

وأضاف: لكن المشكلة قد تصبح أكبر بكثير فيما لو ابتعد الرئيس عباس عن رئاسة السلطة الوطنية، مؤكداً أن "الخيارات التي يجب بحثها والأكثر واقعية هي العمل من أجل إنهاء التزامات السلطة الوطنية تجاه إسرائيل، وليس حل السلطة الوطنية، لأن حل السلطة سوف يصبح قفزة في الهواء دون إستراتيجية شاملة. ودعا الصالحي إلى تبني إستراتيجية شاملة تقوم على أربعة محاور رئيسية، هي: التوجه لإعلان حدود الدولة الفلسطينية بالتعاون مع المجتمع الدولي والعربي، وتشكيل مجلس تأسيسي انتقالي للدولة الفلسطينية يضم أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي، وبناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية، واستثمار المؤسسات الدولية والتواصل مع قوى التضامن الدولية.

وقال: إن إستراتيجية كهذه، والسعي من أجل إنجاز المصالحة الوطنية، وإنهاء التزامات السلطة مع إسرائيل، تمثل خياراً واقعياً ومفيداً في هذه المرحلة.

حل السلطة ... "كلام عشوائي"

من جانبه، وصف عضو المجلس المركزي للمنظمة، نبَيل عمرو، مقترحات حل السلطة الوطنية بأنها "مجرد كلام عشوائي وغير مسؤول"، مؤكداً أن أهم إنجاز حققه الشعب الفلسطيني في المرحلة السياسية هو قيام السلطة الوطنية. وتساءل عمرو: إلى متى سنبقى نهدد العالم بالبطش بأنفسنا، مثل أن نهددهم

يتبع ←

بقطع يدنا أو قدمنا؟ علينا أن نعلم بأن لا أحد يسأل فينا إذا ما بقينا نستخدم مثل هذا الكلام، مشدداً على أن المطلوب إيلاء الوضع الداخلي أهمية بالغة من حيث إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وتمتينها وتقويتها في انتظار ما قد يحدث في العملية السياسية المتوقفة حالياً.

وحول مخاطر الدخول في مرحلة الفراغ الدستوري بعد ٢٤ كانون الثاني المقبل، قال عمرو: لا يوجد فراغ دستوري، وبإمكان الرئيس عباس إعلان حالة الطوارئ، لأن الأمر لم يعد مرتبطاً فقط بمصير السلطة الوطنية بل مرتبط بالقضية الوطنية برمتها.

ويعارض عمرو بشدة فكرة تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد في ظل حالة الانقسام واستمرارها، وقال: لا يجوز الاستمرار في تحميل "حماس" المسؤولية .. والمطلوب الآن البحث عن الخيارات والبدائل القابلة للتطبيق. وتابع: ليس المطلوب جرنا من مغامرة إلى مغامرة دون وعي وإدراك لتداعيات الخطوات التي نتخذها، مؤكداً أن "ما يجري يعكس حالة الإرباك الشديدة التي نعيشها في نظامنا السياسي".

إنهاء الاحتلال أولاً

وتوافق عضو المجلس التشريعي عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى ، النائب خالدة جرار، على "وجود حالة إرباك عامة يعانيها كل مكونات النظام السياسي، الأمر الذي يجعل الرؤية الوطنية تسير في حالة ضبابية بسبب غياب الإستراتيجية الموحدة التي يجب أن تحكم عمل كل مكونات النظام السياسي باتجاه تحقيق هدف إنهاء الاحتلال ومواجهة سياساته".

وشددت جرار على أن "إمكانية الخروج من المأزق السياسي الراهن لن تتحقق دون إنجاز الوحدة الوطنية وإعادة الاعتبار للأجندة الوطنية التي باتت شبه غائبة، في حين أن هناك أجندة سياسية خارجية هي السائدة في الساحة السياسية الفلسطينية"، مشيرة إلى أن "الإعلان عن تجسيد الدولة الفلسطينية وإقامتها قد يتطلب منا دفع استحقاقات سياسية كبيرة، الأمر الذي يجعل من العمل لإنهاء الاحتلال الأولوية الرئيسية قبل كل الأولويات".

وقالت: بناء الدولة ومؤسساتها يجب أن يكون نتاجاً طبيعياً لإنهاء الاحتلال، في إشارة واضحة إلى معارضتها البدء ببناء مؤسسات الدولة قبل إنهاء الاحتلال.

واستبعدت جرار إمكانية اللجوء إلى حل السلطة الفلسطينية، وعللت رأيها حول ذلك بـ "ارتباط مصالح العديد من الأطراف ومراكز القوى الفلسطينية بوجود السلطة، الأمر الذي يعرقل اللجوء إلى مثل هذا الخيار".

انهيار العقد الاجتماعي

ورأى مدير عام المرصد العربي لقضايا الديمقراطية والانتخابات، عارف جفال، أن "تعطيل إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري يعد مؤشرا خطيراً لنشوء حالة من الدكتاتورية قد نشعر بآثارها على المدى البعيد، وقد يدفع المجتمع وفصائله ثمن هذا التعطيل"، مؤكداً أن "ضعف الرد الشعبي على تعطيل إجراء الانتخابات يؤشر إلى أن الانتخابات خيار نخبوي أكثر من كونه خياراً شعبياً".

وأشار إلى أنه من الواضح أن "الخيارات المتاحة تؤشر إلى أن الأمور تتجه نحو إعادة ربط مؤسسات السلطة بمنظمة التحرير ومؤسساتها، باعتبار أن المجلس المركزي هو الذي أنشأ السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد عدم تغيير الأوضاع في الساحة الفلسطينية من حيث المؤسسات، في حين أن الأمور ستكون واضحة باتجاه سيطرة منظمة التحرير على الضفة الغربية، في حين تبقى حركة "حماس" مسيطرة على قطاع غزة".

وأضاف: المؤشر الأخطر يتمثل في أن التجربة الإسلامية الثانية تؤشر إلى أنهم يقبلون بدخول الانتخابات مرة واحدة، وغير مستعدين للعودة إليها، مؤكداً أن تعطيل إجراء الانتخابات وتأجيلها يمثل انهياراً للعقد الاجتماعي، ونحن بأمس الحاجة لإعادة الاتفاق من جديد على مفاهيم الحكم في فلسطين، وبخاصة أنه من الواضح أن "حماس" تعتمد منطق "يا لعيب يا خريب".

ووصف قرار لجنة الانتخابات المركزية بعدم قدرتها على إجراء الانتخابات بأنه "قرار خطير سوف ندفع ثمنه كشعب وكفصائل وأحزاب سياسية، بما فيها حركتا "فتح" و"حماس"، وبخاصة أنه من الواضح أن الاحتكام لصندوق الاقتراع والانتخابات لم يعد أولوية، لاسيما أن هناك قوى فلسطينية تقول بوضوح إن الوحدة هي المدخل للانتخابات في حين أنني أرى العكس تماماً".

وحول الخيارات الممكنة، توقع جفال "استمرار الوضع على ما هو عليه لفترة من الوقت، والانتقال إلى مرحلة إنهاء الولاية الدستورية للرئاسة وللمجلس التشريعي".

وأكد عدم قانونية ما يدور من حديث حول إمكانية تسلم رئيس المجلس التشريعي منصب الرئاسة مؤقتاً في حال استقال الرئيس عباس، وقال: رئاسة المجلس التشريعي انتهت منذ العام ٢٠٠٧، ولا توجد حالياً رئاسة للمجلس التشريعي. وختم عارف حديثه بالقول: منذ أن قبلت الفصائل والأحزاب تعطيل المؤسسة التشريعية، فإن نظامنا السياسي فقد توازنه، ومع تعطيل إجراء الانتخابات نكون قد حكمنا عليه بالإعدام.

ومن الواضح إنه في ظل عدم اعتراف حركة "حماس" بشرعية المنظمة ومؤسساتها، بما فيها المجلس المركزي الذي اعتبرت أنه مؤسسة لا تمثل كل الفلسطينيين، وتعثر إمكانية إنجاز المصالحة الوطنية، وتأجيل الانتخابات بحكم الواقع، فإن الفلسطينيين سيكونون أمام محركات البحث عن البدائل والخيارات التي تنقذهم من ويلات مواصلة الانقسام الذي يرهق الشعب، ويحمل قضيته الوطنية تداعيات خطيرة في ظل ضعف القدرة الشعبية على المحاسبة، ومساءلة القادة على ما فعلوه به. وكلها بدائل وخيارات لا تزال تنتظر اجتماع المجلس المركزي.

دمج الأجهزة الأمنية وتقليصها وتحديد صلاحياتها .. متطلبات أساسية لإعادة ترتيبها

المؤسسة الأمنية الموحدة في الضفة والقطاع .. بين استعصاء الواقع والمأمول في الورقة المصرية

كتب فايز أبو عون:

أسست السلطة الوطنية الفلسطينية عند نشأتها في العام ١٩٩٤ بموجب اتفاقية أوسلو، ١٢ جهازاً أمنياً متعددة الأسماء، لكنها متداخلة الصلاحيات، وهي: الشرطة، والأمن الوقائي، والمخابرات، والاستخبارات العسكرية، والانضباط العسكري، وقوات أمن الرئاسة (القوة ١٧)، والحرس الرئاسي، والشرطة البحرية، والأمن الوطني، والقوات الحدودية، والدفاع المدني، وجهاز الأمن الخاص. وأسست حركة "حماس" بعد سيطرتها في منتصف حزيران ٢٠٠٧ على قطاع غزة بقوة السلاح، ٦ أجهزة أمنية سرعان ما تقلصت إلى ٥ بعد دمج ما كان يُعرف بالقوة التنفيذية في جهاز الشرطة، إلى جانب: الأمن الداخلي، والأمن الوطني، والشرطة العسكرية، والدفاع المدني.

وبين أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية، التي تؤكد جميع المعطيات أن المنسق الأمني الأميركي اللفتنانت جنرال كيث دايتون، يديرها الآن، وأجهزة أمن الحكومة المقالة في قطاع غزة، التي تُشير بعض المعطيات إلى أنها مدربة وممولة من قبل جهات خارجية، تكمن عقدة ورقة اتفاق المصالحة وما تضمنته في البند الثالث من نص يدعو إلى صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية، مع تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة التي يجب أن تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار في سياق عملية تطبيق ما تضمنته الورقة المصرية أيضاً، ما يتعلق بالتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، في نصها الذي أكد على أن أية معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر "خيانة عظمى"، تصبح مسألة دمج هذه الأجهزة وتلك من إحدى المسائل المعقدة، وربما المستحيلة أيضاً من وجهة نظر الكثيرين.

وقبل الدخول في حيثيات الموضوع وتفاصيله، يجب التعريج على ما تضمنته ورقة اتفاق المصالحة المصرية التي حُددت البنود الأساسية فيها وفقاً للقضايا التي تشكل الحالة الفلسطينية ومؤسساتها، وبخاصة في موضوع الأمن، الذي دعت فيه إلى صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية، مع تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة التي يجب أن تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

كما نصت الورقة على أن أية معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر "خيانة عظمى"، بالإضافة إلى التأكيد على تحريم الاعتقال السياسي واحترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وإبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية.

وفيما يتعلق بمعايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية، نصت الورقة على ضرورة اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة، والإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بها، وتحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية، بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة، وحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز، وتناسب عدد أفراده مع المهام الموكلة له، وتجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة، بجانب تشكيل لجنة أمنية عليا تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، ويكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها، وتتم إعادة بناء وهيكلة الأجهزة بمساعدة مصرية وعربية، مع التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة.

وإزاء ما ذُكر في الورقة المصرية، تبرز الأسئلة التالية: هل ستوافق حركة "فتح" على إدخال عناصر من حركة "حماس" في أجهزتها الأمنية بالضفة؟ أم أن موافقتها على الورقة المصرية تأتي من باب رغبتها في وضع موطئ قدم لها في قطاع غزة فقط دون السماح لحركة "حماس" بمشاركتها في الضفة؟ وهل ستوافق "حماس" على إعادة دمج وهيكلة أجهزة الأمن في القطاع دون الضفة؟ وإن تم ذلك، هل سيتم اختيارها وفق نظام المحاصصة الثنائية، أم ستشارك فيها جميع الفصائل؟ وما هي مرجعيتها؟ هل هو الرئيس بصفته القائد العام للقوات المسلحة؟ وهل ستوافق الأجنحة المسلحة، بما فيها "كتائب القسام"، على التخلي عن المقاومة حسب الورقة المصرية التي تحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز؟

البردويل: "حماس" ملتزمة بما اتفقت عليه

وفي هذا السياق، قال الناطق الرسمي باسم كتلة التغيير والإصلاح، القيادي في حركة "حماس" الدكتور صلاح البردويل: إن المدخل الصحيح لمعالجة الملف الأمني هو إعادة صياغة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن التعامل مع الاحتلال، وعملية دمج ٣ آلاف عنصر من الأجهزة السابقة الموجودة في غزة في الأجهزة الأمنية في القطاع، وبخاصة الأمن الوطني، والشرطة، والدفاع المدني، هي عملية حل مؤقت لحين إجراء الانتخابات.

وأضاف البردويل في حديث لـ "آفاق برلمانية": إن إعادة هيكلة الأجهزة في الضفة والقطاع بشكل متزامن، مبدأ أساسي في كل قضايا المصالحة، وأية موافقة على اقتصار تطبيق الاتفاق المتعلق بذلك على قطاع غزة دون الضفة، تعني بكل وضوح إعطاء شهادة حسن سير وسلوك وبراءة للأجهزة الأمنية في الضفة، ودورها في محاربة المقاومة والتنسيق الأمني، وهذا أمر غير مطروح بالمطلق على أجندة حركة "حماس".

وأكد أن "حماس مع الكثير مما طُرح في الورقة المصرية، لاسيما ما يتعلق بحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز، واحترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وأن أية معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى؛ أي ما معناه رفض التنسيق الأمني الذي تعتبر آثاره مدمرة، ويكرس

يتبع ←

الانقسام، ويقطع يد المقاومة، ويقضي على حلم التحرير، ويُبقي الفلسطينيين رهينة لاستجداء العدو"، مشيراً إلى أن "فتح طرحت أن التنسيق هو جزء من خارطة الطريق، وهذا الطرح ما زال قائماً على الرغم من خلو الورقة من ذلك".

أبو شهلا: إعادة هيكلة ودمج الأجهزة في القطاع أولاً

بدوره، قال النائب في المجلس التشريعي عن حركة "فتح" الدكتور فيصل أبو شهلا: بالنسبة لورقة المصالحة المصرية وما تضمنته من بنود تتعلق بالأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها ودمجها، ما زلنا كحركة "فتح" لنا عليها الكثير من التحفظات، حتى وإن وقعنا عليها من باب عدم وضع العصي في الدواليب كما تفعل حركة "حماس" اليوم.

وأضاف أبو شهلا لـ "آفاق برلمانية": إن ملاحظتنا تتعلق بما تضمنته الورقة من حيث عدد القوات في غزة، وهو ٣ آلاف عنصر، فنحن لدينا أكثر من ٧٠ ألف عنصر ما بين ضباط وصف ضباط وجنود يجلسون في المنازل منذ أكثر من عامين، ويتقاضون رواتب ولم يقوموا بأي عمل كان يخدمون من خلاله الوطن والمواطن، ولكن موافقتنا على المسألة برمتها جاءت على أمل دمجهم وإعادة تفعيلهم فيما بعد.

وتابع: إن حركة "فتح" مع إعادة هيكلة ودمج الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أولاً، ومن ثم في الضفة الغربية، وذلك على عكس ما تطلبه "حماس" وهو إعادة الهيكلة والدمج في غزة والضفة في آن واحد، متناسين أن مشكلة الانقسام كانت نتيجة ما حدث من سيطرة بقوة السلاح على مواقع ومقار الأجهزة الأمنية في غزة، الأمر الذي كان نتيجته إقصاء هذا العدد عن وظائفه، وإحلال عناصر جديدة بدلاً عنهم.

وأشار أبو شهلا إلى أنه "لا يجوز تعطيل المصالحة أكثر من ذلك، بسبب ملاحظة هنا، أو ملاحظة هناك، فالورقة المصرية التي قبلنا بها على الرغم من تحفظاتنا على الكثير مما ورد فيها، الذي من الممكن مناقشته فيما بعد، تبقى كما هي، فإما أن يقبلوا بها كما هي وننهي الانقسام، وإما أن يرفضوها ويعلنوا عدم التعامل معها ويبقى الانقسام على حاله، وإن ما يقولونه (أي "حماس") بأن عناصر "فتح" في أجهزة الأمن، من الصعب أن يتعايشوا من عناصر "حماس" في هذه الأجهزة، غير منطقي، لأن الجميع منهم يجب أن يشعر ويتعلم أن الوطن للجميع، وأن التعايش سيكون على أساس الشراكة، لا على أساس مبدأ التخوين والتكفير". وختم حديث قائلاً: إن جميع الأجهزة الأمنية؛ سواء أكانت في الضفة الغربية أم قطاع غزة، ستتحدد لها مرجعية واحدة مشتركة تأتمر بأمرها، وتعمل حسب قانون الأجهزة الأمنية وقوى الأمن، بعد أن تخضع لتدريب مشترك على أيدي قوات عربية وخبراء عسكريين سيشرفون على ذلك.

هل يمكن بناء مؤسسة أمنية مهنية حيادية؟

من جانبه، اعتبر اللواء المتقاعد والخبير في علم النفس د. خضر عباس، أنه في ظل المعطيات الراهنة التي تطفو على الساحة الفلسطينية، من الصعب جداً إمكانية بناء مؤسسة أمنية مهنية حيادية، وقال: إن القضية مرتبطة بالترسيخ الحزبي داخل المجتمع الفلسطيني، والأصل بناء أجهزة تخدم مصلحة الدولة.

وأضاف عباس لـ "آفاق برلمانية": إن العلاقات الفلسطينية تشهد تعقيدات متشابكة، وبالتالي من المستبعد نجاح جهاز أمني مستقل طالما أن الفلسطينيين لم ينالوا حريتهم، موضحاً أنه "للوصول إلى مؤسسة مهنية يجب أن يكون العمل متوازياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلا سنكون أمام قيادتين مختلفتين في الهيكلية والتنظيم"، مستبعداً أيضاً إجراء أي تعديلات على أجهزة الأمن في الضفة، بسبب الوضع الأمني المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي حتى لو أدخلت مصر خبراء أمنيين للإشراف على سير عملها.

وأكد على "ضرورة أن يكون هناك فصل في عمل الأجهزة، ووضوح في إستراتيجيتها وواجباتها، وعدم تحويلها لقوات تُنسق مع الاحتلال كما هو حاصل الآن في الضفة الغربية"، مشيراً إلى أن حل معضلة الأجهزة الأمنية يكمن في ضرورة إعادة هيكلتها، وفق الشروط الدولية المتعارف عليها، وعدم الإبقاء عليها، وفق التركيبة القديمة.

وذكر عباس أنه "بحسب الورقة المصرية، سيتم تشكيل لجنة من ضباط مهنيين بالتوافق، وتتولى هذه اللجنة مهمة إعادة بناء الأجهزة الأمنية بمساعدة مصر وإشرافها على أن يكون هناك ضمان وظيفي لكل الموظفين العموميين، وفور التوقيع على الاتفاق يتم البدء باستيعاب ٣٠٠٠ عنصر من الشرطة والدفاع المدني والأمن الوطني في قطاع غزة ويتزايد هذا العدد تدريجياً وصولاً لإجراء الانتخابات على أن يضمن المصريون والعرب مستلزمات إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

وفي الوقت الذي نصح فيه بعدم تعدد الأجهزة الأمنية "حتى لا تزيد الوطن تقوقعاً"، على حد تعبيره، أكد على ضرورة وجود مرجعية واحدة تعمل برقابة كاملة من المجلس التشريعي، منوهاً إلى أنه يرى أن "طبيعة الوضع الأمني في الضفة لا تسمح بأداء الدور المنوط بالأجهزة الأمنية بخلاف الوضع السائد في قطاع غزة".

يُذكر أن إعادة رسم الخريطة الأمنية في الأراضي الفلسطينية ضمن ملفات المصالحة تواجه تضاريس وعرة بسبب التزامات السلطة بخارطة الطريق، ما يجعل صياغة الأجهزة الأمنية على قاعدة مهنية بعيداً عن الانتماء الفصائلي، وفق المطروح على الأقل، ضرباً من الخيال في ظل المعطيات السياسة الراهنة التي أسدلت واقعاً كئيباً على الساحة الفلسطينية.

تحذير من نشوب "أزمة أمنية"!

وفي السياق ذاته، قال المحلل السياسي والمختص بالشؤون الأمنية هاني البسوس: إنني اعتبر أن مسألة دمج أجهزة أمنية محددة تابعة للسلطة الفلسطينية، ضمن الأجهزة التابعة لحكومة إسماعيل هنية في غزة، من إحدى المسائل المعقدة، حيث من المتوقع نشوب أزمة أمنية في حال استثناء بناء المؤسسة الأمنية في الضفة الغربية.

وحدد البسوس ثلاثة معايير لبناء المؤسسة الأمنية قال إنها "بعيدة عن التحيز والفصائلية، أولها أن تكون في خدمة المجتمع الفلسطيني، وأن تمثل خط الدفاع الأول للشعب الفلسطيني، وأن تطبق الأمن والنظام العام والقانون بعيداً عن المسميات الحزبية المختلفة".

وأضاف لـ "آفاق برلمانية": من الواضح أن بقاء أجهزة الضفة على حالها سيشكل معول هدم في طريق المصالحة الفلسطينية، وبالتالي على الوسيط المصري أن يكون محايداً حتى لا تلتحف الأجهزة الأمنية بعباءة التنسيق الأمني.

ورأى البسوس أن الأراضي الفلسطينية بحاجة إلى جهازين لا غير: أحدهما الشرطة لتطبيق النظام والقانون العام، والثاني جهاز الأمن الوطني لحماية الأراضي الفلسطينية من الاعتداءات الخارجية، مشيراً إلى أن "التعدد في الأجهزة الأمنية سيؤدي إلى الهلاك والانقسام وعودة الفلتان الأمني الذي اكتوى بناره جميع الفلسطينيين دون استثناء". وأردف قائلاً: ربما هناك حاجة لوجود جهاز أمني ثالث يلبي احتياجات الأراضي الفلسطينية، ويؤدي الصلاحيات المطلوبة منه للحفاظ على الأمن، وهو جهاز المخابرات العامة المختص بجمع المعلومات لبناء المعادلات الأمنية، والرد على التهديدات الخارجية.

وشدد على ضرورة أن يكون عدد أفراد الأمن من ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ لسد الحاجة الأساسية في الضفة والقطاع، مشيراً إلى أن "العدد الذي تضمنته الورقة المصرية وهو ٣ آلاف عنصر، يكفي لوقت مبدئي فقط، على أن تكون المصلحة مبنية على أسس وطنية وليس لفترة معينة لإنقاذ المشروع الوطني".

المجدلاوي يرفض إعادة البحث في دائرة الثنائية

من جانبه، أوضح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النائب جميل المجدلاوي، أن "ما هو جوهري بالنسبة لنا في موضوع الأجهزة الأمنية، هو أولاً: أن تُبنى هذه الأجهزة وفق عقيدة تجعل أمن الوطن والمواطن القضية الرئيسية والمحورية. وثانياً: أن تبنى على أسس وطنية مهنية، أي أن لكل أبناء الشعب الفلسطيني حقوقاً متكافئة بالانخراط فيها بغض النظر عن انتمائهم السياسي. وثالثاً: أن نصل إلى التوصيف الذي يمنع ويحظر على العاملين في هذه الأجهزة الانتماء أو تفعيل عضوياتهم العاملة في أي أحزاب أو قوى سياسية على الأقل خلال فترة الخدمة، وأن يكون لها مرجع واحد فقط لأخذ القرار الواحد وهو الوظيفي والمهني.

وأضاف المجدلاوي لـ "آفاق برلمانية": إن هذا يجب أن يدفع باتجاهه في إطار سياسة عامة، كما أن فصائل المقاومة المسلحة يجب أن تتحد لأننا في مرحلة تحرر وطني عنوانها مقاومة الاحتلال، محملاً حركتي "فتح" و"حماس" مسؤولية الخروج عن الإجماع الوطني وإعادة البحث في دائرة الثنائية السلبية الضارة التي لا يمكن تفسيرها إلا بالصراع على السلطة والنفوذ وتغليب ذلك على المصالح الوطنية والاجتماعية للشعب والوطن.

وقال: نحن بحاجة للعمل وفق شعار نتعدد فيه فكرياً وسياسياً وتنظيمياً ونتوحد في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، ونحتكم فيه للشعب في انتخابات ديمقراطية وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، معبراً عن إدانته للتجربة الثنائية بين حركتي "فتح" و"حماس" وإنفرادهما في السلطة، ومؤكداً أن طريق استعادة الوحدة هو طريق الحوار الوطني الشامل وتشكيل حكومة توافق وطني.

"القسام" و"السرايا": سنحتفظ بسلاحنا

من جهة أخرى، أكدت "كتائب القسام" الذراع العسكرية لحركة "حماس"، على لسان أبو عبيدة الناطق الرسمي باسمها، على أنها ستحتفظ بسلاحها وعتادها العسكري "لحين تحرير فلسطين التاريخية"، وأنها ترفض إمكانية حل نفسها ودمجها في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وشدد أبو عبيدة على أن "مهمة الأجهزة الأمنية حفظ الأمن الداخلي للمواطن الفلسطيني، في حين تتولى أجنحة المقاومة مهمة تحرير فلسطين".

وقال: نحن حركة تحرير وطني، أي ما زلنا في إطار التحرير، ولذلك لن نحل أنفسنا إلا بخروج آخر جندي صهيوني من فلسطين، وإذا كانت وثيقة المصالحة المصرية تقصد برفضها إقامة أية تشكيلات عسكرية في الأراضي الفلسطينية خارج إطار الأجهزة الأمنية، المقاومة، فنحن لا نوافق على هذا الطلب، وسنحتفظ بعتادنا العسكري حتى رحيل آخر جندي صهيوني عن فلسطين.

وأكد على أن "الوثيقة المصرية هي لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وليست لها علاقة بكيفية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي"، مضيفاً: نحن نرى أن الوثيقة المصرية للمصالحة هي لترتيب البيت الفلسطيني من أجل استمرار المقاومة، لأننا في مرحلة تحرر وليس لدينا دولة.

بدوره، قال خضر حبيب، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي: المقاومة ليست مليشيات، ومن حق شعبنا مقاومة الاحتلال حتى دحره، وعلى الجميع عدم استخدام ذلك المصطلح؛ سواء من قبل جهات فلسطينية أم غيرها. وبالنسبة لما تضمنته وثيقة المصالحة المصرية من بند ينص على منع إقامة أي تشكيلات عسكرية في الأراضي الفلسطينية خارج إطار الأجهزة الأمنية، فنحن ليس لدينا دولة، وما لدينا هو فصائل مقاومة من حقها الاحتفاظ بسلاحها ومواصلة المقاومة لحين تحرير القدس وفلسطين بكامل ترابها.

ورفض حبيب مبدأ حل "سرايا القدس"، ودمجها في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قائلاً: حركة الجهاد الإسلامي ستبقى في المقاومة إلى أن تحط رحالنا في القدس الشريف، مشيراً إلى وجود تحفظات للجهاد الإسلامي على ورقة المصالحة المصرية من ناحية مسها بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأمام كل ما ذكر، فإن الأجهزة الأمنية، تعد أحد الملفات الشائكة التي تعيق حوارات الوفاق الوطني، جراء الجدل الكبير الذي يدور حول إعادة تشكيل وهيكلة الأجهزة الأمنية بين حركتي "فتح" و"حماس"، فبينما تريد حركة "فتح" إحداث التغيير بإعادة الهيكلية في أجهزة القطاع فقط، تطالب "حماس" بإحداث التغيير في الضفة والقطاع في آن واحد، وبالتالي يخشى كثيرون أن تبقى المصالحة، حتى لو تحققت "شكلياً"، حبراً على ورق، ما لم يتنازل كل طرف عن بعض طموحه لصالح طموح السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، الذي يبدو كأن لا حول له ولا قوة في ظل استمرار الصراع على مواقع القوة والنفوذ بين الطرفين.

فيما يجري البحث عن مخارج لتوقيع الورقة المصرية

مصير مجهول ينتظر مسيرة الحوار الوطني

كتب حسن جبر:

أين تسير قافلة الحوار الوطني بعد أن رفضت حركة «حماس» التوقيع على الورقة المصرية أسوة بحركة «فتح» التي وقعتها على الرغم من وجود ملاحظات عليها؟

هل يمكن السير بالحوار الوطني و«حماس»، الطرف الرئيس الآخر في المعادلة في الساحة الفلسطينية، غائبة عن حفل التوقيع والتنفيذ، وهي التي تسيطر على قطاع غزة؟

وهل دخل الحوار الوطني مرحلة الانتظار الطويلة المفتوحة على كل الاحتمالات، أم أن الشعب الفلسطيني قادر على تجاوز هذه المرحلة والبدء من جديد ليعيد للتاريخ مساره الصحيح وتدور عجلة الوفاق الوطني بعيداً عن المناكفات لإنهاء الانقسام الضار إلى غير رجعة؟

وقبل هذا وذاك، هل الورقة المصرية قابلة للتحقيق، وبخاصة الاقتراح الداعي إلى تشكيل لجنة مشتركة تنسق بين حكومتي الضفة وغزة بعد أن فشلت مفاوضات تشكيل حكومة وطنية موحدة تأخذ على عاتقها إنهاء الانقسام؟

وهل تنجح مساعي الفصائل الأخرى غير حركتي «فتح» و«حماس» في لم شمل المتخاصمين وتجنيب الساحة الفلسطينية أية خلافات قاتلة بعيداً عن رغبة الأطراف الدولية والإقليمية التي لم يعد دورها خافياً على أحد في الساحة الفلسطينية، والتي تحاول دفع عجلة الحوار في وجهة مصالحها الذاتية البعيدة عن المصالح الفلسطينية في كل الأحوال؟

هذه الأسئلة كانت محل نقاش في أوساط مؤيدي الفصائل السياسية والمفكرين، وبخاصة بعد أن طفا على السطح كثير من المستجدات، آخرها إعلان الرئيس محمود عباس عزمه عدم الترشح لمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة، قبل أن تعلن لجنة الانتخابات المركزية عدم مقدرتها على تنظيم هذه الانتخابات بسبب رفض «حماس» لإجراء الانتخابات في قطاع غزة والمنع الإسرائيلي لها في القدس.

الفرصة ما زالت قائمة

يقول محسن أبو رمضان المتابع للشأن الفلسطيني، أن الفرصة ما زالت قائمة لإمكانية أن توقع «حماس» على الورقة المصرية، لافتاً إلى وجود مؤشرات وتصريحات من حركة «حماس» تشير إلى وجود موافقة من الحركة على إدراج ملاحظاتها على الورقة المصرية في ملحق إضافي.

وأضاف: الأمور تسير باتجاه المصالحة لأن استمرار الحصار ليس في مصلحة «حماس» التي تقف الآن على مفترق طرق؛ إما المصالحة وإما استمرار الانقسام الذي يعني تعميق الحصار بما يعكسه من سلبيات على حكم «حماس» على الأصعدة كافة. وقال أبو رمضان إنه يميل إلى أن «حماس» ستجد الآليات المناسبة لتوقيع الورقة المصرية على الرغم من وجود صعوبات حقيقية في عملية التنفيذ.

الحوار يواجه صعوبات جدية

من جانبه، يعتقد كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن الحوار يواجه صعوبات جدية لأسباب عدة؛ أولها عدم توفر الإرادة السياسية كما ينبغي، وتغليب المصالح الفئوية على المصالح الوطنية، والذي ظهر من خلال محاولات حلول تعتمد المحاصصة.

ونوه الغول إلى أن أطراف الحوار لا تدرك أن إطالة الحوار تؤثر سلباً على الحقوق الوطنية وتعطي إسرائيل مزيداً من الوقت لممارسة سياساتها.

وقال: هناك عامل آخر يؤثر سلباً على المصالحة ويتمثل في حجم التدخل الخارجي في قضايا الحوار من حيث تحديد موضوعاتها ونتائجها.

الورقة المصرية سر النجاح

ويذهب عبد الله أبو سمهدانة، القيادي البارز في حركة «فتح»، إلى حد القطع في أن لا شيء يمكن أن يتحقق سوى الورقة المصرية، مؤكداً أن هذه الورقة هي نتيجة موافقة فلسطينية فلسطينية بصياغة مصرية. وقال: هذه ورقة فلسطينية، وإن كانت مسماة ورقة مصرية، وعلى الجميع التوقيع عليها حتى يعود الحوار الوطني بعد أن يعود قادة «حماس» إلى رشدهم، وإلى مشروعهم الفلسطيني، ويغلبوا المصلحة الوطنية الفلسطينية على المصالح الفئوية.

الحوار الثنائي والطريق المسدود

ويعزو صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، سبب تعثر الجهود المصرية لإنهاء الانقسام إلى الحوار الثنائي القائم على المحاصصة، ما أوصل الحوار إلى طريق مسدود. وقال زيدان: هناك صعوبات ووقت يمضي على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي أن تتواصل الجهود العربية والدولية باتجاه استئناف حوار وطني شامل للوصول إلى توافق.

المصالحة والبحث عن مخرج

بدوره، قال الدكتور خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، إن تحقيق المصالحة أمر لا يزال ممكناً، وإن الأطراف كافة تبحث عن مخرج من الحالة الراهنة للوصول إلى اتفاق ينهي حالة الانقسام، مؤكداً على عدم وجود أي تصادم بين حركته والقيادة المصرية.

ويعتقد الحية أن المخرج الوحيد للمصالحة الفلسطينية يستند إلى أن تستضيف مصر الفصائل الفلسطينية وتبحث معها الملاحظات على الورقة المصرية.

وقال الحية في تصريحات صحافية، إن المصالحة الوطنية هي المخرج الوحيد للفصائل الفلسطينية كافة من حالة الانقسام السياسي.

وتابع: نحن نريد اتفاقاً لا نندم على كلمة واحدة منه، أو نتنصل من أي بند فيه.

وتحدَّث عما حدث في جولة الحوار الأخيرة والخلافات حول الورقة المصرية الأخيرة التي رفضت «حماس» التوقيع عليها، قائلاً: إن الحركة فوجئت بشطب بعض القضايا المهمة التي تم الاتفاق على توقيعها بين الفصائل كافة، وعلى رأسها «فتح»، كما تمت إضافة قضايا جديدة وأخرى مهمة عالقة لم يتم التوافق عليها.

ونفى الحية أن تكون «حماس» تريد الاصطدام بمصر، موضحاً أن «حماس» تعتبر مصر الراعي العربي الرئيسي للمصالحة، وهي البعد الإستراتيجي الأكبر على المستويين العربي والإسلامي، كما تربط الحركة علاقة قوية معها أكثر من حركة «فتح»، على حد قوله.

وأشار إلى أن موقف مصر الأخير تجاه ورقة المصالحة لا يعبر عن انحيازها لطرف دون الآخر، بل يمثل رؤية خاصة تتبناها وترى أنها على صواب.

وانتقد الحية أسلوب حركة «فتح» في التعامل مع جلسات المصالحة كافة منذ بدايتها، موضحاً أن حركة «حماس» كانت تصطدم في كل جلسات الحوار برفض «فتح» لقضايا كانت توافق عليها في كل جلسة.

واستطرد: من خلال تجربتنا مع «فتح» في جلسات الحوار جميعها، أدركنا أنها لا تريد مصالحة أو توافقاً، ولا توجد لديها إرادة لتحقيق ذلك.

هل تنجح اللجنة المشتركة؟

ويعتقد مراقبون ومهتمون بالشأن السياسي الفلسطيني أن ما تتضمنه الورقة المصرية من اقتراح بتشكيل لجنة مشتركة بين «فتح» و«حماس» للتنسيق بين حكومتي غزة والضفة سيكون عائقاً جديداً في حالة بدء التنفيذ إلى جانب تكريس الانقسام.

وقال الغول: إن تشكيل اللجنة لن يوصل إلى إنهاء الانقسام بل ربما يشرعنه ويبقي الأمور على حالها.

وأكد أن «الأمر سيتعلق بإدارة أزمة تحت طربوش اسمه اللجنة الفصائلية».

واعتبر أبو رمضان أن الحل النموذجي يتمثل في إقامة حكومة توافق وطني، إلا أنه يوافق على تشكيل اللجنة المشتركة لحل بعض المشكلات الضاغطة مثل معبر رفح، وإعادة الإعمار، شريطة أن لا تكون دائمة تكرس الانفصال.

بدوره، قال أبو سمهدانة إن اللجوء إلى خيار اللجنة المشتركة جاء بعد عدم مقدرة الفصائل على الاتفاق حول تشكيل حكومة توافق وطني.

وأكد على ضرورة أن تتوفر النوايا الصادقة والإرادة الفلسطينية لإنهاء الانقسام.

وأكد زيدان أن «حكومة التوافق الوطني هي المدخل لإعادة وحدة المؤسسات والتحضير لإجراء انتخابات والتصدي لمهام إعادة الأعمار».

هل ثمة ضوء في نهاية النفق؟

وأمام المواقف المتعارضة في الحوار الوطني، يتساءل كثير من الناس عن إمكانية وجود ضوء في نهاية هذا النفق الطويل، بعد أن أعلنت ثلاث فصائل فلسطينية مؤخراً عزمها بلورة ورقة موقف لتجاوز العقبات التي اعترضت الحوار الفلسطيني، وعدم توقيع «حماس» على الورقة المصرية.

وقال صالح ناصر عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية: إن الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحركة الجهاد الإسلامي عقدت سلسلة اجتماعات بدأت الأسبوع الماضي للتوصل إلى ورقة موقف يمكنها من أن تشكل موقفاً متفقاً عليه لإيجاد حراك في الحوار الوطني، الذي توقف منذ أن رفضت «حماس» وفصائل صغيرة حليفة لها التوقيع على الورقة المصرية.

وأكد ناصر أن اللقاءات التي جرت في غزة تداولت أفكاراً محددة، تم نقاشها وتجري الآن بلورتها في ورقة موقف، تعكف الجبهة الديمقراطية على بلورتها تمهيداً لعرضها على الفصائل الثلاث للموافقة عليها.

وأضاف: بعد التوافق على الورقة، سيتم توزيعها على الفصائل وصولاً إلى نقاشها والاتفاق عليها لتجاوز العقبات التي تعترض المصالحة الوطنية.

ولفت إلى أن التحرك الجديد ينطلق من الوضع الفلسطيني الصعب في ظل الانحياز الأميركي والتعنت الإسرائيلي، ووجود استحقاق انتخابي دستوري، ما يستدعي وفاقاً فلسطينياً.

وعن موقع الورقة المصرية من جهد الفصائل الثلاث، أشار ناصر إلى أن «الورقة المصرية في صلب التحرك، لكنها تحتاج إلى تطوير باتجاه دمقرطتها»، مؤكداً أن الفصائل ستجد حلاً ما للقضايا التي لم يجرِ عليها الاتفاق.

وقال: الأمور ليست مغلقة ونريد إيجاد مخارج للوضع الذي نحن فيه بعيداً عن الحرد والزعل.

وعن الأفكار التي ستتضمنها الورقة، أشار ناصر إلى أنها ستتناول قضايا عديدة، من ضمنها الوضع السياسي العام، وضرورة الإسراع في إنجاز الوحدة الوطنية، لافتاً إلى أن «جوهر الموضوع هو إدارة حوار وطني شامل لبحث وتذليل العقبات كافة التي اعترضت الحوار الوطني».

ويدور الحوار الوطني في حلقة مفرغة منذ أكثر من سنتين عقدت خلالها حوارات ثنائية وشاملة برعاية حثيثة من مصر، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام.

وتوقف الحوار مؤخراً بعد أن اصطدمت مصر برفض «حماس» التوقيع على الورقة المصرية التي وقعتها حركة «فتح» على الرغم من الملاحظات عليها وفق تأكيدات مستمرة من مسؤولين في حركة «فتح».

وربطت مصر استئناف جهودها لإنهاء الانقسام بتوقيع الفصائل على الورقة المصرية التي عالجت قضايا الخلاف كافة، بعد الاستماع إلى وجهات نظر الفصائل الفلسطينية كافة.

ويقر ناصر بعدم وجود تواصل الآن مع رعاة الحوار المصريين، لافتاً إلى أن المصريين لم يرفعوا أيديهم عن الحوار حتى الآن.

وقال إنه يتوجب وقبل إدارة الحوار مع المصريين إدارة حوار داخلي فلسطيني، وإيجاد مخارج للعقبات التي اعترضت الحوار.

وتابع: نحن لا نبخس المصريين جهدهم الذي سيكون قاعدة انطلاق للتطوير وصولاً إلى إنهاء الانقسام.

مبادرة أخرى

وعلى الرغم من عدم الإعلان عن نتائج هذا الجهد الفصائلي، تقدم جميل مجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، بمبادرة للمصالحة الفلسطينية تستند إلى أساس توقيع الورقة المصرية من جميع الفصائل، مع إرفاق كل فصيل ملاحظاته الخاصة عليها.

وتشمل المبادرة أن تدعو مصر كل الأطراف التي شاركت في الحوار الشامل ولجانه إلى مصر لبدء حوار وطني من جديد يستمر يومين انطلاقاً من الورقة المصرية وعلى أساسها لبحث النقاط الخلافية.

وتنص المبادرة على أن ما يتم الاتفاق عليه في الحوار المحدد المرجعية والمدة الزمنية يدخل في الورقة المصرية ويصبح جزءاً منها، وفي حال عدم الاتفاق تلتزم الأطراف الفلسطينية المشاركة في الحوار بما جاء في الورقة المصرية ويصبح ملزماً للجميع. وتضع المبادرة أمام الإطراف المتحاورة خياراً واحداً هو التوافق، على أن يتم بعد يومي الحوار إعلان الاتفاق الشامل بالشكل والآليات التي حضّر لها، وعمل على أساسها الجانب المصري.

وفي أعقاب توزيعها بثلاثة أيام، قال رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، إن حركة «حماس» أعلنت قبولها بالمبادرة لاستئناف جلسات الحوار الوطني وتجاوز العقبات التي اعترضت الورقة المصرية.

وأكد مهنا أن رئيس وزراء الحكومة المقالة إسماعيل هنية وحركة «حماس» في قطاع غزة وافقا على المبادرة التي جرى تسليمها إلى الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية كافة. وأشار إلى وجود تواصل وحوار بشأن المبادرة مع قيادة حركة «حماس» في العاصمة السورية دمشق.

وأكد أن «الشعبية» تواصلت مع الرئيس محمود عباس وحركة «فتح»، مشيراً إلى أن حركة «فتح» وصفت المبادرة بالإيجابية، وقالت إنها ستبحثها في الأطر القيادية قبل الرد عليها. من جهة أخرى، قال مهنا أن «الشعبية» أرسلت كذلك المبادرة إلى القيادة المصرية التي تتابع الحوار الوطني، إلا أنها لم ترسل أية أجوبة على الاقتراح. وشدد على أن الجبهة الشعبية ستعقد في المستقبل القريب لقاءات عدة مع قوى وفصائل أخرى للبحث في كيفية الخروج من المأزق الراهن الذي يمر به الحوار الوطني. وقال إنه لا يوجد جدول زمني للمبادرة، معرباً عن أمله في أن تتمكن المبادرة من جسر هوة الخلاف وانطلاق الحوار الوطني.

وأكد على أن المرحلة الحالية تتطلب بحث سبل التوافق الوطني والعمل الجاد لإنهاء الانقسام، وصولاً إلى تعزيز الوحدة الوطنية.

سيناريوهات قادمة

وحول السيناريوهات التي يمكن أن تشهدها الساحة الفلسطينية، دعا الغول «إلى تركيز كل الجهود من أجل توقيع اتفاق المصالحة، والعمل بشكل جماعي على تحديد موعد نهائي للانتخابات، إلى جانب العمل على توفير الظروف الممكنة حتى تكون الانتخابات نزيهة وحرة، وهذا هو الجهد المطلوب الذي يجب أن يبذله الجميع على الساحة الفلسطينية». ويحذر سياسيون من فصائل مختلفة من مستقبل أسود ينتظر القضية الفلسطينية إذا استمر الانقسام. وتوقع زيدان أن تشهد الحقوق الفلسطينية مزيداً من التدهور والتراجع والتردي على المستويات كافة، مؤكداً أن الانقسام ربح صاف لإسرائيل، وخسارة صافية للشعب الفلسطيني.

الرأي العام ما زال ينتظر اعلان نتائج تقرير لجنة التحقيق في «قضية غولدستون»!

تقرير غولدستون يطرق أبواب الهيئات الأممية .. فهل ينجح في فتحها؟

كتب أحمد فرّاج:

تباينت وجهات النظر على الصعيدين العربي والدولي حول ما إذا كان باستطاعة مجلس الأمن الدولي العمل على إدانة إسرائيل وإلزامها بالخضوع والالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لاسيما بعد قيام المجموعة العربية بمساندة مجموعة دول عدم الانحياز والدول الصديقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار تقرير القاضي ريتشارد غولدستون، الذي سبق أن مرر في مجلس حقوق الإنسان، ويتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، واستخدامها القوة المفرطة خلال حربها على قطاع غزة، إضافة إلى اتهام حركة «حماس» بارتكاب جرائم قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب خلال فترة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وعلى الرغم من إقرار الجمعية العامة لمشروع القرار العربي لتبني توصيات تقرير غولدستون، الذي صوتت إلى جانبه ١١٤ دولة وعارضته ١٨ دولة وامتنعت عن التصويت ٤٤ دولة، فإن الكثيرين يرون أنه لن يرى النور في ظل وجود «فيتو» أميركي ينتظره ودول كبرى تسيطر على مجلس الأمن تعارض تمريره، بما يسمح بإدانة إسرائيل وملاحقة قادتها في دول العالم كمجرمي حرب.

وهنا يبرز السؤال الأهم حول مدى جدوى وجود مجلس الأمن ومقدرة المجموعة العربية والدول الصديقة، إضافة إلى مجموعة عدم الانحياز، على عرض التقرير أمام مجلس الأمن، والعمل على تبنيه، ما يسمح بإدانة إسرائيل وفضح جرائمها دولياً، إضافة إلى الجدوى أصلاً من الوصول بالتقرير إلى الأمم المتحدة في ظل عدم استجابة إسرائيل لأي من قراراتها وما صدر عن لجانها المختلفة.

إضافة إلى ذلك كله، كيف يمكن للفلسطينيين والعرب وحلفائهم بشكل عام العمل على الاستفادة من نتائج التقرير، والوصول به إلى المحاكم الوطنية في العديد من دول العالم لإدانة قادة إسرائيل وملاحقتهم دولياً، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة الوقوف في وجه الجرائم الإسرائيلية حتى لا تتكرر مستقبلاً.

وكان تقرير غولدستون تطرق إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وإغلاق المعابر أمام تنقل الناس والبضائع والخدمات، إضافة إلى قطع إمدادات الوقود والكهرباء، وتردي الأوضاع الاقتصادية وإضعاف قطاعي الصحة والمياه.

وتضمن التقرير أعداد ضحايا الحرب على غزة التي استمرت من ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، حيث تراوح العدد ما بين ١٣٨٧ و١٤١٧ شهيداً، وأكد أن نسبة الضحايا المدنيين أثارت قلقاً بالغاً حول الطريقة التي نفذت بها إسرائيل عملياتها العسكرية.

وذكر أن إسرائيل شنت عدة هجمات على مبانٍ وأفراد، لاسيما قصف المجلس التشريعي والسجن الرئيسي في غزة، ومراكز الشُرطة.

كما أورد التقرير أنه تحقق من أربع حالات استخدم فيها الجيش الإسرائيلي المدنيين في غزة كدروع بشرية، مشيراً إلى أن ذلك يعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني ويشكل جريمة حرب.

وإلى جانب ذلك، اعتبر أن القصف الإسرائيلي لمقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ينتهك متطلبات القانون الدولي بضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب قتل المدنيين، إضافة إلى قصف مستشفى الوفاء في مدينة غزة، واستخدام قنابل الفسفور الأبيض والقذائف المسمارية في الأماكن المأهولة بالسكان.

في المقابل، أدان تقرير غولدستون "المجموعات الفلسطينية المسلحة" وحركة "حماس"، بوصفها الجهة المسيطرة على قطاع غزة، لاسيما في البند (١٠٨) من التقرير، حيث جاء فيه: "حددت البعثة أن الصواريخ، وإلى حد أقل مدافع الهاون، التي أطلقتها المجموعات الفلسطينية المسلحة غير قادرة على التوجه نحو أهداف عسكرية محددة، وقد أطلقت على مناطق يتجمع بها السكان المدنيون في جنوب إسرائيل وليس على أهداف عسكرية، وأن هذه الأعمال من شأنها أن تشكل جرائم حرب، ويمكن أن ترقى لجرائم ضد الإنسانية"، إضافة إلى البند (١٧٤٧)، الذي أوضح أن "المجموعات المسلحة فشلت في التمييز بين الأهداف العسكرية الإسرائيلية والسكان المدنيين، والأهداف المدنية في جنوب إسرائيل".

متابعة التقرير قانونياً

وفيما يتعلق بالخطوات التي تنتظر التقرير، قال الخبير في القانون الدولي حنا عيسى لـ «آفاق برلمانية»: بعد التمكن من تمرير تقرير غولدستون في الجمعية العامة للأمم المتحدة يبقى الآن الانتظار إلى حين إحالته إلى مجلس الأمن، فإن جرى رفضه من خلال «الفيتو»، تكون هذه هي المرحلة النهائية فيما يتعلق بالمنظمة الدولية.

وحول ما يمكن أن تقوم به المجموعة العربية والفلسطينيون ومن يؤيد التقرير على مستوى الهيئات الأممية، أوضح عيسى أنه «في هذه الحالة يمكن العمل على إعادة التقرير إلى الجمعية العامة، التي بدورها تحل محل مجلس الأمن في اتخاذ القرار، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية وتحديداً لتطبيق توصيات التقرير، أو التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، والطلب من المدعي العام الدولي مباشرة التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي جاءت في تقرير غولدستون».

وفيما يتعلق بمدى إمكانية قيام المجموعة الدولية والمحاكم الأوروبية بملاحقة مجرمي الحرب، قال: في ظل الظروف الراهنة نعرف أن هناك صعوبة على مستوى العلاقات الدولية، لاسيما تفرد الولايات المتحدة الأميركية بما تمتلكه من ضغوط على العالم، فهي الآن تستطيع رفض تقرير غولدستون وإيقافه في الأمم المتحدة وتستطيع تمريره أيضاً، ولكن هناك اتفاقية دولية (اتفاقية العام ١٩٦٨) التي تنص على أن «جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم مع مرور الزمن»، إضافة إلى نص المادة ٢٩ من ميثاق روما للعام ١٩٩٨، الذي ينص على عدم سقوط الجرائم مع مرور الزمن، وبالتالي عندما تتاح الظروف الدولية لإعادة طرح التقرير سيتم ذلك وتطبيق توصياته على كافة الجهات ذات

العلاقة.

وفي تعقيبه حول إمكانية إقدام محاكم في الدول الأوروبية على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والبدء بتطبيق توصيات تقرير غولدستون، نوه عيسى إلى أن التشريعات الخاصة بالمحاكم الأوروبية تسمح بملاحقة مجرمي الحرب إستناداً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وبخاصة المادتين ١٤٦ و١٤٧.

دعوة المدعي العام الدولي لمباشرة التحقيق

وأكد عيسى أنه «باستطاعة المدعي العام الدولي مباشرة التحقيق في تقرير غولدستون استناداً لنص المادتين ١٢ و١٥ من ميثاق روما، اللتين تخولان الشروع بالتحقيق إذا وجد أن هناك جرائم حرب، إضافة إلى إمكانية الطلب من الدولة السويسرية عقد مؤتمر دولي تدعو فيه جميع الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩ لإلزام الدول، وبخاصة بموجب المادتين ١ و٢٩ المتعلقتين بالمسؤولية الدولية المدنية، والمادتين ١٤٦ و١٤٧ المتعلقتين بالجانب الجنائي، وهنا تستطيع الدولة السويسرية من خلال الإجماع الدولي إلزام إسرائيل بالامتثال لما جاء في توصيات غولدستون».

وحول الإجراءات الممكن اتخاذها في هيئات الأمم المتحدة لتطبيق توصيات تقرير غولدستون، قالت رندة سنيورة من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، لـ «آفاق برلمانية»: المسألة في داخل أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، وبداية هناك توصيات إجرائية ضمن التقرير فيها خطوات يجب أن تنفذ ضمن فترة زمنية محددة، وعلى كل من إسرائيل والفلسطينيين تشكيل لجان محددة للتحقيق فيما جاء بالتقرير من انتهاكات لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب.

وفيما يتعلق بالخطوات الممكن اتباعها في حال اصطدم التقرير بـ «الفيتو»، تضيف سنيورة: بداية يعاد التقرير إلى الجمعية العمومية، حيث تلعب دور مجلس الأمن، وأيضاً في هذا المجال يمكن العودة لمناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان مرة أخرى، إضافة للتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة توصياته وتطبيقها على الأطراف المعنية كافة دون استثناء.

بدوره، تطرق شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، إلى خيارات مجلس الأمن، وقال: التقرير خرج من الجمعية العامة للأمم المتحدة وقدمه الأمين العام بان كي مون إلى مجلس الأمن لبحثه في غضون ثلاثة أشهر تمتد حتى عام، وهي المدة التي أعطتها الجمعية للمجلس حتى يعطي رده على التقرير، وهنا الخيارات مفتوحة أمام مجلس الأمن، فإما أن يتبنى التقرير ويصدر أوامره بملاحقة ومحاكمة الأطراف المتهمة، وإما وضع التقرير على الأجندة في حال اصطدامه بـ «فيتو» أميركي أو أوروبي، مشيراً إلى أن أمين عام الأمم المتحدة لم يقم حتى الآن بتشكيل لجنة خاصة تبحث خيارات مجلس الأمن.

إذن القرار الآن لمجلس الأمن الدولي الذي باتت أوراق «غولدستون» بين يديه لكن جبارين نوه إلى إمكانية أن يعود التقرير إلى الجمعية العامة بناء على طلبها في حال لم يقر المجلس تشكيل محاكم دولية لمحاكمة مجرمي الحرب، أو وضع التقرير على أجندته لحين إثارته لاحقاً وفي موعد غير معلوم، بحيث بإمكان الجمعية العامة هنا وبناء على القرار الأممي ٣٧٧ (الدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لها ما يبررها، في حالة أن مجلس الأمن فشل في ممارسة مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين) أن تنعقد، وأن تصبح صلاحيات مجلس الأمن من مسؤوليتها وعندها تستطيع اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات لتنفيذ توصيات التقرير.

وعن لجان التحقيق التي يجب تشكيلها وفقاً للتقرير، قال جبارين: إن السلطة الوطنية وحركة «حماس» أبدتا استعدادهما لتشكيل تلك اللجان لما لتشكيلها من أهمية على سير التقرير لصالح الفلسطينيين في أروقة مجلس الأمن الدولي لكن دون أن تقوم «حماس» والسلطة حتى الآن بتشكيل تلك اللجان. أما إسرائيل فترفض تماماً تشكيل لجنة تحقق مع جنودها حول مجريات الحرب والجرائم المتهمة بها، مؤكداً أن «لدى تل أبيب آليات خاصة تجري من خلالها تحقيقات مع المتورطين بالجرائم بعيداً عن التوجه الدولي الذي يطالبها بتشكيل لجان تحقيق».

وحول مقدرة الجمعية العمومية على فتح المحاكم التابعة للأمم المتحدة والبدء في اتخاذ تدابير أخرى وفقاً للقرار ٣٧٧ الذي صدر في العام ١٩٥٠ أثناء الحرب الكورية، قال الخبير الحقوقي ناصر الريس: الجمعية العامة للأمم المتحدة تركت الباب مفتوحاً لمجلس الأمن حتى يعطي رده على التقرير بعد بحثه، ولكن الجمعية تستطيع هي الأخرى أن تفتح محاكمها وأن تتخذ تدابير أخرى وفق القرار ٣٧٧، وخير دليل على نجاحه ما جرى في حرب السويس بمصر العام ١٩٥٦ عندما جرى تذليل العقبة المتمثلة في ممارسة بريطانيا وفرنسا حق «الفيتو» في مجلس الأمن عبر نقل القضية أمام الجمعة العامة التي أصدرت قرارها العاجل بوقف إطلاق النار، والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية خلال أقل من أسبوع.

ملاحقة قادة الاحتلال بالمحاكم الأوروبية

أما فيما يتعلق بالجانب السياسي بشأن إمكانية متابعة تطبيق توصيات التقرير على الصعيد الدولي، فقد قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت الدكتور سمير عوض لـ «آفاق برلمانية»: يترتب على الفلسطينيين والمجموعة العربية تحديداً، لاسيما بعد إقرار تقرير غولدستون في الجمعية العامة، العمل على نشر توصيات التقرير في دول العالم كافة، بحيث يشعر كل إسرائيلي يداه ملطخة بدماء الفلسطينيين بعدم الأمان، وأنه يوجد من يقوم بمحاسبته في العالم، وهنا يجب الإعلان عن الدولة التي ترتكب جرائم حرب على المستوى الدولي بالعمل مع كافة الأصدقاء في الاتحاد الأوروبي.

وقال عوض: لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأميركية بتمرير التقرير فهي على الدوام تخرج بـ «الفيتو» ضد الإجماع الدولي، وهنا إذا جرت موافقة

أغلبية أعضاء المجلس على التقرير مع وجود «الفيتو» فهذا نصر، ويمكن البناء عليه على الصعيد الدولي دون النظر لما يمكن أن يقدمه مجلس الأمن.

وعلى الصعيد الأوروبي ومدى نجاح اللجوء الى المحاكم الأوروبية لملاحقة قادة الاحتلال، أكد أنه «يجب المحاولة في هذا الشأن كون الدول الأوروبية لديها قوانين تسمح لها بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب».

واعتبرت سنيورة أن إمكانية ملاحقة مجرمي الحرب في المحاكم الأوروبية ممكنة ولكن بالاستناد الى التشريعات الوطنية في الدولة نفسها، وتضيف: هنا الملاحقة تتم للمسؤولين وقادة الاحتلال والسياسيين الذين أعطوا القرار باتخاذ تلك الخطوات التي أدت الى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب.

إنهاء حالة الانقسام الداخلي

فلسطينياً، على الصعيد الداخلي، يرى عوض أنه «من المهم إنهاء حالة الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني والبدء بشكل موحد لإزالة آثار الدمار الذي خلفته الحرب الإسرائيلية، والطلب من كل الدول التي تعهدت بالمساهمة في الإعمار البدء في ذلك، من أجل التفرغ وفضح نتائج التقرير على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه معالجة آثار الحرب الإسرائيلية».

وتطرق إلى الموقف العربي الداعم لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وقال: الدول العربية ليس بمقدورها فعل أي شيء كونها ترتبط بعلاقات جيدة ومصالح مشتركة مع الدول الأوروبية، وبعضها مع إسرائيل، وهذا يعني أن جامعة الدول العربية التي تمثل الكل العربي ليس بمقدورها تقديم سوى الدعم المعنوي للفلسطينيين، ولا أعتقد أن تقدم مثلاً على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (فهذا لا يمكن أن يتم في ظل الظروف الراهنة على الساحة الدولية)، مشيراً إلى أنه يمكن فقط العمل مع الاتحاد الأوروبي والدول الصديقة وإقناعها بضرورة تطبيق توصيات غولدستون كي لا تتكرر الجرائم مستقبلاً.

في المقابل، اعتبر جبارين أن الدور العربي ذو أهمية كبيرة للضغط من أجل تنفيذ ما جاء في التقرير كون المجموعة العربية، وبالتعاون مع ممثل فلسطين في الأمم المتحدة، ويمكن من خلال اتصالاتها مع الأطراف المعنية أن تضغط باتجاه البدء في التنفيذ، وإن عجزت عن تحقيق أي تأثير أو تقدم، فإن حكومات الجهات المعنية ستتجه لتشكيل محاكم داخلية لمحاكمة مجرمي الحرب.

بدوره، قال الريس تعقيباً حول مدى تأثير الانقسام الفلسطيني على البدء في تطبيق توصيات تقرير غولدستون: من المفترض أن لا تترك حالة الفرقة الفلسطينية أثراً على مسار التقرير كون موافقة مجلس الأمن الدولي على تنفيذ توصيات البعثة الأممية الى القطاع هي مطلب وطني، مشيراً إلى أن عدم تعاون الجانب الفلسطيني في تنفيذ مطالب المجلس سيعطي الأخير الحق بتوجيه تهمة التقاعس الى حركة "حماس".

وتوقع الريس أن لا يكون لدى "حماس" والسلطة أي خلاف الآن حول التقرير، وأن يتم الشروع في تشكيل لجنة تحقيق مشتركة في الاتهامات التي يوجهها التقرير الى الفصائل المسلحة؛ كون عدم تحقيق ذلك سيجعل من "حماس" الحلقة الأضعف في "معادلة غولدستون".

العالول : تحركات سياسية وضغط على الدول الكبرى

وفيما يتعلق بما هو مطلوب لتطبيق توصيات «غولدستون»، وملاحقة قادة الاحتلال ومرتكبي جرائم حرب بحق الفلسطينيين، قال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» محمود العالول لـ «آفاق برلمانية»: من المفترض أن يبذل الجانب الفلسطيني والعربي جهداً مضاعفاً من أجل دعم التقرير، والدعم هنا لا يقتصر فقط على كسب التأييد له، ولكن يجب الحصول على أكبر عدد من الأصوات المؤيدة، ولا بد من الضغط على القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، لضمان عدم مواجهة التقرير بـ «فيتو» في مجلس الأمن.

وأضاف العالول: إن هذه التحركات جزء من السياسة، والتقرير صدر عن لجنة حقوق الإنسان الأممية، وهي لجنة دولية عملت على متابعة إعداد التقرير الذي يجب استثماره في كشف الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

وحول استجابة السلطة الوطنية وحركة «فتح» لأي طلب للمباشرة في تشكيل لجان تحقيق داخلية وفقاً لما جاء في توصيات التقرير، قال العالول «بداية حركة «فتح» تؤيد التقرير كونه يهدف إلى محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتقديمهم للعدالة، وبالتأكيد ستقوم السلطة بتشكيل لجنة تحقيق في حال طلب منها ذلك».

ونوه إلى أنه «لا يمكننا أن نسبق الأحداث فيما يتعلق بإمكانية تشكيل لجنة موحدة من قبل السلطة وحركة «حماس» المسيطرة على قطاع غزة»، مؤكداً أن السلطة واحدة.

التوجه للأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الربعة

وحول ما يمكن أن يقدم بعد تمرير التقرير في الجمعية العامة، قال النائب بسام الصالحي، أمين عام حزب الشعب الفلسطيني، لـ «آفاق برلمانية»: المطلوب ضمان وصول التقرير إلى محكمة الجنايات الدولية، ونشر توصياته على الصعيد الدولي، والتعريف بجرائم الاحتلال، مؤكداً ضرورة العمل على تشكيل لجان تحقيق فلسطينية لبدء التحقيق عملاً بما جاء في توصيات التقرير.

وتعقيباً على ذلك، قال النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية: أولاً يجب تحقيق تلك الخطوة التي تعتبر الأولى نحو البدء في تطبيق توصيات «غولدستون»، وثانياً مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإحالة التقرير إلى مجلس الأمن، وأصبح من الضروري إيجاد تعبئة دولية لتمرير التقرير وتطبيق توصياته، وثالثاً دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف إلى عقد اجتماع عاجل من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل الجميع على الانصياع لتوصيات التقرير.

وحول الوضع الداخلي الفلسطيني وانعكاسه على السير قدماً في تطبيق توصيات التقرير، اعتبر «أبو ليلى» أن «الاستمرار في حالة الانقسام يضعف الاستفادة من الوضع الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وما هو مطلوب الآن تعزيز الوحدة في القرار السياسي والجغرافيا، كون كل ذلك له تأثير مباشر على الرأي العام الدولي بشكل عام».

وكانت الجمعية العمومية طالبت وفقاً لمشروع القرار الذي تبنته، الحكومة السويسرية بصفتها الحكومة الوديعة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، بأن تتخذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن ليُعقد من جديد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن اتخاذ تدابير لإنفاذ الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وكفالة احترامها.

يبقى في المقابل أن الرأي العام الفلسطيني لا يزال بانتظار إعلان نتائج لجنة التحقيق في الأداء الرسمي الفلسطيني الذي أفضى إلى تأجيل إقرار التقرير في الجلسة الأولى لمجلس حقوق الإنسان. وقد انتهت اللجنة المكلفة من إعداد التقرير وتسليمه منذ أسابيع عدة للرئيس محمود عباس لإعلان نتائجه كما وعد بنفسه الجمهور الفلسطيني، دون أن يفعل ذلك حتى الآن، بل ودون أن يفرج عن التقرير الذي تسلمه، ولم يطرحه حتى على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. والسؤال: ما الذي يدفع الرئاسة إلى عدم الإفراج عن تقرير لجنة التحقيق؟ علماً أن رئيس اللجنة رفض الإفصاح لـ «آفاق برلمانية» عن النتائج التي خلصت إليها اللجنة، وآثر الصمت بانتظار خطوة تأتي من الرئيس أولاً، والخشية من ألا تأتي إلا بعد موت «قضية غولدستون»!

أبرز ما جاء في توصيات تقرير غولدستون

جاء في ملخص التقرير أن لجنة التحقيق الأممية نشرت في قطاع غزة موظفين عدة تابعين لها في الفترة ما بين ٢٢ أيار إلى ٤ تموز الماضيين بغية إجراء تحقيقات ميدانية في مجريات الحرب الإسرائيلية على القطاع، وفي ٨ من حزيران الماضي أصدرت البعثة نداء دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالقضية من أجل مساعدتها في تنفيذ مهامها، وفي يومي ٢٨ و٢٩ حزيران عقدت اللجنة جلسات استماع علنية مع الشهود العيان في قطاع غزة، فيما عقدت جلسات أخرى معهم يومي ٦ و٧ تموز الماضي في جنيف.

الاتهامات الموجهة لإسرائيل

حصار قطاع غزة:

وصف التقرير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بالعزل الاقتصادي والسياسي، ما خلق حالة من الطوارئ التي تلزم إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضمان توريد المواد الغذائية والطبية لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة دون قيد.

انتهكت إسرائيل التزامات ذات الاتفاقية بوصفها سلطة احتلال، حيث أنها لم تحافظ على المنشآت والخدمات الطبية ومنشآت المستشفيات.

اعتبرت اللجنة الأممية أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي الإنساني لأن الأوضاع الحياتية التي فرضتها في غزة قبل الحرب وأثناءها وبعدها تشير إلى نية توقيع العقوبة الجماعية على سكان القطاع.

قالت اللجنة إن الحصار يحرم أهالي قطاع غزة من أسباب العيش وفرص العمل والسكن والمياه ومن حرية التنقل ويحد من إمكانية لجوئهم إلى المحاكم القانونية الفعالة، الأمر الذي اعتبرته اللجنة الأممية اضطهاداً، أي جريمة ضد الإنسانية.

٢) تدمير المباني الحكومية والبنية التحتية:

قال التقرير إن الحرب الإسرائيلية على غزة دمرت مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي بشكل لم يعد ممكناً معه استخدامهما، رافضاً التبرير الإسرائيلي القائل بأن «المؤسسات السياسية والإدارية في غزة جزء من البنية الأساسية الإرهابية لحماس».

لم تجد اللجنة أي دليل على أن المبنيين المذكورين أسهما فعلاً في العمل العسكري، معتبرة أن الهجمات التي شنت عليهما (التشريعي والسجن) هجمات متعمدة على أهداف مدنية، بما يشكل انتهاكا لقاعدة القانون الإنساني.

حسب اللجنة، فإن القصف الإسرائيلي لمقار الشرطة بغزة واستهداف أفراد الشرطة بشكل متعمد يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وبخاصة أن شرطة غزة هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين.

عبرت اللجنة عن قلقها إزاء مفهوم ضرب البنية الأساسية الداعمة لحركة "حماس" لأنه يحول المدنيين والأعيان المدنية إلى أهداف مشروعة.

اعتمدت إسرائيل سياسة منهجية لاستهداف المواقع الصناعية ومنشآت المياه بغزة، واعتبرت اللجنة تدمير مطحن الدقيق الوحيد ومزارع الدواجن التي كانت تعمل في القطاع تدميراً غير مشروع، ولا تبرره ضرورة عسكرية وهو بمثابة جريمة حرب.

٣) انتهاكات بحق المدنيين:

اتهم تقرير غولدستون إسرائيل بشن هجمات عشوائية متعمدة وغير مبررة على المدنيين وبرفض السماح بإخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف إليهم، قائلاً إن سلوك قوات الاحتلال يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين ... كما خلص أيضاً إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة.

وحققت اللجنة في أربعة حوادث أجبر جيش الاحتلال فيها مدنيين فلسطينيين معصوبي الأعين ومصفّدي الأيدي تحت تهديد السلاح على الاشتراك في عمليات تفتيش لمنازل أثناء الحرب، ما اعتبرته اللجنة استخداماً محرماً للمدنيين كدروع بشرية وجريمة حرب.

٤) قصف المستشفيات والمساجد:

قالت اللجنة إن القصف الإسرائيلي للمستشفيات والمساجد أثناء الحرب على غزة كان قصفاً متعمداً ومباشراً.

رفضت اللجنة الادعاء الإسرائيلي القائل بأن النيران قد أطلقت على جيش الاحتلال من بعض المساجد والمشافي، واعتبرت القصف اعتداءً متعمداً على سكان وأهداف مدنية.

إن الأحداث التي حققت فيها اللجنة لم تثبت استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة المساجد لأغراض عسكرية أو دروعاً لحماية أنشطة عسكرية .. إلا أن غولدستون لم يستبعد احتمال أن يكون ذلك قد حدث في حالات أخرى غير التي حققت فيها اللجنة.

أكدت اللجنة أنها لم تعثر على أي أدلة تدعم الادعاءات الإسرائيلية القائلة بأن الحكومة المقالة في غزة أو الفصائل المسلحة استخدمت سيارات الإسعاف التي قصفها الاحتلال لنقل المقاومين أو لأغراض عسكرية أخرى.

الاتهامات الموجهة للفصائل الفلسطينية المسلحة

١) التواجد وسط المدنيين:

قالت اللجنة الأممية إن أفراد الفصائل المسلحة كانوا موجودين في مناطق حضرية أثناء الحرب وأطلقوا منها صواريخ، ورجح تقرير اللجنة أن الفصائل لم تميز تمييزاً كافياً في جميع الأوقات عن المدنيين الإسرائيليين .. إلا أن التقرير وفي الوقت ذاته أكد أن اللجنة لم تعثر على أدلة توحي بأن الفصائل قد وجهت المدنيين إلى مناطق شُنت من خلالها الهجمات على المناطق الإسرائيلية المحيطة بغزة.

استبعدت اللجنة قيام الفصائل بإطلاق الصواريخ من منشآت الأمم المتحدة التي تعرضت للقصف الإسرائيلي، غير أنها لم تستبعد احتمالية أن تكون الفصائل قد عملت قرب هذه المنشآت وعرضت سكان غزة المدنيين للخطر.

٢) إطلاق الصواريخ:

قال تقرير غولدستون إن الصواريخ التي أطلقتها الفصائل من غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية قد ألحقت أضراراً بالمنازل والمدارس والسيارات، وأدت إلى مقتل مدنيين إسرائيليين، الأمر الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب.

الصواريخ التي أطلقتها الفصائل المسلحة أثرت على حق الأطفال والبالغين الإسرائيليين في التعليم نتيجة إغلاق المدارس، وكذلك نتيجة لتضاؤل القدرة على التعلّم من خلال ما شاهدته اللجنة من أعراض قد بدت على الأفراد الذين يعانون صدمات نفسية جراء الصواريخ، ما يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية.

تسببت القذائف التي أطلقت من غزة، حسب اللجنة، بنزوح المقيمين في بلدات إسرائيلية كانت في مرمى صواريخ الفصائل منذ العام ٢٠٠١، وهو انتهاك للقانون الدولي.

قالت لجنة تقصي الحقائق الأممية برئاسة غولدستون إن أحد الأغراض الرئيسية لهجمات الصواريخ الفلسطينية هو نشر الرعب لدى السكان المدنيين الإسرائيليين، ما يشكل جريمة حرب.

في ظل الانقسام والفيتو الأميركي والنفاق الأوروبي

ترحيب فصائلي بالتوجه إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة وسط تشكيك بالنجاح

كتب عيسى سعد الله:

حظيت خطوة القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بترحيب الغالبية العظمى من الفصائل والاتجاهات الفلسطينية، بما فيها تلك التي لا تتقاطع مواقفها مع رؤية حركة "فتح" التي تقود منظمة التحرير.

وتكاد الفصائل تجمع على أن لجوء القيادة لهذا الخيار جاء بعد أن شعرت المنظمة والقيادة بفشل تجربة التفاوض مع إسرائيل، وعدم وجود أمل بإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، على الأقل في ظل وجود حكومة بنيامين نتنياهو، واندفاعها في فرض وقائع قد تطوي صفحة الرهان على ما يسمى بـ "حل الدولتين".

ويأتي ترحيب الفصائل والقوى ممن عارضت مسيرة التسوية وأوسلو ليس من منطلق دعم القيادة، ولكن لاعتبار أن أي اعتراف دولي بالحقوق المشروعة هو مكسب. وعلى الرغم من الترحيب الفصائلي بالخطوة، فإن الآمال بتحقيق اختراق على الأرض تكاد تكون معدومة بسبب التاريخ الطويل من الفشل الدولي في التعامل مع إسرائيل كدولة محتلة بسبب الدعم الأميركي اللامحدود.

ويشترط كل من تحدث إلى "آفاق برلمانية" لنجاح هذه الخطوة إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة لشطري الوطن والتوجه بإستراتيجية موحدة لمواجهة الاحتلال ومخططاته المدعومة من قوى عالمية مهمة.

ويبدو أن إصرار القيادة الفلسطينية، وبخاصة ما جاء على لسان الدكتور صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير، على التحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧ قد يحرج الإدارة الأميركية التي ستقدم على استخدام الفيتو كما يتوقع بعض من قيادات الفصائل والمحللين.

وعلى الرغم من مطالبة عريقات دول العالم، وبخاصة الدول الأوروبية وأميركا، بدعم هذه الخطوة، فإن الاتكال على هذه الدول يبقى في حدود المراهنة وانعدام البدائل أمام السلطة في ظل انسداد أفق المفاوضات، كما يشير القانوني جبر وشاح نائب رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وبرر عريقات خطوة القيادة بالتوجه لمجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، بأنها تأتي بعد فشل ١٨ عاماً من المفاوضات صاحبها استمرار إسرائيل بفرض الوقائع على الأرض، وسلب الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات والجدران بهدف إنهاء مشروع "الدولتين".

وفي المقابل، تشترط حركة "حماس" لإثبات صدق نوايا السلطة الوطنية في توجهها، التحلل من اتفاقيات أوسلو وخارطة الطريق وإعادة اللحمة الوطنية وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني، وخيار المقاومة، كما قال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم لـ "آفاق برلمانية".

وعلى الرغم من جدية السلطة في طرحها وطلبها من دول مهمة دعم هذا التوجه، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي جاء موقفه مخيباً لآمال السلطة، وبدا منافقاً في تعامله مع السلطة، فإن برهوم يشكك بجدية السلطة، مع أنه لم يعارض الخطوة بشكل صريح.

فشل المفاوضات الثنائية

وفي هذا السياق، أوضح كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن إعادة الأمور إلى نصابها بإقرار المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران من العام ٦٧ هي خطوة بالاتجاه الصحيح، ويمكن على أساسها بناء إستراتيجية جديدة تقوم على مواجهة دولة الاحتلال من منطلق مغاير لما نصت عليه الاتفاقات الموقعة معها.

واشترط لنجاح هذه الخطوة القيام بعمل جاد لتوحيد الساحة الفلسطينية وحشد كل الدعم والتأييد حتى تنجح المعركة.

وأرجع الغول توجه القيادة إلى هذا الخيار إلى "استنتاج الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية باستحالة الوصول إلى حلول مع إسرائيل لما يسمى الحل النهائي، إضافة إلى سلوك إسرائيل الميداني المستمر في توسيع الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وتغيير الحقائق على الأرض".

وقال: إن كل هذا أدى إلى استحالة تحقيق حلم إقامة الدولة المستقلة من خلال مسار المفاوضات الحالي، مشيراً إلى أن الإستراتيجية الفلسطينية بحاجة إلى توافق بشأنها حتى يتوفر لها النجاح.

وتابع: إن كل التطورات التي حصلت تفرض على الجميع إستراتيجية جديدة تضمن إدخال الجميع بأفكاره ورؤيته وإبداعاته فيها.

ونوه إلى أنه "ليس من السهل التنبوء بنتائج هذه الخطوة لأن حكومة الاحتلال تستند وتعول على دعم الإدارة الأميركية في التهرب من الالتزامات، وهناك مخاطر من استخدام الولايات المتحدة الأميركية لحق النقض الفيتو لإجهاض أي قرار". لكن الغول يرى أنه لا بد من الاستمرار في المشوار حتى تجسيد هذا الحلم، فيما يؤكد وشاح أن "المشكلة لا تكمن في اتخاذ قرار، وإنما بالتنفيذ والإرادة السياسية للتنفيذ"، مضيفاً أنه "ما دامت هناك سيطرة أميركية وغربية على القرار والمرجعيات الدولية، فلا فائدة من القرارات".

وقال وشاح: إن القضية لا تنقصها المعلومات أو المرجعيات، ولكن يوجد نقص في الإرادة السياسية لرفع الغبن الواقع على الشعب الفلسطيني.

ونوه إلى أن "تقرير القاضي الجنوب الإفريقي غولدستون دليل على ذلك"، معتبراً أن "نجاح تقرير غولدستون في مراحله القادمة سيكون بشرى ودافعاً قوياً للتحرك الفلسطيني على صعيد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس"، داعياً الفلسطينيين بكل أطيافهم الرسمية وغير الرسمية والعرب والمسلمين ودول عدم الانحياز إلى وضع كل ثقلهم لإنجاح تمرير تقرير غولدستون في المحافل الدولية، لما له من أثر إيجابي على خطوة القيادة القادمة.

واعتبر أن "الجديد في موقف القيادة الفلسطينية بشأن إثارة قضية الاعتراف بالدولة في مجلس الأمن هو المراهنة على إدخال الولايات المتحدة بصورة أكثر فعالية في العملية السلمية، وهذا أمر يرقى إلى درجة المراهنة والمقامرة".

خشية من التدخل الدولي

وحذر وشاح من أن "اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي في ضوء موازين القوى الحالي، وما لم تغير الإدارة الأميركية من موقفها، سيبقي أي قرار مجرد رقم يضاف إلى عشرات القرارات التي أصدرتها الهيئات الأممية لصالح الشعب الفلسطيني".

وعبر عن خشيته من "أن يصل الأمر بنا في نهاية المطاف إلى التدخل الدولي بعيداً عن حق الحماية"، داعياً في الوقت ذاته إلى تجسيد الوحدة الوطنية لتكون رادعاً في وجه الغطرسة الإسرائيلية.

أما المحلل السياسي د. مخيمر أبو سعدة، فقال: إن لجوء السلطة الوطنية ومنظمة التحرير لهذا الطرح على الرغم من طرحه في السابق من قبل خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية الأوروبية، قبل أربعة أشهر، هو وصول المفاوضات مع إسرائيل لطريق مسدود بسبب تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو واستمراره في الاستيطان، وعدم قبوله قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران.

وأشار إلى أن السلطة أصبحت تبحث عن بدائل في ظل هذا التعنت، وبخاصة بعد أن لمست امتعاضاً دولياً كبيراً من التصرفات الإسرائيلية، متوقعاً أن تحظى هذه الفكرة بموافقة دولية، بما فيها من أميركا.

ولا يتوقع أبو سعدة أن تقدم أميركا على استخدام الفيتو ضد هذا الطرح "على اعتبار أن السلطة الوطنية لا يمكن أن تذهب إلى هذه الخطوة دون ضمانات وموافقة أميركية وأوروبية".

ولفت إلى "وجود تخوف إسرائيلي من هذه الخطوة، وبخاصة مع تمسك رئيس الحكومة الدكتور سلام فياض بخطته بشأن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وما تفعله حكومته بالضفة الغربية من بناء لمؤسسات الدولة ومؤسسات اقتصادية بتمويل معظمه أميركي".

ونبه إلى أن الأميركيين "لا يمكنهم المجازفة بهذه الأموال لبناء أسس الدولة، دون أن يكون هناك تنسيق معهم لإقامة دولة فلسطينية"، حسب رأيه.

استبعاد الموافقة الأميركية

لكن أبو سعدة يستبعد أن توافق أميركا على إقامة دولة كما يراها ويطلبها الفلسطينيون، وبخاصة أن الإدارة الأميركية السابقة وافقت على بقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة تحت السيادة الإسرائيلية في أي حل سياسي قادم.

وقال: إن خطوة طرح هذه القضية في مجلس الأمن تأتي من باب تحقيق هدفين هما الضغط على نتنياهو حتى يقبل بمرجعيات عملية السلام وبتجميد الاستيطان، والبدء بمفاوضات على أساس "حل الدولتين"، متوقعاً أن ينظر المجتمع الدولي بجدية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حال استمر نتنياهو في سياسته الحالية.

واعتبر أن قيام الدولة هي "مسألة وقت" والتخوف الإسرائيلي لا ينبع من وجود الدولة، ولكن من طبيعتها وحدودها.

ولفت أبو سعدة إلى أن الخيارات الفلسطينية المطروحة الآن هي سياسية ودبلوماسية بمساعدة أطراف إقليمية ودولية وعربية.

واستبعد التوجه نحو خيار المقاومة في الوقت الحالي "نظراً للظروف الأمنية والسياسية غير المناسبة للجميع".

إحراج الإدارة الأميركية!

بدوره، رأى وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، أن هذه الخطوة جاءت للاستفادة من المناخ الدولي المتنامي والمؤيد للحقوق الفلسطينية، ومن أجل إحراج الإدارة الأميركية.

وقال العوض: إن الأميركيين سيكونون في حرج شديد إذا ما أقدموا على استخدام الفيتو ضد أي قرار يقدم إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

وأكد أن "الظروف الحالية باتت أكثر ملاءمة للتوجه إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة لمطالبتها بالاعتراف بالدولة المستقلة مسلحين بالتأييد العالمي"، مشيراً إلى أن "القيادة تريد وضع المصداقية العالمية على المحك، وبخاصة الدول التي تجاهر بالحديث عن اعترافها بالحقوق الفلسطينية وفي الباطن لا تعمل وفق ذلك".

ولفت إلى أن منظمة التحرير ستطلب من المجموعتين العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند "الاتحاد من أجل السلام" حتى تتجاوز الفيتو الأميركي، مؤكداً أنه "سيتم الطلب من الأمم المتحدة إنفاذ ميثاقها الخاص بالدول المحتلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك الطلب من الأمم المتحدة تنفيذ ذلك من خلال استخدام الفصل السابع من ميثاقها".

ونوه العوض إلى أن ذلك يتطلب توحيد الصفوف وإنهاء الانقسام، معرباً عن أمله في أن يعمل ذلك على إحداث حراك على المستوى الدولي، وإشعار العالم والإسرائيليين أن للفلسطينيين خيارات أخرى يمكن اللجوء إليها لتحقيق هدفهم في إنهاء الاحتلال ونيل الاستقلال.

"فتح": المفاوضات استنفدت أغراضها

وكان عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مفوض الإعلام والثقافة في الحركة، محمد دحلان، أكد في تصريحات صحافية، أن "المفاوضات السياسية استنفدت أغراضها من الناحية السياسية"، مشيراً إلى أن "وقت القرارات السياسية جاء، وستخوض القيادة معركة دبلوماسية في مجلس الأمن من أجل دفعه لإصدار قرار بإقامة الدولة الفلسطينية".

وقال دحلان "إن حركة "فتح" بدأت بالتفكير بشكل جديد خلال الأشهر القليلة الماضية، وتمخض عن ذلك نجاحها في الدفع باتجاه العمل لاستصدار قرار من مجلس الأمن متعلق بحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، بعد قناعتنا بأن المفاوضات استنفدت أغراضها من الناحية المهنية".

وأوضح أن قرار التوجه إلى مجلس الأمن رفع كتوصية من اللجنة المركزية لحركة "فتح" بالتشاور مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي اتخذت توجهاً بهذا الأمر.

وأكد دحلان، أن الموقف الفلسطيني "يجد تشجيعاً من الدول العربية وكثير من الدول الغربية في الاتجاه إلى مجلس الأمن"، مشيراً إلى أن الجامعة العربية أعطت مؤخراً تعليمات لمندوبيها الدائمين لبلورة هذا القرار في مجلس الأمن، مع بعض التوصيات النهائية لآلية العمل هناك.

ونوه أن الهدف من التوجه إلى مجلس الأمن هو "لاختبار نوايا فكرة حل الدولتين الذي كان الجميع يشجعه على مدى السنوات الماضية، وللتعرف على مدى قدرة الدول على التصويت لصالح حل الدولتين".

وشدد على أن "الفلسطينيين والعرب سيخوضون معركة سياسية ودبلوماسية من الطراز الأول، وستكون بالتوافق مع المجتمع الدولي. أما إذا لم توافق الإدارة الأميركية على هذا القرار، فستكون انتكاسة جديدة"، متمنياً ألا تستخدم أميركا "الفيتو"، ومؤكداً أن لدى القيادة "بنك أفكار إذا فشلت هذه الخطوة". وبين دحلان "إن هناك أفكاراً أخرى سيتم بحثها إذا وصلت الأمور إلى مرحلة يتوجب فيها الإعلان عن الدولة الفلسطينية من طرف واحد، وسيناقش هذا الأمر في أطر الحركة والمنظمة، وسيؤخذ به قرار"، موضحاً أن "لدى القيادة خيار إطلاق مقاومة شعبية شاملة ضد الجدار وضد الاستيطان، ولديها الحق حسب القانون الدولي بأن يمارس الشعب كل أشكال المقاومة التي أقرتها الشرعية الدولية".

"الجهاد" لا تعارض

ولا تعارض حركة الجهاد الإسلامي أية خطوة تؤدي إلى الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة في إقامة الدولة واستعادة الحقوق، ولكنها لا تؤمن بإمكانية إعادة تلك الحقوق من خلال المؤتمرات والقرارات.

وأكد القيادي في "الجهاد" إبراهيم النجار، أن "الأرض لا تتحرر والدولة لا تقوم إلا من خلال المقاومة"، مبدياً تشككه بنجاح خطوة القيادة بطرح قضية الاعتراف بالدولة المستقلة في مجلس الأمن.

وعبر النجار عن مخاوفه من إمكانية أن يدفع الفلسطينيون والعرب ثمناً كبيراً لإقرار مثل هذه الخطوة في أروقة مجلس الأمن.

وحذر من "إمكانية أن يكون الاعتراف الورقي بالدولة في مجلس الأمن على حساب عودة اللاجئين والقدس، وجر العرب إلى تطبيع كامل مع دولة الاحتلال".

وأكد أن حركة الجهاد الإسلامي ليست ضد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها ضد أن يكون هذا الانسحاب على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة. وكغيره من القيادات الوطنية والإسلامية، يرى النجار أن القيادة الفلسطينية اختارت هذا التوجه بعدما وصلت إلى قناعة باستحالة التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع إسرائيل حول إقامة الدولة الفلسطينية، داعياً في الوقت ذاته إلى اعتماد خيار المقاومة كخيار إستراتيجي لتحرير الأرض وتحقيق الأهداف الوطنية.

"حماس" تقلل من أهمية الخطوة

وكانت حركة "حماس" قللت من أهمية الخطوة، واعتبرت أنها تأتي كرد فعل ولتحسين شروط التفاوض مع إسرائيل، كما قال برهوم لـ "آفاق برلمانية".

ولم تعارض "حماس" أو تؤيد الخطوة بشكل صريح، مشيرة إلى أن إقامة الدولة الفلسطينية "يجب أن يكون على الأرض وليس في الهواء".

واعتبر برهوم خطوة السلطة غير جدية، وطالب بتحقيق ثلاثة شروط لنجاح أية خطوة ولإثبات صدق توجه السلطة الوطنية، أهمها التحلل من اتفاقيات أوسلو وخارطة الطريق، وإعادة اللحمة الوطنية، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني وخيار المقاومة.

حوار حول مائدة مستديرة

انسداد أفق الحل السياسي التفاوضي يفتح التفكير الفلسطيني على عناصر الإستراتيجية الوطنية البديلة

الأحمد: أخطأنا بالمشاركة في «أنابوليس» ومواصلة المفاوضات دون تحديد مرجعية ووقف الاستيطان

ملوح: يجب إعادة النظر في المرحلة الانتقالية، ووضع السلطة، ومسألة أفق الدولة في ظل الاحتلال

«أبو ليلى»: على «المركزي» معالجة نقاط الاستعصاء في أزمة السلطة، وليس مصادرة صلاحياتها

الصالحي: نقترح تشكيل مجلس تأسيسي انتقالي للدولة يدمج بين صيغتي المنظمة والسلطة في إطار واحد

المصري: انسحاب «أبو مازن» يعني أن مرحلة مجابهة ستحل محل مرحلة المفاوضات والتنسيق الأمني

أدار الحوار: جعفر صدقة

شهدت الفترة الأخيرة متغيرات عديدة عكست واقع الأزمة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، لكن ما يميز التغيرات التي حصلت خلال الشهرين الماضيين، أنها فتحت جدلاً واسعاً بخصوص الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة للمرحلة القادمة، ولذا من الضروري الاستماع إلى وجهات نظر الأطراف الأساسية حول العناصر والمكونات والأفكار المتصلة بالإستراتيجية المطلوبة للعمل الفلسطيني، لاسيما أنه بات من الواضح أن هناك انسداداً في أفق المفاوضات والعملية السياسية وفق الفهم الفلسطيني لها، فضلاً عن انكشاف فلسطيني غير مسبوق أمام الضغوط الإسرائيلية والأميركية للموافقة على حلول لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

تتناول هذه الندوة ستة محاور رئيسية؛ أولاً: مستقبل المفاوضات مع إسرائيل. ثانياً: المقاومة من حيث الشكل وعلاقتها بالمفاوضات. ثالثاً: خطة الحكومة لإنهاء الاحتلال وإقامة مؤسسات الدولة. رابعاً: إعلان الرئيس محمود عباس رغبته في عدم الترشح في الانتخابات القادمة وما فرضه من تحديات. خامساً: مستقبل السلطة الوطنية وسط تجدد الدعوات لحلها أو إعادة تشكيلها. سادساً: المصالحة الوطنية.

لمناقشة هذه المحاور، استضافت «آفاق برلمانية» خمسة من رجال الفكر والسياسة من اتجاهات وفصائل مختلفة، هم: عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» النائب عزام الأحمد، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح، وعضو اللجنة التنفيذية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، والأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي، والكاتب والمحلل السياسي المستقل هاني المصري.

مستقبل المفاوضات

«آفاق برلمانية»: في ظل هذا الانسداد أمام العملية السياسية، ما هو مستقبل المفاوضات، وهل المطلوب انسحاب تام منها، أم إعادة السعي لصياغة معادلة ومرجعيات جديدة لها، أم الاستمرار بها كما هي الآن، وبالتالي القبول بما هو مطروح إسرائيلياً وأميركياً؟

الأحمد: نعم، هناك انسداد في عملية المفاوضات، والمسؤولية الأساسية عن ذلك تتحملها الولايات المتحدة، حتى قبل إسرائيل، وقد مورست ضغوط هائلة على الجانب الفلسطيني في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، وأنا في رأيي أجبرنا على الدخول في أنابوليس، وما تلاه من مفاوضات، ونذكر أنه كان في تلك الفترة خلاف حول إطار العمل والمبادئ، والشروط التي كانت مطروحة هي نفسها الآن: مرجعية عملية السلام، المفاوضات، الاستيطان، إلى آخره.

برأيي، فقد أخطأنا عندما شاركنا في أنابوليس، واستمرينا في عملية المفاوضات دون تحديد مرجعية، ودون وقف الاستيطان بشكل واضح، ودون تنفيذ كل التزامات خطة خارطة الطريق في المرحلة الأولى، من قبل الجانب الإسرائيلي.

ويذكر الجميع كيف كانوا يقولون أن هناك دولة قبل نهاية العام ٢٠٠٨، أنا شخصياً كنت من الناس الذين يقولون إن المفاوضات لن تنجح، ولن تقوم دولة قبل نهاية العام ٢٠٠٨، وبالفعل ذهب بوش ولم نحصل على شيء، وكل الوعود تبخرت، وأحياناً كانت تمسخ المفاوضات إلى قضايا إجراءات جانبية، وهذه ضمن الأخطاء الكثيرة التي مارسها الجانب الفلسطيني، فهناك قضايا أنا ضد بحثها من قبل الرئيس محمود عباس، مثل إزالة حاجز أو أشياء يومية صغيرة، فهذه لا يجوز أن تناقش على هذا المستوى، لأن ذلك يدفع الإسرائيليين إلى تفريغ المفاوضات من مضمونها، وبالتالي يفترض أن تبحث ضمن مستويات أخرى.

المهم، فقد انتهى العام ٢٠٠٨، ولم نحصل على شيء، على الرغم من أننا وصلنا إلى نقطة يلخصها الأخ «أبو مازن» بتلخيص (وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كونداليزا رايس) في الاجتماع الثلاثي الفلسطيني–الأميركي–الإسرائيلي، بحضور (وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك تسيبي ليفني) و(رئيس الطاقم الفلسطيني للمفاوضات آنذاك أحمد قريع «أبو علاء»)، وأعادتها رايس على الرئيس «أبو مازن»، وأهم شيء توصلنا

إليه يتمثل في تعريف ما هي حدود الأراضي المحتلة. ومن المعروف أن الأراضي المحتلة هي حدود العام ١٩٦٧، التي تعني بالنسبة إلينا قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والبحر الميت، والأرض الحرام، والغور. لكن هذا توقف، وجاءت الإدارة الأميركية الجديدة، والكل ارتاح إلى الخطاب الذي بدأت به فيما يتعلق بنا، وتحدث عن وقف الاستيطان في البداية، وليس تجميده، ومرجعية واضحة على أساس حل الدولتين، ولكن، بعد أشهر وبشكل مفاجئ حصل تراجع وبدأت الإدارة الأميركية تتحدث عن تجميد الاستيطان، قبل أن تتراجع عن الموضوعين معاً؛ أي وقف الاستيطان وتجميده. وفي كل الأحوال، لا يمكن ولا يجوز للجانب الفلسطيني تحت أي ظرف، أن تكون مستوى مطالبه دون مستوى المطالب الأميركية، وبالتالي صعدت أميركا الموقف كثيراً في البداية، علماً بأن المطالب التي يجب أن تطرحها أميركا هي مطالبنا أصلاً، لكن كما لاحظ الجميع فقد تراجعت الإدارة الأميركية عن موقفها.

وقد حاولنا أن نحتمي بالموقف العربي، وقد حاول «أبو مازن» أربع مرات عقد اجتماع للجنة المتابعة العربية، وجرت اتصالات مع دول عربية، بما في ذلك دول الممانعة، حتى أنني قمت شخصياً بناء على تكليف منه بالاتصال بإحداها، وذلك بهدف تقوية الجانب الفلسطيني، وأعتقد أننا لم نكن مكشوفين للضغوط مثلما نحن خلال هذه المرحلة، فقد تهرب العرب من عقد اجتماع للجنة المتابعة العربية، المسؤولة عن تنفيذ مبادرة السلام العربية، في أيلول الماضي؛ أي قبل ذهاب الرئيس إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وقالوا إن الاجتماع سيعقد في نيويورك، وكان مطروحاً الاجتماع الثلاثي، ونحن لا نريده، ولكنهم تهربوا أيضاً ولم يحصل الاجتماع، الذي أردنا من خلاله تقوية الموقف الفلسطيني وحمايته، والتسلح بالموقف العربي، حتى لا يحدث اللقاء الثلاثي، وبالنتيجة حصل ما حصل، والكل باعتقادي يتحمل جزءاً من المسؤولية عن عقد الاجتماع الثلاثي، الذي على الرغم من أن الرئيس لم يقدم أي تنازل، فإن الاجتماع استغل من قبل إسرائيل ورئيس وزرائها، حيث اعتبرته الصحافة العبرية أنه عاد بطلاً من الولايات المتحدة.

وقد رافق ذلك قضية تقرير غولدستون، وحتى العرب الذين شاركوا في صناعة قرار التأجيل، تهربوا من تحمل المسؤولية، من خلال القول إنه لم تتم استشارتهم، على الرغم من أن ذلك غير صحيح بل خداع، وجزء من كشف الموقف الفلسطيني، وهكذا سارت الأمور إلى أن وجد الرئيس «أبو مازن»، نفسه أمام طريق مسدود، فأقدم على الإعلان عن رغبته في عدم الترشح لولاية ثانية. لكن ما اعتبره أخطر من خطاب ٥/١١، الذي أعلن فيه رغبته في عدم الترشح، هو خطاب ١١/١١، الذي قال فيه بالحرف الواحد، «إنهم يدفعوننا للشعور بالندم على المفاوضات، وعلى العملية السياسية»، وأعتقد أن هذه مسألة خطيرة.

«أبو ليلى»: قال الرئيس «يدفعوننا إلى الشعور بالندم على التزامنا بتعهداتنا».

الأحمد: بالمجمل فإن «أبو مازن»، الذي يعتبر العقل المدبر للمفاوضات، وأبرز شخص بدأ بها بشكل مبكر، حتى قبل حرب تشرين العام ١٩٧٣، وجد مسار المفاوضات مغلقاً، وهو ما يقودنا إلى السؤال: هل مبدأ المفاوضات وإستراتيجيتها خطأ أم صحيح، وهل نتركها ونتخلى عنها بالكامل أو نحاول تصحيح المسيرة؟ هذا سؤال قائم بحدة حالياً.

السؤال الآن الذي يفرض نفسه على الحركة الوطنية الفلسطينية ربما، يتمثل في ما هو العمل لتصحيح الوضع، وتغيير المناخ السياسي عربياً ودولياً، وبالتالي الضغط على إسرائيل لعدم إغلاق باب المفاوضات.

عندما يقول **«أبو مازن»** إنهم يدفعوننا للشعور بالندم، فالمنهج كله هنا مثار تساؤل، ومن لا يريد تنفيذ التزاماته التي وردت في خطة خارطة الطريق، فإن البديل يتمثل في المجابهة، وهو ما يعني إغلاق باب المفاوضات، ولذا أقول نحن أمام مفترق طرق؛ فإما أن ننجح بإعادة رسم قواعد المفاوضات والعملية السياسية والتعامل معها، أو قد يغلق هذا الباب، وحينها كثير من القضايا يجب أن تتغير، وربما مظاهر سياسية موجودة ستزول.

«آفاق برلمانية»: عند هذه النقطة، هل هذه الأفكار والبدائل مطروحة بشكل جدي، وهل تمت مناقشتها في اجتماعات القيادة الفلسطينية؟

الأحمد: العديد من الأفكار طرحت في إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مثل التوجه إلى مجلس الأمن، وما أود تأكيده هنا، وآمل أن تكون وسائل الإعلام الفلسطينية دقيقة فيه، وأن لا تنجر وراء الإعلام الإسرائيلي، هو أن المطروح ليس إعلان دولة من جانب واحد إطلاقاً، بل التوجه إلى مجلس الأمن من أجل الإقرار بالدولة الفلسطينية، وتحديد حدودها، والاعتراف بها، وبالتالي نتحول إلى دولة أراضيها واضحة معترف بها، ومطلوب تحرير هذه الدولة، وليس حركة تحرر تبحث عن أراضيها، لاسيما أن هناك قرارات الشرعية الدولية التي تتيح لنا هذه المسألة، فمثلاً قرار التقسيم لا نستطيع أن نتجاهله، وسبق أن طرحت ليفني موضوع يهودية الدولة على أساس القرار ١٨١ خلال المفاوضات، وقال لها أحمد قريع «أبو علاء» أنه إذا كان على أساس ١٨١ فنحن نوافق، لكنها تراجعت، لأن القرار يعطينا دولة وبمساحة أكبر. كما أن القرارين الأمميين ٢٤٢ و٣٣٨ يتحدثان عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وهو ما يعيده القرار ١٥١٥ الذي أقر قرارات الشرعية الدولية كافة مرة أخرى، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي تتناول الموضوع نفسه، وبالتالي نحن لا نذهب إلى مجلس الأمن من نقطة الصفر.

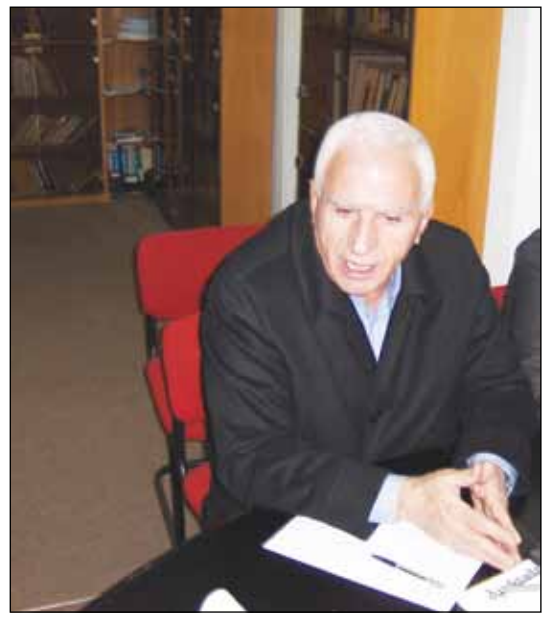

من وجهة نظري، فإن غضب الإدارة الأميركية من هذه المسألة دليل على أنها محرجة، فماذا بإمكانها أن تقول أو تفعل؟ تريد أن تستخدم «الفيتو» فلتفعل، وبالنتيجة فإن هذا أحد السيناريوهات التي نوقشت في أطر القيادة الفلسطينية، وهناك اتصالات تجري على أساسها.

أيضاً من الأمور المطروحة، تحويل مؤتمر موسكو الذي كان مقترحاً أن يكون «أنابوليس ٢»، إلى مؤتمر دولي على غرار مؤتمر مدريد للسلام، فإن هذا أفضل.

وهناك أيضاً فكرة اجتماع طرحته فرنسا، بمشاركتنا وأميركا وربما الرباعية، وإسرائيل وبعض الدول العربية، على أن يقام في «شرم الشيخ»، بغية تصحيح قضية المفاوضات، وقد جدد كوشنير، وزير الخارجية الفرنسي خلال اللقاء الذي جمعه بالرئيس في العاصمة الأردنية عمان مؤخراً، التأكيد باسم بريطانيا وفرنسا معارضتهما لاستمرار الاستيطان، وضرورة وقفه من أجل استئناف المفاوضات، وهذا موقف يجب أن يساعد في تغيير المناخ، لذا أعتقد أن سيناريوهات كثيرة مطروحة، واحتمالات كثيرة لكنها لم تبلور بعد. بالنسبة لي، ما يقال عن التوتر بين أميركا وإسرائيل، لا أعتبره حقيقياً إلا إذا خرج عن نطاق التصريحات الإعلامية، وأظهرت أميركا موقفاً جدياً ضد الموقف الإسرائيلي. إذن هناك جهود تبذل ونحن كفلسطينيين علينا أن نحاول أن ننضج هذه الأفكار، وأن نقول إلى أين نحن ذاهبون قبل انعقاد اجتماع المجلس المركزي في الخامس عشر من الشهر القادم، حتى تكون الصورة واضحة، ونكون قادرين على معرفة أين الاتجاه الذي نسير فيه.

الخطأ بدأ في أوسلو

«آفاق برلمانية»: واضح مما قاله الأحمد، أن السيناريوهات المطروحة كافة ذات طابع دبلوماسي على الصعيد الدولي، ولذا نريد أن نعرف من الجبهتين الشعبية والديمقراطية ما هي رؤيتهما للبدائل في ظل النقطة التي وصلت إليها عملية السلام في جزئية المفاوضات؟ ولنستمع لرأي عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة التنفيذية في هذا الموضوع بداية.

ملوح: قلنا منذ سنوات إن المفاوضات التي نراها هي من أجل المفاوضات، ولن تؤدي إلى نتيجة، وللأسف الشديد فإننا منذ فترة طويلة جداً، ونحن نتفاوض فيما إسرائيل تبني مستوطنات، وتشكل وقائع على الأرض، فيما نحن في الاتجاه نفسه، وفي العام ٢٠٠٢، كانت عملية «السور الواقي»، واجتاحت فيها إسرائيل كل الضفة، والآن باستطاعة إسرائيل أن تصل إلى أي مكان. وأعتقد أن الخطأ بدأ منذ اتفاق أوسلو، حيث تم تأجيل القضايا الأساسية إلى النهاية، وقد مضى على أوسلو أكثر من ١٥ عاماً، وكان يفترض أن تنتهي المرحلة الانتقالية وإقامة الدولة في العام ١٩٩٩، ولأنه لا يوجد ما هو ملزم لإسرائيل بدأت تلعب وتستغل الوقت، ولذا لا بد من مراجعة كل هذه السياسة، وهل دفعتنا إلى الأمام أم أخرتنا؟ من هنا يمكن أن نستنبط الإستراتيجية التي نريد أن نواجه بها الوضع المقبل.

وإذا تتبعنا سياسة الاستيطان الإسرائيلية الحالية، نجد جذورها فيما طرحه «دروبلس» سنة ١٩٦٧ –١٩٦٨، وإذا دققنا في السياسة الإسرائيلية والحدود والدولة التي يتحدث عنها الآن (شاؤول) موفاز، نجد جذورها في مشروع «ألون» منذ بداية الاحتلال، وبالتالي فإسرائيل لديها سياسات، والقدس لم تعد بالنسبة إلى الإسرائيليين أرضاً محتلة، بل يتم التعامل معها الآن ضمن خطوة متقدمة جداً على الاحتلال، باعتبارها عاصمة لإسرائيل، وإذا دققنا أين تقام المستوطنات فإنها تنتقل من الغلاف إلى داخل أحياء القدس، ما يعني أن ما يتم هو تحجيم الواقع الفلسطيني، حتى يصل حجم السكان العرب في القدس بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ١٢٪ فيما يعرف بـ «القدس الكبرى». بالمحصلة، لا بد من رؤية وإستراتيجية على أساس أننا نريد دولة على حدود العام ١٩٦٧، ولذا لا بد من تحديد متطلبات الوصول إلى هذه الدولة، وفي الوقت نفسه باعتقادي أن الحديث عن الذهاب إلى الأمم المتحدة مجتزأ، إذ لا بد من بحث ما يترتب عن ذلك على الواقع الفلسطيني، وماذا عن المرحلة الانتقالية، وماذا عن السلطة، وماذا سيكون مآلها، وما يترتب على ذلك من حيث المنحى السياسي محلياً ودولياً، فهذا موضوع لا بد من إعادة النظر فيه. نحن في مرحلة حرجة ارتباطاً بالواقع الذي وصلنا إليه، وقد يكون «أبو مازن» تحلى بجرأة عندما قال إننا وصلنا إلى طريق مسدود، وكشف التواطؤ الأميركي مع الإسرائيليين، ووضع نقاطه الثماني، وبصرف النظر إن كانت تصلح كلها أم لا، يجب أن تناقش وأن تكون هناك مراجعة شاملة في هذا الموضوع، وبالتالي ألا نبقى كفلسطينيين وأصحاب قضية تجري المياه من تحت أرجلنا.

صدام حتى النهاية مع الولايات المتحدة

يجب أن يكون واضحاً منذ البداية، أن أي تحرك في الأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية، سيضعنا في صدام مع الأميركيين، وعلينا أن لا نجاملهم من أجل عملية سياسية، أو تسيير الأمور هنا أو هناك، كما أن من الواضح أن «الفيتو» الأميركي سيستعمل، و«غولدستون» أوضح مثال على ذلك، وبالتالي علينا أن نعي جيداً أن هناك تحالفاً إستراتيجياً بين أميركا وإسرائيل، وقد عودتنا أميركا منذ العام ١٩٧٤ وحتى الآن بأنها تغلب علاقتها ومصالحها المشتركة مع إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه وحقوقه.

هذه قضية يجب ألا نخطئ فيها، أنا لا أقول أننا لا نريد الأميركيين، فهم موجودون وأميركا القوة العالمية الأولى، لكن في الوقت نفسه، لا بد من إدراك أن هناك مصالح وطنية ينبغي الدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية، ولذا أنا مع الذهاب إلى الأمم المتحدة، ولكن مع قرار يسبق ذلك، عنوانه التصادم مع الأميركيين في الأمم المتحدة، وفي أي مؤتمر قد يعقد في العاصمة الروسية موسكو، أو غيرها، وأن يأخذ هذا الموضوع مداه إلى النهاية.

وفي هذا الوضع الذي نحن فيه، هناك أسئلة عديدة تفرض نفسها مثل أين الحركة الجماهيرية السياسية؟ فنحن لا نريد أن نحول بلعين ولا غيرها إلى منظمات أهلية، فهذا الموضوع يجب أن نقف أمامه، باعتبار أنه لا يكفي التحرك على المستوى الدولي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بل لا بد من عمل داخلي أيضاً، من خلال إعادة ترتيب بنيتنا ووضعنا، فضلاً عن الذهاب إلى العرب، وتحديد مطالبنا بشكل واضح وصريح، وبخاصة أن عرب اليوم ليسوا هم عرب العام ١٩٦٧ أو العام ١٩٧٣، وبالتالي لا بد من العمل مع كثير من الأطراف العربية، أحزاباً ودول، لأنه جرى بالفترة الأخيرة، ظلماً أو عدلاً، صبغنا بصبغة معينة، ما يعني أن علينا أن نعالج هذا الأمر وأن نعيد الاعتبار لوضعنا، الأمر الذي يستدعي أن نطرح موضوعنا بشكل جلي وصريح، ووضع المجتمع الدولي بما في ذلك العرب أمام مسؤولياتهم.

علينا أن نقول أن هذا هو المطلوب، ونطرح ذلك أمام الناس والعرب، وفي الوقت نفسه علينا أن نحذر من الخداع الجديد، لجرنا إلى مفاوضات من أجل المفاوضات من خلال مشروع ساركوزي، لأن ما نشر حول خطة الرئيس الفرنسي يصب في هذا الاتجاه، من خلال الحديث عن وقف الاستيطان لثلاثة أشهر، ثم الاعتراف بدولة يهودية، ثم دولة مؤقتة قريبة من مشروع موفاز.

لا بد أن نكون واضحين منذ البداية، وأن نحدد الأسس التي بناء عليها يمكن أن نشارك في أي مؤتمر دولي، كي لا تتكرر تجربة «أنابوليس»، لا في فرنسا ولا في روسيا ولا في أي بلد آخر.

نحن نريد إنجاز الحقوق الفلسطينية، والخلاص من الاستيطان، وبالتالي فإذا كان المجتمع الدولي خائفاً من الوضع القائم، وتدهوره والنتائج المترتبة عليه، فعليهم أن يدركوا المصالح الوطنية الفلسطينية، وضرورة إنجازها على الأرض.

وفي الإطار نفسه، أعتقد أن أية قيادة فلسطينية تريد أن تخلف «أبو مازن»، كان الله في عونها، سيكون عليها من الصعوبة بمكان تحمل هذا العبء، فنحن في وضع هش، ليس منكشفاً عربياً ودولياً فحسب، بل وداخلياً أيضاً، باعتبارنا منقسمين، ونحن نحارب أحياناً من خلال مواقف تقول بأن غزة «طالبان»، أو سمها ما شئت، و«أبو مازن» ضعيف، لا يستطيع أن يفعل شيئاً في هذا الموضوع، فلمن نعطي، وبالتالي يجب أن يكون من الواضح أننا لا نطلب من أحد أن يعطينا، نحن نطالب بحق للشعب الفلسطيني، وليس تصنيف هذا بأنه ضعيف، وذاك إرهابي، فالشعب الفلسطيني هو من يحدد قيادته، لأنه حتى لو حدثت الانتخابات، أليس الشعب الفلسطيني من يقرر نتيجتها؟! ولذلك علينا عمل الكثير على الصعيد الداخلي، لمعالجة الانقسام، ومواجهة الاحتلال، وعلينا أن ننظم الشعب الفلسطيني داخلياً لمواجهة الاحتلال، أنا لا أتحدث عن عمليات وتفجيرات، لكن في النهاية لا بد من مقاومة لهذا الاحتلال، وليس التكيف معه، وهو ما أحذر منه، ولذا أعتقد أن هذا العمل الفلسطيني الداخلي والخارجي يجب أن يكون متوازياً، فضلاً عن أنه يستدعي مراجعة وإستراتيجية.

راعٍ أم وسيط

«آفاق برلمانية»: الحيثيات كافة التي أوردها ملوح، تستثير أفكاراً عديدة، لكنني أتمنى أن أسمع من النائب «أبو ليلى»، شيئاً على صعيد إدارة المفاوضات، هل مسألة إعادة صياغة أسلوب المفاوضات أمر مطروح ضمن الإستراتيجية المطلوبة لوضع أسس جديدة للمفاوضات ومرجعية جديدة؟

«أبو ليلى»: أعتقد أننا ندفع حالياً ثمن المعادلة التفاوضية المختلة، التي رسم معالمها اتفاق «أوسلو»، وكان مرئياً منذ البداية أنها لن تقود إلى حل، إلا إذا كان حلاً إسرائيلياً، وبالتالي وجدنا أنفسنا أكثر من مرة خلال السنوات

الماضية أمام طريق مسدود، ثم أعيد تركيب ورسم المعادلة التفاوضية ولكن على الأسس نفسها. بتصوري، فإن المعادلة التفاوضية الثنائية بوساطة أميركا، ولا أقول تحت رعايتها، لأن الأميركي فيها وسيط، أو يريد أن يكون كذلك وليس راعياً لها، باعتبار أن الراعي لمثل هذه العملية يمسك بمرجعية العملية التفاوضية ويجلب الطرفين إلى هذه المرجعية، قد فشلت.

وقد حدد اتفاق «أوسلو» أن الحل الدائم يجب أن يتناول القضايا الرئيسية، وأشار إلى القرار الأممي ٢٤٢، لكن هذا لا يكفي لتحديد مرجعية واضحة للمفاوضات، وبموازاة كيفية إدارة المفاوضات، فإنه لا يقل أهمية عن ذلك السياسة التي اتبعناها في العملية التفاوضية، وقامت على افتراض أنه إذا أدينا ما علينا من التزامات، وحافظنا على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، يمكن أن نقنعها بأن تستخدم ثقلها من أجل تليين الموقف الإسرائيلي، وبالتالي الوصول إلى نيل حقوقنا الوطنية، أو الرئيسي من حقوقنا الوطنية، لكن اتضح أن هذا ليس سوى وهم.

ولم تتضح الأمور بهذه الطريقة الصارخة، إلا بعد الاستدارة الأخيرة التي قامت بها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل شهرين، حين قالت إن الالتزامات الإسرائيلية اختيارية، بينما يجب على الطرف الفلسطيني الوفاء بالتزاماته في كل الأحوال. وبالأمس أبلغني روبرت مالي، بأنه لا ينبغي التوقع بأن تقدم أية إدارة أميركية على إجبار إسرائيل على القيام بما لا تريده، وهذا باعتقادي أمر صحيح بالفعل، ما يعني أننا أمام استعصاء لا حل له ضمن المعادلة القائمة حالياً. باعتقادي، إن إسرائيل لا تريد حلاً على أساس دولتين في حدود الـ٦٧، وبالتالي لا بد من عدم المراهنة على تدخل قوة دولية كأميركا في الصراع لصالحنا، إذ طالما لا تستطيع حمل إسرائيل على وقف الاستيطان، فكيف يمكن أن تحملها على العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، إذاً فنحن أمام طرف إسرائيلي لا يريد دولتين على أساس الـ٦٧، وقوة دولية وسيطة بالمفاوضات ترى أن وظيفتها إعادة المتفاوضين إلى الطاولة، ولكن ليس إلى المرجعية المتعلقة بالعملية التفاوضية، ودون أن تلقي ثقلها لتأمين ما تتطلبه المرجعية، وبالنتيجة فإن المعطيات القائمة تدفع نحو إما أن نسلم بما يريده الإسرائيليون، وهذا لا يمكن لأية قيادة فلسطينية أن تقبله، وإما أن تبقى المفاوضات تدور في حلقة مفرغة، ولذا علينا تجاوز هذا الوضع.

الحل في وثيقة الوفاق الوطني

ومن هنا علينا الإجابة فوراً وبوضوح عن سؤال هل خيار المفاوضات وصل إلى طريق مسدود، وبالتالي علينا أن نضعه جانباً، وأن نعود إلى المقاومة كشكل وحيد لنيل حقوقنا الوطنية؟ باعتقادي أن هذا أحد أشكال الانتقال إلى المجهول، لأننا لسنا أمام خيارين، إما مفاوضات عبثية وإما مقاومة عبثية، فنحن قادرون على أن نجترح خياراً ثالثاً معالمه كانت مرسومة في وثيقة الوفاق الوطني، ويتمثل في المزج بين المفاوضات على قاعدة معادلة تفاوضية متوازنة تقوم على أساس الالتزام المتبادل، بمعنى إذا خرج طرف على التزاماته، فهذا يبيح للطرف الآخر فعل المثل، والاحترام المتبادل لقرارات الشرعية الدولية، باعتبارها ليست خاضعة للتفاوض حول مضمونها، ورعاية دولية جماعية، لأن ذلك يعني أن الجهة الدولية المشرفة على المفاوضات، لها وظيفة ألا وهي جلب المتفاوضين إلى المرجعية، على أن تسند هذه العملية التفاوضية مقاومة راشدة، تمارس في إطار ما يجيزه القانون الدولي لنا كشعب واقع تحت الاحتلال، وعلى قاعدة الإجماع الوطني، وأن تتحدد أشكال المقاومة وتكتيكاتها على ضوء موازين القوى، فإذا كانت موازين القوى لا تسمح إلا بمقاومة شعبية، نتفق جميعاً على أن الشكل الرئيسي هو المقاومة الشعبية، ونعمل بهذا الاتجاه بكل ما لدينا من قوى، وإذا كانت موازين القوى تسمح بأشكال أخرى أكثر فاعلية نتفق عليها، وكيفية ممارستها، وبالتالي فهذه المعادلة التي يمكن اللجوء إليها.

وفي الوقت نفسه، هناك خطوات عدة لبلورة مقاربة جديدة للتحرك السياسي، عمادها أو جوهرها، التوجه إلى المجتمع الدولي من أجل أن يمارس مسؤولياته في مواجهة التعنت الإسرائيلي، وإدارة إسرائيل الظهر لكل التزاماتها، وأحد محاور هذه المقاربة ما أعلن بخصوص نية التوجه لمجلس الأمن للاعتراف بسيادة دولة فلسطين على حدود الـ ٦٧، وبالتالي فليس مطلوباً من مجلس الأمن أن يقيم الدولة، بل أن يعترف بأن هناك دولة، وجود الاحتلال معطل لممارسة هذه الدولة سيادتها.

كذلك، يجب أن يقترن ما تقدم، بتفعيل كل عناصر محاصرة إسرائيل على المستوى الدولي، مثل متابعة تنفيذ توصيات «غولدستون»، وتعزيز عملية المقاطعة الدولية، وتفعيل فتوى «لاهاي» حول الجدار العازل، ووضع مسؤولية التبادلية في الالتزامات على الطاولة. وباعتقادي كان كلام الرئيس مهماً حول الندم، لأنه جاء في سياق الحديث عن السياسة التي انتهجت، والتي تقول إن التزامنا بما علينا، هو الرافعة التي تمكننا من أن نقنع العالم بأن يتدخل لفك استعصاء العملية التفاوضية، وبرأيي أن الرئيس ما زال مقتنعاً بهذه السياسة، لكنه شيئاً فشيئاً يصل إلى نتيجة أن الأمر ليس كذلك، ولذلك قال لا تجعلونا نندم على هذه السياسة، ما يعني أن هناك خياراً آخر، وأننا لسنا مجبرين على الالتزام بتعهداتنا كافة.

العودة إلى «إعلان الاستقلال»

«آفاق برلمانية»: سؤالنا التالي للكاتب هاني المصري، هل المطلوب هو وقف وانسحاب كامل من المفاوضات، أم تسخير كل شيء لمعادلة جديدة؟ ما المطلوب داخلياً القيام به لفرض عناصر هذه المعادلة الجديدة للمفاوضات؟

المصري: ما يحدد حل الصراع خصائصه، والموازين، والمعطيات، والظروف القائمة، وليس رغبات أو مواقف مطلقة سياسية أو أيديولوجية، لأن السياسة من وجهة نظري هي فن أفضل الممكنات.

وقد جربنا نحن الصراع عبر الحرب والمقاومة المسلحة خلال فترة طويلة من الزمن، وحققنا أموراً معينة، مقابل أخرى لم نستطع إنجازها، لكن بالتأكيد لم نحقق أهدافنا في الخلاص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، بل وحدنا من خلالها الشعب الفلسطيني في كيان واحد، وقيادة واحدة، وبرنامج واحد، وتمثيل واحد.

كما جربنا المفاوضات منذ العام ١٩٩١، ثم «أوسلو» حتى الآن، وحققنا أموراً محدودة، ولكن في المقابل دفعنا ثمناً كبيراً، إذ يكفي أن الواقع الفلسطيني في كارثة، وأننا لسنا على أبواب دولة، وهو ما تفطن إليه «أبو مازن» منذ البداية، عندما قال بعد توقيع «أوسلو»: هذا الاتفاق إما أن يقودنا إلى الدولة، أو إلى كارثة، وبالتالي فنحن في الكارثة.

بالتأكيد فإن ما آلت إليه الأمور، له علاقة بالإستراتيجية التي اعتمدت منذ تلك المرحلة، فضلاً عن عوامل أخرى مثل انهيار الاتحاد السوفييتي، والتضامن العربي، إضافة إلى الوضع الناشئ في ضوء هيمنة قطب واحد على العالم.

ومن وجهة نظري، وعودة إلى موضوع «أوسلو»، كان لا بد من عدم التوقيع عليه بالطريقة التي تم بها، فهناك عوامل دفعتنا إلى توقيع «أوسلو»، وأمور عديدة وردت فيه كان يمكن تجنبها، فعلى سبيل المثال بدأت العملية التفاوضية دون وجود اعتراف متبادل، فضلاً عن التنازل عن أشكال النضال قبل تحقيق أهدافه، وهناك عناصر خلل عديدة في المفاوضات وقعنا فيها.

المفاوضات باعتقادي تستند إلى عوامل عدة، يكمن أحدها في أن يريدها الطرفان، للوصول إلى حلول وسط، باعتبارهما تعبا من الصراع، وفي حالتنا نحن نريد المفاوضات لكن الإسرائيليين مضوا بعيداً في ممارساتهم، بما أدى إلى تآكل برنامجنا التفاوضي.

وفي الواقع، كان علينا أن لا نذهب إلى «أنابوليس» دون مرجعية، وهذا يعيدني إلى مسألة أننا أصبحنا نوافق على مبدأ تبادلية الأراضي قبل أن توافق إسرائيل على حقوقنا، كما أننا وافقنا على الكتل الاستيطانية وضمها إلى إسرائيل في إطار ما يعرف بتبادل الأراضي، وبتنا نتحدث عن تجميد الاستيطان، وهذا كله ناتج عن وهم، فالبرنامج الفلسطيني أقيم على أساس المقايضة بين اللاجئين والدولة، على الرغم من أن هذه المعادلة قد فشلت، لكن إسرائيل لا تريد حلاً لموضوع اللاجئين، ولا دولة، ولا إعطاءنا القدس، وبالتالي لا بد من إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، لأننا بتنا رهناً لما يعرف بـ «إثبات الجدارة»، لبناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال، وهو ما يحملنا مسؤولية جسيمة.

وإذا أردنا أن نقيّم التجربة التفاوضية، فلا بد أن نراجعها، ومن الأشياء الإيجابية على الرغم من الوضع الذي نحن فيه، هو أن الفلسطينيين الآن يناقشون خياراتهم، ويحاولون استخلاص العبر منها، وفي مقدمة هذه العبر أن إسرائيل غير مستعدة لحل وسط، ولذا يجب أن نعود إلى إعلان الاستقلال العام ١٩٨٨.

المفاوضات التي تمت كان من الجلي أنها لا توصل إلى نتيجة، ومحكوم عليها بالفشل لأنها مصممة كي تفشل، وبخاصة أن أي رئيس أميركي لا يستطيع أن يخرج عن إطار العلاقة العضوية الإستراتيجية بين أميركا وإسرائيل، كما أنه لم يحدث ضغط من قبلنا على الإدارة الأميركية لحملها على تغيير موقفها المناصر لإسرائيل، وبالتالي فلا بد من مواجهة وضغط، وفي نفس الوقت أن تظل يدنا ممدودة للسلام.

وبموازاة ذلك، فإن المسألة الأخرى التي تفرض نفسها هي موضوع الانقسام، إذ في مثل هذا الوضع، لا يمكن أن تفاوض من موقع قوة، ولا أن تقاوم من موقع قوة أيضاً، وبالتالي لا ينبغي علينا التصرف وكأن الانقسام غير موجود.

في حالتنا الوحدة ضرورة وليست خياراً من الخيارات، وذلك على أساس برنامج وطني واقعي قادر على النجاح، وفي كل الأحوال لا يمكن أن نستمر بالمفاوضات الثنائية في إطار مشاركة أميركا وحدها، ولذا لا بد من مؤتمر دولي له صلاحيات، ويستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهذا غير سهل.

وكما يقال عندما يصبح المرء في الوادي عليه أن يرتقي شيئاً فشيئاً، وهذا ما ينطبق على حالتنا، إذ لا بد من إعادة بناء كامل البرنامج، والقوة الفلسطينية وأوراق القوة الفلسطينية، والعربية والدولية، حتى نستطيع المضي قدماً على طريق تحقيق أهدافنا.

من وجهة نظري، فإن اللجوء لمجلس الأمن مهم، لكنه وحده أمر غير كافٍ، أما فيما يتعلق بإدارة المفاوضات، فقد كنا في وضع سابق أفضل عندما كانت هناك لجنة خاصة لهذا الشأن، تجتمع بين حين وآخر، وإن كنا لم نعلم ماذا تقرر، إذاً فلا بد من تغيير إستراتيجية المفاوضات، وعمل إدارة لها، ويجب ألا تبقى أجهزتنا وقوتنا تحت الاحتلال، ولذا ينبغي أن يكون قسم من المفاوضين في الخارج، فحتى اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه لا يمكن أن تفاوض وأنت تحت الاحتلال، لأنك تحت الأسر وتحت الضغط، وبالتالي فكافة هذه المسائل ضرورية من أجل العمل على إستراتيجية جديدة تجمع بين التحرك السياسي والمقاومة المثمرة الرشيدة، وضمن هذا الإطار لا بد من إعادة النظر في السلطة، وبخاصة أن المفاوضات أصبحت وكأنها من أجل بقاء السلطة.

لا أقول حل السلطة أو إنهاءها، بل إعادة النظر في وظيفتها، ودورها وشكلها ليكون طابعها أساساً خدمياً إدارياً، وكي يتم إصلاح وتطوير المنظمة بشكل شامل، لتكون فعلاً ممثلة وتلملم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لأن المعركة مع الاحتلال ما زالت طويلة، والدولة ليست على مرمى حجر.

«آفاق برلمانية»: من الواضح مما سمعناه أن المطلوب هو تغيير جذري في معادلة المفاوضات، وتقريباً هناك إجماع على أن الوضع القائم سيقود إلى مواجهة مع أميركا، وبالتالي فما هي الأسلحة التي يجب أن نحملها عندما نذهب إلى مثل مواجهة كهذه؟

وسواء استمرت المفاوضات أم لا، نحن بحاجة إلى بدائل، من أهمها المقاومة، وسؤالي هنا: ما هو شكل المقاومة المطلوب؟ وهذا الأمر يقودنا إلى موضوع خطة الحكومة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، التي أثارت جدلاً واسعاً بين التأييد المطلق لها من قبل البعض، والمعارضة المطلقة لها من قبل البعض الآخر، فيما إسرائيل أعلنت رفضها الكلي لها، فما مدى واقعية هذه الخطة؟ وإلى أي حد يمكن أن تسرع مسألة إنهاء الاحتلال؟ وهل هذا الأمر يمكن أن يوقعنا بفخ إعطاء الذريعة لإسرائيل لفرض حلول أحادية؟

الرعاية الأميركية المنفردة وصفة للفشل

بسام الصالحي: بداية، ربما ليس جديداً القول إن اعتماد المفاوضات الثنائية بالرعاية الأميركية، والأداء التفاوضي الفلسطيني كان متوقعاً لهما أن يفشلا، فعلى الأقل قوى عديدة في الساحة الفلسطينية كانت تطرح ذلك، لكن الجديد بالأمر هو أن الرئيس عباس وقيادة الوفد المفاوض وصلا إلى هذا الاستخلاص، وأعلنوا عن فشل العملية التفاوضية، ما يفتح الباب لفحص إستراتيجية جديدة من منطلق هذا التفكير، ولذا إن أحد أهم المتطلبات لوضع هذا الاستخلاص والتمسك به، والبحث عن بدائل، هو الإقرار بفشل أن الالتزامات هي الطريق لتحقيق الالتزامات المقابلة، وصولاً إلى قيام الدولة، ما يجعل الاستخلاص الرئيسي بالنسبة إلينا ضرورة تنفيذ الحق المقر دوليا حول تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا هو المفتاح الذي يجب إعادة التمحور حوله في التعاطي مع كل الموضوع التفاوضي والسياسي، وبالتالي لا بد من الإقرار بانتهاء مرحلة.

وباعتقادي فإن إعلان الرئيس بخصوص عدم رغبته بالترشح لولاية ثانية، بمثابة إعلان وفاة طريق المفاوضات الثنائية برعاية أميركية، وخطة «خارطة الطريق»، التي هي الحاضنة الأساسية لهذا المنحى.

ومن وجهة نظري، فإن كل الخطاب الفلسطيني كان مبنياً على حاضنة «خارطة الطريق»، ومن هنا برزت المطالبة بما أن الطرف الفلسطيني قام بالتزاماته، فإنه يريد الحصول على الدولة، لكن المدخل الذي علينا أن نركز عليه هو أن هناك حقاً مقراً دولياً حول تمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير لا بد من تطبيقه على الأرض.

وفي الوقت نفسه، هناك إشارة في وثيقة الاستقلال، بأن الشعب الفلسطيني ملتزم بكافة المعايير والاتفاقات والمواثيق الدولية في السلام المتبادل، والأمن وحقوق الإنسان، وكل ما هو مطلوب فيما يخصه داخلياً، وما يخص الجوار، والسلم العالمي.

الوحدة نقطة الانطلاق

بتقديري، فإن علينا التنبه إلى أن إسرائيل نجحت خلال هذه المرحلة، بجعل تفكير الشعب الفلسطيني يميل إلى التجزئة، بصورة غير مباشرة، فإن المنحى العام للتفكير الفلسطيني بدا متأثراً بواقع التجزئة الذي خلقته إسرائيل بشكل فعلي، فإسرائيل منذ العام ١٩٨٧، وبعد الانتفاضة الأولى، كان لديها استخلاص مركزي بأن السياسة التي اتبعتها إسرائيل؛ سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، أدت إلى نوع من التواصل والترابط بين أبناء

الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وبالتالي ظهر الشعب الفلسطيني بمجموعه موحداً، فبدأت إسرائيل سياسة فصل وتجزئة، رأينا هذا في القدس، ثم في غزة بشكل مباشر، بينها وبين الضفة، ثم في الضفة نفسها، إضافة إلى ذلك رأينا حالة التجزئة التي نشأت بعد قيام السلطة بين الخارج والداخل.

وبرأيي، فإن الإستراتيجية الفلسطينية الآن يجب أن تنطلق من وحدة الشعب الفلسطيني، باعتبار أنه لا يمكن أن نفلح بتحقيق تقدم إستراتيجي، ما لم نعد للانطلاق من الحاجة إلى وحدة الشعب الفلسطيني، وبالتالي استثمار طاقات الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حق تقرير المصير كأساس، وفي الاستعداد لسلام دائم مبني على قرارات الشرعية الدولية، هذا الموضوع يعني أن التشكيل اللاحق للإستراتيجية الفلسطينية، ثم للقيادة الفلسطينية، يجب أن يأخذ هذا بعين الاعتبار، وإلا سيصبح الصراع معزولاً، وربما يكون هذا المدخل الذي يساعد باستعادة الوحدة الداخلية.

وفي المقابل، فإن هناك أسئلة لا بد من الإجابة عنها، ومن ضمنها نمط التعاطي مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية، فنحن لسنا في وضع يمكننا من محاربة أميركا، وتوسيع الصراع معها، لكن الاستخلاص المهم الذي وصل إليه الرئيس «أبو مازن» على الأقل في سياق خطابه، بأن وضع كل البيض الفلسطيني في سلة أميركا، سياسة أخفقت بعد ١٦ عاماً.

وعندما ننظر إلى خطاب الرئيس «أبو مازن»، علينا أن نتجاوز حدود الكلمات، وإذا كانت المعادلة بالنسبة إلينا تتمثل في إما التفاهم مع أميركا وإما الحقوق الوطنية، فإننا منحازون لهذه الحقوق، بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة، وإذا كان النقاش حول فيما إذا سيترتب على موقف أميركا تبعات على الموقف الفلسطيني، فهذا أمر قائم، ويجب أن نكون مستعدين لتحمل هذه التبعات، خشية أن تكون هناك تبعات بالفعل على الحقوق الوطنية.

السلامة في البعد عن أميركا

ومما لا يخفى على أحد، أن معظم الإنجازات التي حققناها على صعيد القضية الوطنية، تحققت ونحن على خلاف مع أميركا، وبالتالي علينا أن نكون مستعدين للاختلاف مع السياسة الأميركية.

وفي الوقت نفسه، فإن لدينا سلاحاً مهماً، يكمن في التجربة التاريخية للشعب الفلسطيني، وإن جزءاً من هذا السلاح فيه نظرة بعيدة المدى، وإذا أخذنا معياراً أننا كنا العام ١٩٤٨ شعباً مشتتاً، دون كيان وبلا قيادة، فإننا الآن شعب بشكل أو بآخر لديه قضية واحدة، وهو أكثر قوة مما كان في العام ٤٨ حتى داخل إسرائيل، وأكثر تماسكا بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإن كانت هناك شكوى أو مرارة لدى فلسطينيي الشتات، فهي لعزلهم عن المجموع الفلسطيني، وبالتالي فإن الشعب الفلسطيني الآن له حق في تقرير المصير، ومجموعة هائلة من القرارات الدولية التي تدعم هذا الحق، ولديه حركة وطنية، وتجربة كفاحية وعناصر قوة لتحقيق أهدافه الوطنية.

وباعتقادي، فإن أحد عناصر الإستراتيجية المطلوبة يرتبط بموضوع مضمون الدولة الفلسطينية، إذ يجب حسم هذا النقاش حول هذه المسألة داخلياً لصالح مسألة الدولة على كامل حدود الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وذات السيادة الكاملة، فهذا الموضوع بتصوري يجب أن يزال أي خلل فيه عن الساحة الداخلية الفلسطينية.

الاعتراف بالحدود أولاً

ومن وجهة نظري، فإن هناك حاجة لأن تكون حركة «حماس» على هذا الخط نفسه، لاسيما أن موقف «حماس» من موضوع الدولة ذات الحدود المؤقتة موقف ملتبس، ويغري بأن تستمر إسرائيل في وضع هذه المقايضة ما بين الدولة ذات الحدود المؤقتة، واستمرار الاحتلال.

إذا حسم الأمر داخلياً، وكان جزءاً أساسياً في الإستراتيجية الفلسطينية، يمكن أن نحسمه لدولة ذات سيادة، ودولة على كامل حدود الـ٦٧، وأن نكسب هذه الجولة في الصراع، ولذا نحن في حزب الشعب ومنذ سنوات نتحدث عن إستراتيجية إنجاز قيام الدولة، وهذه الإستراتيجية تستند إلى الحاجة إلى إعلان حدود الدولة على كامل حدود الـ٦٧، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وليس مجلس الأمن فقط، بمعنى الجمعية العامة للأمم المتحدة وكل الأطراف الدولية، ونحن بحاجة إلى موقف عربي مساند في ذلك، لأن هذا فيه تغيير في آلية المفاوضات. الجديد في الأمر هنا، صحيح أن العرب كلهم مع حل الـ٦٧، لكن العرب بمن فيهم جيراننا، كانوا نتيجة موقفنا ينتظرون كيف سيحسم موضوع الحدود، من أجل الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية، نحن الآن نريد أن نحسم موضوع الاعتراف بالحدود، بغض النظر عن ربط ذلك بالمفاوضات، وبالتالي إذا أخذنا مواقف متتالية من دول العالم، وحسم هذا الموضوع على المستوى الدولي، فإن التفاوض على الحدود سيصبح في سياق مختلف تماماً عما هو قائم الآن، وبالتالي لا بد من تعزيز هذه الوجهة، وهذه أيضاً ذات علاقة بالنظرة إلى السلطة، وللمرحلة الانتقالية والتزامات السلطة.

خطة الحكومة يجب أن تكون في سياق إستراتيجي

أما بالنسبة إلى موضوع خطة الحكومة، فإنها يجب أن تستخدم كآلية لبرنامج الحكومة في سياق مشروع أشمل، لكن خطة الحكومة قاصرة عن هذا العنوان الأشمل، والعنوان الأشمل هذا، هو إستراتيجية لقيام الدولة، في سياق ذلك يمكن أن تكون خطة الحكومة مع تعديل هنا أو تعديل هناك جانباً منها، لكن إذا كان برنامج الحكومة هو برنامج الدولة، فأعتقد أن هناك مشكلة كبيرة في موضوع برنامج الحكومة من حيث موضوع المؤسسات، والإطار السياسي.

خطة الحكومة من وجهة نظري تحتاج على الأقل إلى حاضنة أو غلاف سياسي، يتمثل بإعلان الدولة أو التوجه للدولة في إطار المنظمة، وإنهاء التزامات السلطة تجاه إسرائيل، لأنه لا يمكن أن ننجح في إحلال الدولة مكان السلطة في ظل استمرار التزامات السلطة تجاه إسرائيل.

الحكومة وقعت في خطأ كبير

«آفاق برلمانية»: في مؤتمر «فتح» السادس لمسنا حديثاً يميل إلى تجنب الخوض في مسألة الكفاح المسلح، وإن كان هناك تأكيد على موضوع حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وبالتالي فهل ما زال الكفاح المسلح خياراً قائماً، وبخاصة أنه منذ بداية عملية السلام، كان من الواضح أن هذا الخيار وضع جانباً، وهذا كان سبباً رئيسياً في تآكل الموقف الفلسطيني في عملية المفاوضات، وبالتالي فعن أي شكل من أشكال المقاومة نتحدث حتى يكون له تأثير في إعادة صياغة معادلة المفاوضات، وهل خطة الحكومة يمكن أن تشكل عنصراً في هذه المعادلة؟

الأحمد: بتقديري، فإن الحكومة وقعت في خطأ كبير بطرحها برنامجاً للتنمية وكأنه برنامج إنهاء الاحتلال، لأن هذا يزيد البلبلة داخل الصفوف الفلسطينية، ويخلط الأوراق، لدرجة أن البرنامج الحكومي نفسه هناك من كال الاتهام له، واعتبره الوجه الآخر لخطة نتنياهو، علما بأن الخطة نفسه كانت موجودة في السابق، ولم يعترض عليها أحد، كخطة إصلاح وتنمية، ولا أفهم لماذا تم مزجها بالعمل السياسي.

إنهاء الاحتلال ليس عمل الحكومة ولا السلطة، بل المنظمة وفصائل العمل الوطني، وحتى لو افترضنا خلاف ذلك، فإن الحكومة ليست من يقرر بهذا الشأن، وبالتالي فهذا خداع وتضليل.

خطة التنمية موجودة قبل قيام السلطة بسنوات، وأذكر أن أول خطة وضعت من قبل الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير في تونس، وشارك في وضعها ٦٠ خبيراً فلسطينياً معظمهم من أساتذة الجامعات في الداخل، ثم وضعت بعدها خطة التنمية العشرية التي وضعتها السلطة للحكومات المتعاقبة لتجدها الخطة ذاتها، وبالتالي فلماذا نحاول دمج الخطة بعمل سياسي وبطريقة خاطئة.

وكان أول ما قامت به السلطة منذ نشأتها، أن سارت بخطين متوازيين، هما: عملية بناء وتنمية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفي الوقت نفسه نضال سياسي من خلال منظمة التحرير من أجل الوصول إلى الدولة، وهذه هي قاعدة المؤسسات التي نبنيها.

واجب السلطة متابعة القضايا الخدمية، أما في الشأن السياسي فالمنظمة من يحدد، وقد كان من المؤسف أن نرى شخصاً مثل أحمد سامح الخالدي، عضو وفد مفاوض، ينظر إلى الخطة ويعتبرها الوجه الآخر لخطة نتنياهو.

نحن مع خطة الإصلاح والتنمية، لأنها تبني مقومات دولة، ومؤسسات للدولة القادمة، وهذه المؤسسات موجودة.

كنت أتمنى أية إشارة من المنظمة حول موضوع خطة الحكومة سلباً أو إيجاباً، لكن للأسف لم أسمع شيئاً في هذا الصدد. من حق أي شخص أن يلعب دوراً سياسياً، لكن عليه أن يفصل بين الطموح الشخصي وواجبات السلطة ومؤسساتها، حتى لا تصبح هدفاً، وبالتالي نحن مع خطة الإصلاح والتنمية.

وباعتقادي، فإنه لا علاقة لا من قريب أو بعيد لهذه الخطة، بكيفية إنهاء الاحتلال، وبالتالي لنضعها جانباً، وإن كان هذا لا يلغي أننا مع الخطة كخطة تنمية، وبناء وتطوير الوضع الاقتصادي والوضع الصحي، والثقافي والأمني، كل ذلك نحن معه، وعلى كل حال فقد كانت قائمة وليست جديدة.

أي شخص له الحق بأن يكون له طموح سياسي، لكن على ألا «يلخبطنا»، لأن العمل السياسي والبرنامج السياسي هو حصراً للمنظمة، وبالتالي ما أقدمت عليه الحكومة يزيد من البلبلة.

وقد ناقشنا خطة الحكومة في أطر «فتح»، وتوصلنا إلى استخلاص بأن هذا ليس من عمل الحكومة، وأن عليها التركيز على الخدمات والعمل الاقتصادي. وبالعودة إلى موضوع الأمن، فإن الأدوات الأمنية نفسها هي ذاتها التي كان كثير منها سبباً للفوضى، إذا ما الذي تغير؟ في الحقيقة فقد صار هنالك قرار سياسي لصنع الأمن الداخلي، الذي يمثل في واقع الأمر ضرورة وطنية قبل أن يكون أي شيء آخر، لذلك لنعط كل شيء حقه، وفي موقعه الصحيح وبشكل موضوعي، وبالتالي فلتسر عملية البناء والتنمية، في خط متواز مع عملية النضال السياسي وكل أشكال المقاومة لنحقق بالفعل أهداف الشعب الفلسطيني.

تشويه مبرمج للمقاومة

أما بالنسبة لموضوع المقاومة، فإن الكلمة تتعرض إلى تشويه مبرمج، ونحن منذ عقود كنا من قلنا إن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد للمقاومة، ثم تطور الفكر السياسي، وصار هذا الأسلوب ليس وحيداً، وتحدثنا عن كل أشكال المقاومة، ومع تطور فكرنا السياسي، بتنا نتحدث عن نضال جماهيري، حتى أن الرئيس الراحل ياسر عرفات، كان يقول إن التطريز، والهلال الأحمر، أحد أشكال المقاومة، وبالتالي فالمقاومة كانت منذ فترة طويلة وتحديداً بالسبعينيات من القرن الماضي، بدأ الفكر السياسي يتطور، وحدد أشكال مقاومة عديدة، وصرنا نقول إن المقاومة ليست بالبندقية فقط، ومع ذلك لم نضعها جانباً.

وأذكر أنه بعد قيام السلطة، وتحديداً إبان «هبة النفق» العام ١٩٩٦، نشرت مجلة «نيوزويك» الأميركية على غلافها، صورة اثنين من مرافقي الرئيس «أبو عمار»، وهما يطلقان النار على الجيش الإسرائيلي، كدليل على أنه ما زال يستخدم البندقية.

وقد حدثت مجابهات كثيرة، وبالتالي أنت تختار الأسلوب المقاوم حسب الوقت المناسب، وعرفات اتهم وحوصر كما نذكر جميعاً، وهناك كثيرون تحدثوا عن عسكرة الانتفاضة الثانية، لكن من عسكر انتفاضة الأقصى باعتقادي هو إسرائيل، وأذكر أنه في الانتفاضة الأولى، كان هناك قرار من القيادة الفلسطينية خلال اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وشاركت فيه، بألا نستعمل البندقية.

وفي الانتفاضة الثانية، سقط ٨٣ شهيداً قبل أن تطلق رصاصة واحدة على الجيش الإسرائيلي، لذلك نحن بحثنا هذه المسألة في المؤتمر العام لحركة «فتح»، وتناقشنا حول مسألة هل نضع المقاومة جانباً، ولم نتخل عن كافة أساليب النضال، ولذا استنبطنا نظاماً داخلياً يقوم على النظام الأساسي للحركة، وبقيت الآليات والأساليب كما هي، بمعنى أننا استنبطنا النظام الداخلي من النظام الأساسي، وحتى الآن لم نوقع اتفاق سلام مع إسرائيل، فاتفاق «أوسلو» اتفاق مبادئ للبحث عن السلام، لذا قلنا في المؤتمر السادس إن من حق الشعب الفلسطيني أن يناضل بأشكال المقاومة كافة، وبالتأكيد فإن الكفاح المسلح جزء منها، وكذلك النضال الجماهيري، بمعنى مقاومة جماهيرية فعلية، وليس أن يذهب شخص إلى مظاهرة فقط، لتلتقط له الصور وجندي إسرائيلي يدفعه، أو يشارك في مظاهرة ويحتجزه الجنود بعض الوقت ثم يصدر بياناً ما يلبث أن يتبعه بيان آخر عن إطلاق سراحه، وبالتالي فالمقاومة الجماهيرية السلمية من أبرز أشكال المقاومة، وهي جزء من الأشكال التي أكدنا عليها خلال المؤتمر وبعد المؤتمر.

وإذا عادت البندقية من جديد ليعلو صوتها فوق صوت أشكال المقاومة الأخرى، يكون من اتخذ القرار بذلك هو إسرائيل وأميركا، لأنهما تتحملان المسؤولية عن عدم التوصل لاتفاق.

نحن نبحث عن اتفاق، وحتى الآن لم نضع المفاوضات وإستراتيجية السلام جانباً، وما زلنا في صلب عملية السلام، ونعط الأولوية للعمل السياسي، وبالتالي فلنسر معاً في كل أشكال المقاومة، بدءاً من المظاهرة في «المعصرة»، إلى مقاطعة منتجات المستوطنات، وكل أشكال الترويض التي تحدث للواقع الفلسطيني، وبخاصة أن هناك من يعقد معسكرات شبابية مشتركة، فيما الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، كان أول من طرح مسألة أنه يريد قيادة شابة فلسطينية، عندما التقى كادرين شبابيين وهو عمره ٨٠ عاماً، لأنه يريد فتنة، وتشويه صورة الوضع الفلسطيني و«لخبطة» الحركة الوطنية الفلسطينية.

وهنا أود أن أنوه إلى «حماس»، وتعاملها مع مطلقي الصواريخ، حيث تلاحقهم وتطلق النار عليهم، وفي الوقت نفسه تتحدث عن المقاومة، مع أن ما تفعله بحق مطلقي الصواريخ، لم يفعل مثله الرئيس «أبو مازن»، لذا قلت إن عملية المقاومة تشوَّه، وبالتالي فالمقاومة بكل أشكالها حق مشروع للشعب الفلسطيني مثل أي شعب آخر في العالم.

حل السلطة طرح ساذج

«آفاق برلمانية»: ما هو ردك على الدعوات لحل السلطة؟ وكيف تنظر إلى التحديات التي أوجدتها خطوة «أبو مازن» في مؤسسات المنظمة؟ وماذا عن مصير المجلس التشريعي الذي شارفت ولايته على الانتهاء؟ وما هي السيناريوهات المحتملة بالنسبة إلى المصالحة؟

الأحمد: الدعوة لحل السلطة، طرح ساذج وثرثرة مثقفين هامشيين، فالسلطة تنهار ولا تحل، وبالتالي قد تقدم إسرائيل وأميركا على خلق ظرف موضوعي يؤدي إلى انهيار السلطة، وإعادة الفوضى، وتعود إسرائيل للاحتلال.

وعندما يخرج مسؤولون إسرائيليون عديدون بتهديدات لإنهاء السلطة، فأعتقد أنهم غير جادين حتى لو صدر قرار من مجلس الأمن يعترف بحدود الدولة الفلسطينية على حدود الـ٦٧، ومن الواضح أن السلطة عرجاء، وبعد ١٨ عاماً لا يستطيع حتى الرئيس أن يتحرك بين مدينة ومدينة إلا بموافقة جندي إسرائيلي، وأخشى أن «تزبط» الأمور مع الممثل في برنامج «وطن على وتر»، الذي جسد دور «أبو مازن» وهو يبحث عن الهوية المغنطة بعد ٥٠٠ سنة كي يمر عبر الحواجز.

على كل حال، فإن السلطة لا تحل بل تنهار، وأعتقد أن عوامل انهيارها قائمة، ولا يوجد من يقبل بأن تتحول السلطة إلى روابط قرى محسنة، وفي كل الأحوال لا يجوز أن تبقى السلطة بشكلها الحالي، وقد كنت أحد الذين اعتبروا أن إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال خطأ، وصرحت بذلك علنا، ولذا عندما قرر الرئيس عرفات أن لا انتخابات، كنت من الذين أيدوه، لكن لا مناص لنا من موضوع الانتخابات، بعد أن أصبح مقراً قانونياً كل أربعة أعوام، وبالتالي فموضوع حل السلطة عبارة عن دعوات ساذجة.

أما فيما يتعلق بتصريح رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، بشأن إحالة صلاحيات المجلس التشريعي إلى المجلس المركزي، فلا علاقة لحركة «فتح» به من قريب أو بعيد، وبخصوص المجلس التشريعي فإن وضعه واضح أكثر من وضع الرئيس، فالرئيس تنتهي ولايته في الخامس والعشرين من كانون الثاني القادم، بعد أن عدل المجلس التشريعي السابق المادة ١١١ من القانون التي تحدثت عن انتخابات الرئاسة، بينما المادة ٤٧ في القانون الأساسي عالجت موضوع ولاية المجلس التشريعي، حينما نصت على أن ولاية «التشريعي» تنتهي عندما يقسم المجلس الجديد اليمين، وبالتالي المجلس الحالي مستمر طبعاً، وولايته قائمة.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه ما هي قيمة المجلس التشريعي الآن؟ باعتقادي أنها الآن صفر، وأحد الأمور التي تدلل على أن «حماس» كانت قد خططت للانقسام، أنه عندما حاولنا إحياء المجلس التشريعي في الحادي عشر من تموز ٢٠٠٧، لم تستجب «حماس» لدعوتنا لعقد دورة جديدة للمجلس.

المصري: السلطة كانت أحد إفرازات عملية السلام واتفاق أوسلو، لذا من الطبيعي أن يصبح وجودها محل تساؤل عندما تصل عملية السلام إلى طريق مسدود، وربما يصل الأمر إلى حد الانهيار الكامل للسلطة. انهيار ولا أقول حل.

فإسرائيل أرادت السلطة وكيل أمني دائم لحراسة الاحتلال، ولكي تقوم بالمسؤوليات الإدارية والخدمية، وتعفي الاحتلال من مسؤولياته وأعبائه، فالسلطة وفي ظل عملية سلام دون سلام، حولت الاحتلال الإسرائيلي إلى احتلال «خمس نجوم»؛ أي إسرائيل تتمتع بكل مزايا الاحتلال ولا تتحمل معظم أضراره وأعبائه.

صحيح أن المنظمة أرادت السلطة سلطة مؤقتة وخطوة على طريق دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، وأن تكون أداة من أدوات المنظمة، إلا أن السلطة أصبحت غاية بحد ذاتها، وتضخم دورها على حساب المنظمة، وأصبحت تلعب دوراً سياسياً متزايداً، إلى حد طرح خطة سياسية بامتياز وتتجاوز دور الحكومة والسلطة وتأخذ دور منظمة التحرير.

صحيح أن المنظمة مشلولة ومقصرة، ولكن هذا لا يبرر هذا الاعتداء على دور المنظمة، بل يتطلب إصلاح وتطوير وإعادة تشكيل منظمة التحرير، ووضع إستراتيجية جديدة، يكون من ضمنها إعادة وضع السلطة في مكانها الطبيعي، وتغيير شكلها ووظائفها، بحيث تلعب دوراً إدارياً خدمياً وتحيل الوظائف السياسية، مثل الخارجية والإشراف إلى المنظمة.

إن خطة الحكومة التي أقرت في شهر آب الماضي بنيت على الرهان على إدارة أوباما، وعلى عملية السلام والمفاوضات، التي بنيت الخطة على إعطائها فرصة أخيرة. الآن بعد أن تراجعت إدارة أوباما عن وعودها، وبعد أن وصلت المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، تتعامل الحكومة وكأن شيئاً لم يتغير. وهذا أمر خطأ.

أرى أساساً أن المدخل لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ليس بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال على أهمية بناء المؤسسات، ولكن لخدمة الصمود والكفاح لإزالة الاحتلال، وإنما المدخل يجب أن يكون مدخلاً سياسياً يتعلق بوضع إستراتيجية بديلة جديدة تركز على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أساس إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، واعتماد المقاومة المثمرة، ومقاطعة إسرائيل خصوصاً المستوطنات، وتعزيز مقومات الصمود، وإعادة البعد العربي للقضية الفلسطينية، وإعادة ملف القضية إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، واستنهاض حركة تضامن عالمية، تسعى إلى عزل إسرائيل ومقاطعتها وملاحقتها ومعاقبتها على الاحتلال والجرائم التي ارتكبتها استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، والفتوى القانونية لمحكمة «لاهاي»، وتقرير غولدستون، والتقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية حول المياه.

هناك خشية من أن تلعب خطة الحكومة دور «الوهم الجديد» الذي يحل محل وهم المفاوضات الثنائية، بحيث يتم الإيحاء بأن ما لم تحققه المفاوضات يمكن أن تحققه خطة بناء المؤسسات تحت الاحتلال.

إن بناء المؤسسات والتنمية والإصلاح الإداري وعلى كل المستويات ومد اليد للمفاوضات المثمرة مهم جداً شرط أن يخضع كل ذلك لإستراتيجية المقاومة المثمرة التي تزرع لكي تحصد المفاوضات.

وثيقة الأسرى ما زالت صالحة

ملوح: أعتقد أن ورقة الأسرى، شكلت أساساً سياسياً، وأساساً تنظيمياً لكل القضايا في تلك الفترة، وأرى أن العودة إلى هذه الوثيقة، التي أصبحت وثيقة الوفاق الوطني، يشكل قاعدة سياسية للجميع، وإذا كانت هناك إضافات عليها، يمكن أن تضاف، لأنها تحدثت حول القضايا كافة.

وبتصوري، فإن «أبو مازن» فتح الباب واسعاً لمراجعة سياسية، تتعلق بالعملية السياسية، والوضع الداخلي، واعتماده على الإدارة الأميركية، وبالتالي هذا الباب المفتوح يجب أن يستكمل، ووضع ٨ نقاط في مراجعته السياسية، ليس بالضرورة الكل يوافق على النقاط الثماني، لكن هذا الأساس فتح الآن، وعلينا كمؤسسات أن نقف لمعالجة هذا الموضوع، فهذه هي القضية الرئيسية.

مسألة أن يرشح الرئيس نفسه أم لا، فهذا أمر شخصي أولاً، ثم تنظيمي يخص حركة «فتح»، وبالتالي فهذه القضية يجب ألا نقف عندها كثيراً، لأنها

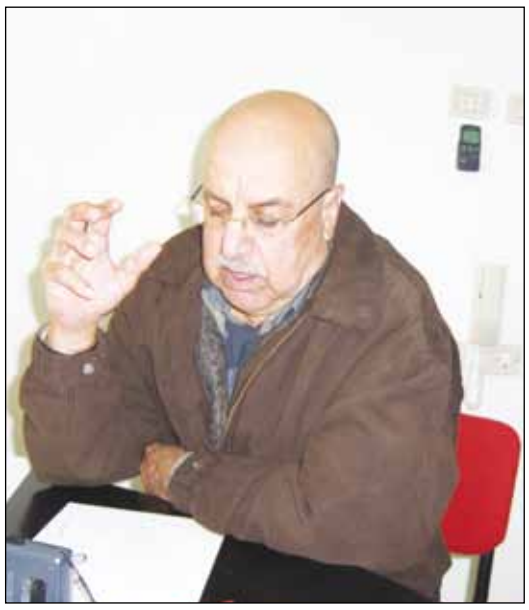

قضية شخصية وتنظيمية، وإن كانت فتحت الباب أمام الموضوع السياسي، لكنني كنت آمل من الرئيس ألا يربط عدم ترشيح نفسه بالعملية السياسية، لأنه متى كانت حركة التحرر الوطني، أو الشعب الفلسطيني ينتظر من الاحتلال الإسرائيلي ذي الطبيعة الخاصة أن يحقق أهدافها، فهذا أمر غير دقيق، فـ «أبو مازن» كان ولا يزال رئيس الشعب الفلسطيني، وقائد حركة التحرر الفلسطيني، وإذا اصطدم بهذا الأمر أو ذاك في المفاوضات، يجب ألا تكون النتيجة ارتداداً على الوضع الداخلي، بل مواجهة الاحتلال.

وبتقديري، فإن اجتماع المجلس المركزي المقبل، ذو طبيعة خاصة بسبب طبيعة القضايا المطروحة، وإذا عقد بخطاب سياسي فإنه لا يستنفذ الغرض السياسي منه، وبالتالي فليست وظيفة المجلس المركزي أن يجتمع، بل أن يقف أمام استحقاقات المرحلة السياسية، والإستراتيجية المطلوبة، والمراجعة اللازمة، وكل ما تواجهه الساحة الفلسطينية من مصاعب، وملف الانتخابات عقب إعلان لجنة الانتخابات المركزية بهذا الموضوع.

ولا أعتقد أن الموضوع مسألة صلاحيات أخذت وسكت عنها، ويريد المجلس المركزي استرجاعها، لأن الأهم هو بحث كل الوضع، وماذا عن المرحلة الانتقالية، كما أنني أعتقد أنه ليس من صلاحيات المجلس المركزي أن يعيد النظر في كل القوانين، ولذا فلا بد من إعادة النظر في موضوع المرحلة الانتقالية، ووضع السلطة في ظل الاحتلال، ومسألة أفق الدولة في ظل الاحتلال، وبالتالي لا توجد دولة في ظل الاحتلال، فهما نقيضان، والتزامات السلطة تجاه الاحتلال كما هي الآن فيها إشكالية، وبالنتيجة فهذا وضع لا بد من إعادة النظر فيه، وأعتقد أن النقطة الأساسية ترتبط بالمصالحة، لأن كثيراً من القضايا التي نقف أمامها كان ممكناً معالجتها بطريقة مختلفة لو تمت المصالحة. ولا أعرف في التاريخ تجربة مثل تجربتنا، فهناك شعب منقسم ويستنفد ٩٠٪ من وقته وجهده وإمكانياته بالصراع الداخلي مثلنا، وبالتالي فالقضية المحورية أمامنا هي الوقوف أمام المصالحة.

الكل له رأيه، ونحن نعتقد أن المصالحة كتوحيد للشعب الفلسطيني تنتظم بالتمسك بالهدف الفلسطيني المتمثل بالاستقلال، وتقرير المصير، والعودة، وإنني لا أعتقد أن موضوع الانقسام ثانوي، أما عن كيفية معالجته فقد طرحته الورقة المصرية، التي سجلنا ملاحظاتنا عليها، لكن تجاوزنا ذلك، ودعونا للتوقيع عليها، ما يعني أن الأولوية الآن هي التحرك للمصالحة، وبتقديري لا إمكانية لانتخابات ولا مواجهة فعليه للاحتلال في ظل استمرار الانقسام.

ويجب أن لا يتناسى أحد أن أسباب انقسامنا هي الانتخابات، فضلاً عن أسباب أخرى، لذا فالأولوية أن نتفق على المصالحة، أما إذا لم نتفق على ذلك، فلنتفق على الانتخابات مع الالتزام بالنتائج، أياً كان الفائز.

وهذا كله لا بد أن يأتي في إطار رؤية شاملة، إذ كيف أخوض معاركي في الخارج، ومسائل عديدة مطروحة علينا لا يجوز تجزئتها، وإسرائيل تحاول منذ فترة تجزئة الشعب الفلسطيني وقضاياه، لأنها بهذه الطريقة تستطيع قيادة الشعب الفلسطيني، وهو ما يذكرني قبل سنوات طويلة بطرح موشيه ديان، فكرة إقامة دولة مارونية في جنوب لبنان. آن الأوان لمناقشة الوضع بشكل مختلف عما كان عليه خلال السنوات الـ ١٥ أو الـ ١٦ الماضية.

إشكاليات جوهرية في خطة الحكومة

«أبو ليلى»: أود بداية أن أعلق على خطة الحكومة، التي أعتقد أن المشكلة فيها في الفكرة القائلة بأن بناء مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال، سيشكل رافعة رئيسية لإنهاء الاحتلال، وبالتالي إذا لم يكن هذا مجرد غلاف دعوي لتسويق الخطة للمانحين، فإنه ينطوي على مشكلة جوهرية، وهنا لا بد من الإجابة عن تساؤل كيف يمكن بناء مؤسسات الدولة كرافعة لإقامة الدولة في ظل الاحتلال واستمراره. طرح الحكومة كان يمكن أن يكون واقعياً فقط، لو أن هناك عملية تفاوضية تسير بشكل جيد، وبانفراجات سياسية متواترة، لكن هذا الافتراض ليس قائماً على أرض الواقع، ولذلك إذا أخذت خطة الحكومة وباتت توجهاً إستراتيجياً للعمل الحكومي، يمكن القول إننا نضيع أولويات التوجهات، وبالتالي يجب ألا يخضع العمل الحكومي لتخبطات كما حدث في مراحل سابقة شهدناها.

وقد كانت هذه الفكرة تحديداً وراء الخطط الحكومية، وتحديداً خلال أول خمس سنوات بعد «أوسلو»، وهي تتناغم مع الفكرة القائلة إن أداء التزاماتنا بما في ذلك على صعيد بناء المؤسسات، وضبط الأمن، إلى آخره، سيقنع العالم، وتحديداً أميركا، لفتح استعصاء العملية السياسية، لكن هذا الافتراض خاطئ، وبالتالي هذا يمكن أن يوجد ارتباكاً، ولذا أعتقد أننا لسنا أمام خيارين إما سلطة نحملها مسؤولية لا تستطيع حملها وهي بناء الدولة، أو حل السلطة، فنحن أمامنا خيار آخر بأن تأخذ السلطة وظيفة جديدة، وأن تقوم بالعمل على تعزيز صمود الناس، وبالتالي نعطيها الإمكانية لتنفيذ مهمة مفيدة للنضال ضد الاحتلال، التي هي في النهاية عبارة عن خدمات.

وبتقديري، فإن كثيراً من النقاط الواردة في برنامج عمل الحكومة، لا اعتراض عليها لأنها تصب باتجاه تعزيز صمود الناس، لكن هناك أموراً أخرى بحاجة إلى مراجعة، وتخلق إرباكات والتباسات مثل ما هي وظيفة السلطة، وما هي وظيفة المنظمة، وهذا يجيب ضمناً على موضوع حل السلطة، إذ هذا ليس مطلوباً طرحه بين الحين والآخر، فهناك وظيفة لها يجب أن تقوم بها، وأن يعاد صياغة برامجها على هذه القاعدة.

على الرئيس مواصلة مهامه حتى إشعار آخر

أما بالنسبة إلى خطوة «أبو مازن»، فأعتقد أن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس، لو جاءت ضمن ظروف طبيعية تمر بها السلطة وحركة التحرر الفلسطينية، كان حينها بالإمكان القول بشأنها، إنها خيار شخصي، لكنها جاءت في ظروف غير طبيعية، حيث الأزمة بلغت فيها أوجها على كل المستويات، فأزمة السلطة وصلت إلى ذروتها، والمجلس التشريعي معطل، ولا نرى أنه سيكون بمدى مرئي قابلاً للالتئام، حتى لو جرت المصالحة على أساس الوثيقة المصرية. كما أن لدينا وضعاً حكومياً غير طبيعي، فهناك حكومة تستمد شرعيتها من الرئيس، وقانونية فقط لأن المجلس التشريعي لم يجتمع لسحب الثقة عنها، ولكنها أيضاً لم تحصل على ثقة المجلس، وبالتالي فوضعها غير طبيعي، وهناك حكومة مقالة في قطاع غزة، لكنها ليست الحكومة نفسها التي كانت قبل إقالتها من قبل الرئيس، وقد كان ينظم هذا الوضع المهلهل مؤسسة الرئاسة، وهذه ستصبح موضع تساؤل يستكمل حلقات الأزمة، التي ستنعكس حتماً على المنظمة، لذلك كان هناك تفضيل لدى كل القوى بأن يضع «أبو مازن» رغبته جانباً ويواصل تحمل مسؤولياته إلى إشعار آخر، على قاعدة أنه رئيس لشركاء أنداد يشاركونه في صنع القرار، وبذل الجهد والتضحيات، وهذا بمطلق الأحوال ليس أحد أشكال المبايعة المطلقة، لكنه تمنٍّ على الرئيس أن يستمر بتحمل مسؤولياته، ولكن ضمن القاعدة الائتلافية التي تحكم العلاقة بينه وبين سائر فصائل المنظمة، وعلى قاعدة القيادة الجماعية.

تدخل «المركزي» يجب أن يكون محدوداً

أما إذا أصر الرئيس على موقفه، أو طور هذا الموقف فنحن مطالبون بالضرورة بمعالجة هذا الاستعصاء بلا شك، وهنا يأتي أحد أدوار المجلس المركزي التي يمكن أن يلعبها، مع أنني أتمنى ألا تطرح عليه، وأعتقد أن المجلس المركزي في هذه الدورة، سواء استمر الرئيس برغبته أم تراجع عنها، معني باتخاذ إجراءات لمعالجة نقاط الاستعصاء في أزمة السلطة، ليس مصادرة صلاحياتها أو أيٍّ من مؤسساتها، باعتباره المرجعية لأن يتدخل كمبضع الجراح فقط، حيث الضرورة لمعالجة الاستعصاء، مثل موضوع الرئيس، أو إضفاء شرعية ما على الوضع الحكومي.

لا بد أن يكون هناك تدخل محدود للضرورة القصوى، وعلى قاعدة احترام القانون الأساسي واحترام المؤسسات على الرغم من كونها معطلة ومشلولة، لأنه ليس مطلوباً أن نجعل المجلس المركزي في صدام مع مؤسسات السلطة، وأن يتم هذا على قاعدة التوافق، والإجماع بين فصائل

المنظمة على الأقل، لإضفاء الشرعية اللازمة على المؤسسات، فهذا تدخل ضروري ولا بد منه لاسيما في ظل احتدام الأزمة، وباعتقادي أن تدخلاً على طريقة مصادرة صلاحيات السلطة، وإحالتها إلى المجلس المركزي، من شأنه أن يخلق سلسلة التباسات ويزيد تعميق الأزمة.

مطلوب توقيع «حماس» على الورقة المصرية

أما بالنسبة لموضوع المصالحة، فنحن لدينا ملاحظات على الورقة المصرية أكثر بكثير من تلك التي لدى «حماس»، وهي تمثل نقيضاً لها بكل الأحوال، لكن لا أستطيع أن أهمل حقيقة أن ما آل إليه مسار المصالحة، يجعل من توقيع «حماس» على الورقة ممراً إجبارياً للانتقال لاحقاً إلى مرحلة المصالحة، لذا لا بد أن توقعها «حماس» أسوة بما فعلت «فتح»، ثم نرى كيف نعالج ملاحظاتنا عليها، نحن و«حماس» وكل القوى في إطار عملية المصالحة، وليس شرطاً لعملية المصالحة.

المقاومة الشعبية هي الأساس

الصالحي: أعتقد أن المطلوب الآن، بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية، تستطيع أن تحشد في داخلها كل القوى السياسية، والتجمعات، ولجان مقاومة الجدار، ولجان مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وغيرها من القطاعات العاملة في هذا المجال، وذلك للتعاطي مع قضية المقاومة، وهذا بالمناسبة ليس جديداً فنمط المقاومة الشعبية مجرب، أبرز ملامحه كانت انتفاضة العام ١٩٨٧، التي كانت ربما الأكثر تتويجاً لهذا النمط في الكفاح الوطني، والأكثر فاعلية من حيث المردود السياسي والتضامني، والتوحد الداخلي في ابتكار أشكال متنوعة، والتعبير عن الطاقات الكامنة لدى كل أبناء الشعب الفلسطيني.

وباعتقادي، فإن المقاومة المسلحة في هذا السياق يمكن أن تلعب دوراً مسانداً للمقاومة الشعبية، وليست في تعارض معها أو على حسابها، وبخاصة في ضوء الحاجة إلى إستراتيجية موحدة لها، تستثني بشكل مباشر استهداف المدنيين الإسرائيليين.

أسئلة مفصلية على «المركزي» الإجابة عنها

وبتقديري، فإن المجلس المركزي ملزم بأن يعطي إجابات عن أسئلة مفصلية؛ سواء على صعيد المنحى السياسي، أو الوضع الداخلي، اللذين لا يوجد في رأيي فصل بينهما، فإذا كانت الوجهة الخاصة بنا نحو تعزيز بناء إستراتيجية بديلة أو جديدة للعمل السياسي والكفاحي، قوامها الرئيسي إنهاء المرحلة الانتقالية، وعدم استمرار السلطة كسلطة دائمة في ظل الاحتلال، فضلاً عن العمل على حشد التأييد الدولي والعربي والمحلي لإقامة الدولة على أنقاض الاحتلال، فهذا المنطق يعني بداية تقليص مكانة السلطة، ووضع السلطة في سياق هذه الإستراتيجية، وليس في مركزها، وبالتالي هناك استحقاقات لهذه العملية، وكيفية التعاطي مع الأزمة الداخلية، ومعالجتها، وهذا قد يطرح السؤال حول الانتخابات على سبيل المثال، بطريقة مغايرة عما هو مطروح في وضع السلطة.

مجلس تأسيسي انتقالي للدولة

وإذا كانت الوجهة نحو إستراتيجية جديدة من هذا النوع، فإن المنطق يزكي اقتراحنا بتشكيل مجلس تأسيسي انتقالي للدولة الفلسطينية، ومن خلال ذلك نستطيع أن نحل ثلاث مسائل: الأولى تتمثل في أنه يضع إشارة الطريق بشكل مؤسساتي نحو هدف إقامة الدولة، ويستطيع أن يلعب دوراً رقابياً على مؤسسات السلطة، ومؤسسات المنظمة، وبالتالي تتحرك هذه المؤسسات نحو هدف إقامة الدولة.

كما أن المجلس المقترح يستطيع أن يدمج بين صيغة منظمة التحرير، وصيغة السلطة في إطار واحد، وبخاصة أنه سيتكون من أعضاء المجلسين المركزي، والتشريعي، وبالتالي يمثل نوعاً من الجمع بين المؤسسات، وهذا أمر مطلوب، لاسيما أنه طيلة الفترة الماضية كانت هناك شكوى دائمة من هيمنة السلطة على المنظمة، أو عدم وجود قنوات تواصل بين المنظمة والسلطة، وهذا من شأنه أن يساعد على بناء علاقة أفضل بين الإطارين.

كذلك يستطيع المجلس تغطية بعض المهام على صعيد الرقابة على الحكومة، وفيما يتعلق ببعض التشريعات، وتنفيذ بعض المهام التي لا يستطيع المجلس التشريعي القيام بها، بسبب حالة الشلل التي يعاني منها، وتغطية بعض هذه المهام في انتظار انتظام عمل المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي فالمجلس المقترح لن يمس بالمؤسسات القائمة، بمعنى أنه ليس بديلاً عن أي منها؛ سواء المجلس الوطني، أم المجلس المركزي، أم المجلس التشريعي، لكنه يعطي دفعة مهمة باتجاه الهدف السياسي، إضافة إلى معالجة الوضع الداخلي. وإذا لم تكن هذه هي الوجهة، تعزيز السلطة ومؤسساتها والبناء الداخلي فيها، فهذا يعني أن المدخل الدستوري المباشر يتكون من شقين، يكمن أولهما في تطبيق النظام الأساسي، وبالتالي ستكون هناك مشكلة دستورية بموضوع الرئيس فيما لو أقدم على الاستقالة، لأن مسألة الرغبة بالترشح أو عدمها لا تخلق فراغ دستورياً، لكن فيما لو كانت هناك خطوات أخرى، من قبل الرئيس «أبو مازن» –نحن نأمل ألا تحصل– فإن هذا سيخلق إشكالاً دستورياً. وتبعاً للقانون الأساسي، فإنه بعد الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل، لن يكون هناك فراغ دستوري، باعتبار أن ولاية المجلس التشريعي مستمرة، وهو ما ينطبق ضمناً على ولاية الرئيس بروح القانون، لأن ما يسري على المجلس التشريعي من استمرار الولاية بالمنطق يسري على الرئيس.

أما الشق الثاني، فيرتبط بالانتخابات، حيث ستزداد إلزامية إجرائها، من أجل عدم التعايش مع حالة التعطيل أو عدم القدرة على إنجاز الانتخابات، لكن تبقى المشكلة أن أي طرف يمكنه تعطيل الانتخابات، وبالتالي فكيف ستجرى، وما دامت «حماس» تعطل إجراء الانتخابات، يكون الرد على ذلك ضمن هذا الخيار، بإجراء الانتخابات حيثما أمكن وهذا إشكال آخر، وبالتالي فعلى المجلس المركزي أن يقرر أية وجهة سيتخذها، وفي حال كانت الوجهة هي إستراتيجية بناء الدولة، فإن الحل الأقرب لهذه الوجهة يكون بتشكيل مجلس تأسيسي للدولة، يستطيع أن يحافظ على المسار السياسي، وأن يعالج الوضع الداخلي، آخذاً بالاعتبار أنه ليس بالإمكان الذهاب قريباً إلى انتخابات ليس فقط بسبب الأزمة الداخلية، بل وكذلك استمرار الاحتلال وتدخله في القدس، إلى غير ذلك. ويمكن أن يكون رئيس المجلس التأسيسي بطبيعة الحال متفقاً عليه، أو منتخباً من قبل المجلس ذاته، وبالتالي يمكن أن يحل محل رئيس السلطة، إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

فتح الورقة المصرية سيؤدي إلى مزيد من التراجعات

أما في موضوع المصالحة، للأسف الشديد، فإن الورقة المصرية هي الورقة الوحيدة على الطاولة، علماً بأنها نتاج الحوارات الفلسطينية وليست ورقة مصرية، أي أنها ورقة الحد الأدنى من التوافقات والمقترحات القائمة على الحوارات التي جرت في العاصمة المصرية القاهرة بين الفصائل، إلا أن «حماس» بموقفها من الورقة، تريد أن تملي صيغتها ورؤيتها المنفردة للقضايا الواردة في الورقة، وهذا جوهر ما يجب أن يكون مرفوضاً من قبل الجميع، لأن للجميع ملاحظات على الورقة المصرية، ولكن التفضيل كان أن نبدأ بعملية مصالحة معقدة، ثم نعالج في سياقها القضايا المختلف عليها، وليس أن نرضخ بعضنا بعضا لتصورات منفردة في سياق هذه الورقة.

وإذا فتحت هذه الورقة لن يؤدي هذا إلى تطوير، بل على العكس سيؤدي إلى مزيد من التراجعات.

والمشكلة الأخرى في موضوع المصالحة، للأسف، أنه لم يعد شأناً فلسطينياً، بل أصبح شأناً إقليمياً ودولياً وفيه تدخلات دولية مختلفة، وبالتالي فالمطلوب هو أن يكون هناك استعداد لتعزيز المنحى المستقل في معالجة موضوع المصالحة، على التأثر بالاعتبارات الإقليمية والدولية، وبرأيي فإن إقدام حركة «فتح» على التوقيع على الورقة المصرية، هو تجاوز مهم لضغوط خارجية، وقد كنت أفترض في مقابل ذلك، أن تساعد «حماس» على أن يخوض الجميع من موقع الاتفاق التعاطي مع التأثيرات الخارجية، ولكن إذا لم يحصل هذا، فسيعود الوضع الداخلي الفلسطيني لأن يصبح أسيراً للحالة الإقليمية والدولية، وهذا أخطر ما في الأمر.

هناك مراهنات ارتباطاً بالوضع السياسي، بأن حال قطاع غزة سيبقى خارج نطاق التأثر بانهيار العملية السياسية واستمرار التوسع العدواني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهذا من وجهة نظري وهم، باعتبار أنه لا يمكن أن ينتعش الواقع الخاص بقطاع غزة، في ظل التدهور السياسي، واستمرار ممارسات الاحتلال في الضفة، وستكون الضفة والقطاع أسيرة لاستمرار التلاعب الإسرائيلي في الأوراق، سواء بين الضفة وغزة، أو كذلك في توسيع النزعة العدوانية ضد الضفة وغزة، ولهذا السبب المطلوب الآن بشكل مباشر برأيي، هو أن تساعد «حماس» على إنهاء هذا الوضع، من خلال الذهاب للتوقيع على الورقة المصرية، وأن يفحص الجميع في هذه الحالة الإستراتيجية المطلوبة فلسطينياً سوية، وليس كل طرف على حدة، وفي سياق هذه الإستراتيجية كما هو واضح، سيكون حتى موضوع السلطة وغيره، جزء من النقاش الذي لم يدر أصلاً في جلسات الحوار السابقة.

الأحمد: بالنسبة إلى موضوع المصالحة، فنحن كحركة فتح، وقعنا على الوثيقة والمصرية، دون أن نقوم بتسليم أية ملاحظة، لأنه كان شرط المصريين أن يتم التوقيع على الوثيقة من «فتح» و«حماس»، بحيث تستكمل مصر المسألة، ليتم التوقيع عليها في الثاني والعشرين من تشرين الأول الماضي، وبالتالي عندما رفضت «حماس» التوقيع، لم يكن هناك داع لتوجه بقية الفصائل للتوقيع على الوثيقة.

وقد مورست ضغوط هائلة على «فتح» من أطراف عديدة، ومن ضمنها أميركا لعدم التوقيع على الوثيقة، ومع ذلك لم نستجب لهذه الضغوط ووقعنا، فيما «حماس» لم توقع حتى الآن.

نحن كحركة «فتح» لن نستقبل أية وساطة جديدة لا عربية ولا دولية، ولا نقبل بطبيعة الحال أية وساطة فلسطينية فهذا شأن فلسطيني داخلي، وبالتالي على كل تنظيم أن يكون له موقف، ونحن فقط بانتظار مصر لتقول كلمتها النهائية، هل ستمضي بالحوار أو ترفع يدها، فإذا رفعت يدها، على الجامعة العربية وأمينها العام تحديداً الذي قال في تصريح عقب قرار وزراء الخارجية العرب، بأن الجامعة العربية ستعري الطرف الذي يضع العراقيل أمام إنهاء الانقسام، أن تفعل ذلك، بكل ما يترتب على هذه المسألة من عقوبات مادية ومعنوية وعزل. آمل أن نتمكن من التفاهم ودون عقوبات ودون تعرية، ونحن كحركة «فتح» مستعدون دون أي أوراق بما فيها الورقة المصرية، الذهاب إلى انتخابات على أن يكون الكل ملتزماً بها في إطار الشرعية الواحدة، والقانون الواحد، وبإشراف عربي ودولي، بما في ذلك تركيا.

يجب الاستعداد لمرحلة جديدة من المواجهة

المصري: علينا أن نأخذ إعلان الرئيس بعدم الترشح على محمل الجد، لأن الرئيس لن يتراجع عنه إلا إذا حصل على إنجاز سياسي جوهري يحدث اختراقاً في المفاوضات الثنائية، الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات الثنائية، وأعتقد أن هذا مستبعد لأن الإدارة الأميركية لن تغير موقفها كرمال عيون «أبو مازن»، كما أن الحكومة الإسرائيلية متطرفة جداً، ولن تتراجع، خصوصاً بعد أن حصلت على موافقة أميركية على موقفها الخادع مما يسمى تقليص الاستيطان، في حين أن استمرار الرئيس دون إنجاز سياسي جوهري سيمثل انتحاراً سياسياً. لذا، أرى أن انسحاب «أبو مازن» يعني أن مرحلة مجابهة ستحل محل مرحلة المفاوضات والتنسيق الأمني والتعاون، ويجب الاستعداد لهذه المرحلة جيداً، حتى لا ننزلق إلى الفوضى والفلتان الأمني.

في هذه المرحلة الجديدة يجب الاحتفاظ بحق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بكافة الأشكال المشروعة وفقاً للقانون الدولي، ولكن يجب اعتماد المقاومة الشعبية والابتعاد عن المقاومة المسلحة مرحلياً على الأقل، لأن الصراع المسلح دون عمق ودعم عربي وإقليمي ودولي إستراتيجي، يمكن إسرائيل من استخدام تفوقها العسكري وإلحاق خسائر فادحة بالفلسطينيين. إن المقاومة الشعبية وإعادة البعد الدولي للقضية الفلسطينية ينسجمان مع عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، ويضغطان على نقاط الضعف عند إسرائيل، ويستنفذان نقاط القوة الفلسطينية حتى الحد الأقصى. علينا أن نقتنع أن مرحلة انتهت ومرحلة توشك على البداية.

لا ينفع في المرحلة الجديدة الرهان على نفس السياسات والأدوات وأشكال عمل المرحلة السابقة، فنحن بحاجة إلى إستراتيجية بديلة، لا تلغي العمل السياسي ولا المفاوضات، ولكنها تدرك أن المجابهة هي السمة الرئيسية لها. عندما نصل إلى وضع يصبح فيه الاحتلال مكلفاً لإسرائيل وللولايات المتحدة الأميركية، عندها ستكون هناك إمكانية لتحقيق السلام العادل والمتوازن. قبل ذلك، تصور إمكانية الحل الوطني وهم خالص، فقد انتهى زمن تطبيق الالتزامات من طرف واحد، وانتهى زمن تعليق المقاومة أو التعامل معها كرد فعل أو كأسلوب ثانوي من أساليب العمل.

الفرصة أفضل لاستعادة الوحدة

على صعيد المصالحة، أرى أن فرصة أفضل لاستعادة الوحدة باتت متوفرة، لأنه في إطار إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، لم يعد هناك مكان لشروط اللجنة الرباعية الدولية التي كانت أهم العوائق أمام استعادة الوحدة الوطنية.

وفي إطار التوافق الوطني، يمكن الاتفاق على إجراء الانتخابات وتحمل عواقب منع إسرائيل لها، لأن إسرائيل لا تريد السماح لانتخابات توحد وتقوي الشعب الفلسطيني، فعلى الأرجح ستمنع إجراءها. إن البرنامج الوطني والمقاومة والوفاق الوطني، هو الذي يعطي الشرعية للقيادة وللقوى الفلسطينية. فالانتخابات في ظل الاحتلال لا تعطي شرعية حقيقية، وهي كان من المفترض أن تجرى لمرة واحدة، لا أن تصبح دورية، في تمديد متواصل للمرحلة الانتقالية، التي من المفترض أن تنتهي في أيار ١٩٩٩.

وإذا لم يحدث وفاق وطني، عندها سيزيد انكشاف النظام السياسي الفلسطيني وستتزايد احتمالات تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وسيتعمق الانقسام أكثر، والانقسام سيأخذ شرعية ويكون لدينا سلطتان متنازعتان لكل منهما رئيس ومجلس تشريعي وحكومة وأجهزة مختلفة، فالمأزق الفلسطيني سياسي وليس دستورياً، والحل له أساساً سياسي.

إن البدائل المفضلة لإسرائيل هي استمرار الوضع الراهن، أو الدولة ذات الحدود المؤقتة كدولة دائمة، أو العودة لسياسة الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، أو إحياء الخيار الأردني والوطن البديل والوصاية المصرية، والتمسك بخيار أرض إسرائيل الكاملة. وفي كل هذه البدائل هناك قواسم مشتركة، هي تصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها، وهي بدائل مرفوضة من الفلسطينيين بمختلف قواهم واتجاهاتهم.

نحو إستراتيجية مغايرة

بقلم: طلال عوكل

بعد واحد وعشرين عاماً على تبني الفلسطينيين ما عرف في حينه بمبادرة السلام الفلسطينية التي انبثقت عن الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وثمانية عشر عاماً على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول العام ١٩٩١، وستة عشر عاماً على توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أسلو العام ١٩٩٣، استوجب على الفلسطينيين أن يتوقفوا لتقييم ومراجعة التجربة الطويلة السابقة؛ ما لها وما عليها.

لن نخوض كثيراً في تفاصيل تجربة العمل السياسي الفلسطيني، والمفاوضات المضنية التي خاضها الفلسطينيون في ظل خيار السلام، فتلك لها مقام آخر، ولا حاجة لنا للمرور على التحذيرات المتواصلة التي صدرت عن عديد الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية، التي بكرت بالاستنتاج بفشل هذا الخيار، وعبثية المفاوضات، وهو ما توصل إليه بمعنى أو بآخر رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير، والشخصية التي لم تنقطع عن عملية التفاوض، الدكتور صائب عريقات.

ما لم يقله الرئيس محمود عباس في خطاب الاستنكاف عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة، قاله الدكتور عريقات، وهو أن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود، وأنه لا إمكانية لتحقيق السلام في ظل الحكومة اليمينية المتطرفة التي يقودها بنيامين نتنياهو.

الأسباب التي دعت الرئيس عباس لإبداء عدم رغبته في الترشيح، وما جاء في خطابه يشكل بحد ذاته شكلاً من أشكال المراجعة، التي تعود عليها الفلسطينيون، وحيث يتم تجاهل آليات المراجعة والتقييم الجماعي، العميق والشامل والمتخصص، ما يعني أن المراجعة وفق الأعراف الفلسطينية قد تمت، وقد تم استخلاص النتيجة، وهي التي عبر عنها تصريح عريقات.

وفي الحال كان الرد على إعلان فشل المفاوضات واستبعاد أي نجاح في عهد نتنياهو من خلال ملامح مبادرة تشكل في حد ذاتها خياراً لا يعود إلى مرحلة الصراع العنيف، ولا يقطع مع خيار السلام والمفاوضات.

عنوان هذا الرد يتلاقى في جوهره مع الخطاب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني الذي أكد غير مرة، وفي آخر دورات لجنته المركزية، على ضرورة المبادرة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، من طرف واحد، والذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على موافقتها، وجعل هذا الهدف، موضوع صراع لا يتوقف على عملية التفاوض.

مقابل ذلك، سمعنا بعض المقولات، على ألسنة بعض الشخصيات الفلسطينية، تطالب بحل السلطة الفلسطينية كخيار بديل عن خيار المفاوضات الفاشلة، ولوضع إسرائيل والمجتمع الدولي أمام المسؤولية المباشرة تجاه الشعب الفلسطيني، غير أن هذه المقولات لم تجد لها صدى واسعاً، على الرغم من استمرار البعض بالتمسك بهذا الخيار، الذي لا نرى ضرورة لاستبعاده من قائمة البدائل الممكنة.

وعلى الرغم من أن المنظمة نقلت هذه المبادرة إلى اجتماع لجنة المتابعة العربية التي بدورها تبنته، وأقرت ضرورة تحرك المجموعة العربية لتقديمه أمام مجلس الأمن الدولي، ما يعني أن المبادرة الفلسطينية قد أخذت بعداً عربياً، فإننا لا نستطيع الاتكال على وجود بديل متبلور وناضج كبديل للمفاوضات المتعثرة.

المبادرة الفلسطينية الجديدة، تشكل الإطار والسقف السياسي، للخطة التي طرحها رئيس الحكومة الدكتور سلام فياض، والتي قدمها قبل أشهر قليلة وقرئت على أن أولوية حكومته ترتكز على ضرورة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، واقعياً وعلى الأرض.

وإذا كان الدكتور فياض معروف عنه مصداقيته وبراغماتيته، وعدم إيمانه بالشعاراتية، فإن مفردات الخطة، وطبيعة وحجم المؤسسات التي ستقوم الحكومة بتنفيذها، إنما تقدم مساراً آخر يعتمد مراكمة الوقائع على الأرض، التي من شأنها أن تؤسس لقرار سياسي يشكل تتويجاً لها.

قبل أن نتابع استعراض مكونات الإستراتيجية الفلسطينية، أو الخيار الذي يترتب على الفلسطينيين أن يعتمدوه خلال المرحلة المقبلة في ظل فشل خيار المفاوضات، لا بد من الإقرار بحقيقة أن هذه الانعطافة الكبيرة تأتي مع الأسف في ظل انقسام فلسطيني حاد، لا يبدو أن للفلسطينيين أملاً في التخلص منه ومن متاعبه ومخاطره خلال فترة قصيرة.

كان الأمر سيكون مختلفاً لو أن مراجعة التجربة، والتوصل إلى الاستنتاجات وتقرير الإستراتيجية، لو أن ذلك يتم في إطار توافق وطني، وفي إطار وحدة حال الفلسطينيين، لكن الرياح تأتي هذه المرة أيضاً بغير ما تشتهي السفن، ثمة خشية من أن يؤدي الانقسام الفلسطيني إلى إضعاف الخيارات التي قد يتخذها أي طرف من طرفي الاستقطاب الفلسطيني، ذلك أن هذا الانقسام قد يشكل مبرراً لاستمرار انقسام الموقف العربي بشأن الخيارات الفلسطينية المتضاربة، كما أن إسرائيل ستواصل التلاعب على خط التناقضات الفلسطينية بما يضعف الطرفين المتخاصمين حتى العظم، وقد ظهرت أهم مؤشرات هذا التلاعب بالحديث إسرائيلياً عن دولة مؤقتة، وربما استبدال المفاوض الفلسطيني.

موجبات التغيير

لقد ارتكزت المبادرة الفلسطينية للسلام على تحليل يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي كان من الواضح أن مؤشراتها تتجه حينذاك نحو انهيار عالم القطبين، ونشوء نظام عالمي جديد أحادي القطب، وفي ظل وضع عربي ضعيف، مترهل، ومنقسم على ذاته، كما أن التغيير استمد مبرراته، من واقع موازين القوى والآثار التي ترتبت على الانتفاضة الشعبية الكبرى العام ١٩٨٧.

بعد مرور كل هذا الوقت من البحث عن السلام، وتحقيق مساومة تاريخية، يتضح مدى قصور الإستراتيجية الفلسطينية، فيما يتصل بطبيعتها وأدواتها، ووسائل تحقيقها، ويتضح أيضاً مدى عبثية المراهنة على تغيير في جوهر السياسات الأميركية التي لا تغادر إطار التحالف الإستراتيجي مع السياسات والمصالح الإسرائيلية. لم يكن بإمكان الفلسطينيين أو غيرهم، تغيير معادلة تحكّم الولايات المتحدة في سياقات وآليات الحل السياسي، إلا في حال تغير المعادلات الدولية، باتجاه عالم متعدد الأقطاب قد أخذت ملامحه تتضح منذ بعض الوقت، ولذلك وجدوا أنفسهم غير قادرين على اختراق هذا السقف، وكلما حاولوا ذلك، دفعوا ثمناً باهظاً. وخلال السنوات الطويلة السابقة منذ انعقاد مؤتمر مدريد، تعاقبت على سدة القرار السياسي في إسرائيل، كل أنواع وأشكال الأحزاب ممن تدعي اليسار إلى من يقف على طرف اليمين، لكن أياً من تلك الأحزاب والائتلافات، لم تكن مؤهلة لخوض عملية السلام، ودفع استحقاقات مثل هذه العملية.

إن جوهر الرؤية الإسرائيلية إزاء السلام الممكن، تقوم على مبدأ وأساس فرض التسوية على الفلسطينيين بما يتناسب فقط مع المصالح والتطلعات الإسرائيلية، ولم تكن المفاوضات سوى غطاء، تمارس تحته الحكومات الإسرائيلية سياسة تقوم على فرض الوقائع الاحتلالية، والتحكم في شكل ومحتوى أية تسوية يمكن التوصل إليها. لقد أرادت إسرائيل استسلاماً تاماً، يعلن خلاله الفلسطينيون موافقتهم على التنازل عن حق عودة اللاجئين، والتنازل عن قضية القدس، والتنازل عن قضية الاستيطان، هذا قبل أن يتم حصر المعادلة التفاوضية بين مطلب الدولة القزمية منزوعة الأظافر والأسنان، وربما المقسمة، وبين مطالب إسرائيل، بالتطبيع مع العالمين العربي والإسلامي، والموافقة على يهودية الدولة.

نجحت إسرائيل في منع طرف دولي من التدخل في العملية التفاوضية، ونجحنا في تحقيق تفهم دولي أفضل لقضيتنا، ولمسؤولية إسرائيل عن تعطيل وإفشال المساعي السلمية، وكان الإقرار الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل، تتويجاً لهذا النجاح، وربما كان ذلك من باب الاستنتاج بأن القضية الفلسطينية تشكل أحد أهم عوامل انتشار الإرهاب والعنف في العالم بما يهدد المصالح الغربية.

الفلسطينيون الآن وبغض النظر عن واقعهم المرير، لا خيار لهم سوى اشتقاق إستراتيجية جديدة، فما هي عناصر مثل هذه الإستراتيجية؟

ملامح الإستراتيجية المطلوبة

دون ادّعاء الحكمة، أعتقد أن هذه الإستراتيجية ينبغي أن تقوم كمحصلة لعملية مراجعة جماعية شاملة، لكل مراحل النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، من حيث طبيعة الأهداف، وأدوات وأشكال تحقيقها.

أولاً: من حيث الأهداف العامة، لا أعتقد أن ثمة حاجة لتغيير البرنامج الوطني الذي يقوم على حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ذلك أن هذه الأهداف تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وتحظى بشبه إجماع فلسطيني وعربي ودولي. إن موازين القوى بكل أبعادها لا تبرر تغيير هذه الأهداف، لا صعوداً ولا هبوطاً.

ثانياً: إعادة بناء وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية، دون أي تأخير، وفق مبادئ عامة تصحح كيفية وآليات اتخاذ القرار، في اتجاه تحقيق مشاركة حقيقية للفصائل والأحزاب المشاركة، وتفصيل أدواتها ومكاتبها ودوائرها، وبما يعني إعادة بناء وتفصيل المؤسسات الشعبية والنقابات على أساس الديمقراطية، والشراكة الوطنية.

ثالثاً: تفعيل دور التجمعات الشعبية الفلسطينية في الشتات والمهاجر، بعد أن تم تجاهلها وإهمالها لسنوات طويلة. ولا يمكن حصر العبء كله على الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتجاهل الإمكانيات الكبيرة والمهمة التي ينطوي عليها فعل التجمعات والامتدادات الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة. وفي اعتقادي ينبغي أن لا يمتنع الفلسطينيون عن تصديع رؤوس كثيرة، طالما أن الكثيرين يتسببون في تعريض الرأس الفلسطيني لصداعات من الأنواع كافة.

رابعاً: بموازاة العمل في الإطار العربي الرسمي، ونحو تفعيل الدور الفلسطيني في القرار العربي، ينبغي أن تولي فصائل العمل الوطني، وأذرع منظمة التحرير الفلسطينية أهمية بالغة للعلاقة مع الأحزاب والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني العربي، ونحو تفعيل دور الجمهور العربي المنظم في التصدي لقضايا الأمة العربية، وفي مركزها القضية الفلسطينية.

خامساً: تفعيل وتنشيط دور منظمة التحرير، ودوائرها وممثلياتها، ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك الفصائل والأحزاب، في الداخل والخارج مع منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة، وأوروبا، وبقية دول العالم، ونحو تصعيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ولمحاصرة السياسات الإسرائيلية، ولتحقيق المزيد من التفهم للحقوق الفلسطينية، وتصعيد دورها في التأثير على سياسات بلدانها.

سادساً: إن إعادة بناء أدوات الفعل الفلسطيني تستدعي اعتماد آليات الديمقراطية لتفجير الطاقات وتحقيق أوسع مشاركة شعبية في صناعة القرار، وكل ذلك في إطار ترميم وتعميق التجربة الديمقراطية بالقدر الذي تتيحه الظروف السياسية، وباعتبار أن بناء النظام الديمقراطي الفلسطيني، إنما يساعد في بلورة الهوية والكيانية الفلسطينية، ويفقد إسرائيل إدعاءاتها بأنها واجهة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، والمدافعة عن قيم الديمقراطية والنظام العالمي الحر.

أشكال النضال ووسائله

لأسباب موضوعية وذاتية، وأخرى تاريخية، لم يعد ممكناً ولا مجدياً العودة إلى أسلوب الكفاح المسلح، كأسلوب رئيسي في مقاومة الاحتلال، على أن الفلسطينيين لم يجيدوا تفعيل كل أشكال النضال ووسائله ضد إسرائيل وفق تبادلية مرنة تفرضها ضرورات الأمر الواقع.

وإذ ينبغي أن يتخذ الصراع السياسي، والمقاومة السياسية شكلاً آخر، ينطلق من مبدأ الهجوم والمبادرة، فإن من الخطورة بمكان، القطع مع أشكال النضال التي سادت خلال المرحلة السابقة، بما في ذلك المقاومة الرشيدة والمفاوضات.

يتخذ الهجوم الأبعاد التالية:

أولاً: نقل الصراع إلى ساحة الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها وأطرها وعلى أساس قراراتها وآليات عملها.

ثانياً: رفض العودة للمفاوضات الثنائية، والعمل على توسيع إطار المفاوضات بما يشمل المسارات التفاوضية العربية الأخرى، ودول أجنبية، وفي كل الحالات رفض العودة للمفاوضات، دون وقف كامل للاستيطان، بما في ذلك القدس، وتحديد مرجعية واضحة لعملية السلام تستند إلى قرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً: عدم التعويل على تفرد الدور الأميركي في رعاية عملية السلام، والمفاوضات، والبحث جدياً في تصعيد الدورين الأوروبي، والروسي، والنظر في إمكانية تفعيل دور الصين.

رابعاً: متابعة ملفات الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، وإعداد البنية التنظيمية والحقوقية القادرة على مواصلة العمل بهذه الملفات، على مختلف المستويات؛ سواء المنبثقة عن الأمم المتحدة، أو المؤسسات المستقلة، وحتى المؤسسات الحقوقية في الدول التي تسمح قوانينها بذلك.

من المهم إعادة تفعيل ملفات جدار الفصل العنصري، والاستيطان، والأسرى، وجرائم الحرب، والانتهاكات المخالفة لاتفاقية جنيف، والانتهاكات المتصلة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإعداد ملف حول القدس.

إن من الضروري أيضاً تفعيل الدور الشعبي في هذا الإطار بالتحريض على رفع دعاوى شخصية وجماعية من قبل المتضررين وضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

خامساً: ويقتضي الحال مراجعة التجربة التفاوضية وأدواتها، وتكتيكاتها وأساليب عملها ونحو إدخال تعديلات جدية في هذا الإطار. إن مثل هذه الإستراتيجية تعني تحقيق التوازن بين البعدين التحرري والديمقراطي للدور الذي تقوم به منظمة التحرير، والفصائل، ومنظمات المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته تواصل السلطة دورها في تعميق البعد الديمقراطي والتنموي وبناء مؤسسات الدولة.

وإزاء كل ذلك، ينبغي إبداء اهتمام خاص وكبير ورصد موازنات مهمة للعمل الإعلامي، ونحو حشد الطاقات الإعلامية الوطنية، ووضع إستراتيجيات إعلامية قادرة على الاستجابة لمتطلبات الإستراتيجية السياسية، ومواكبة التطورات، والارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية ومحتواها، وضمان وصولها وتحقيق الأثر المرجو.

باختصار، إن الإستراتيجية الجديدة لا بد أن تلاحظ ضرورة إعادة بناء الوضع الفلسطيني برمته، وإخضاعه لعملية إصلاح شاملة، ولاستنهاض كل عناصر الفعل الكامنة، ضمن إطار سياسي يفعل المقاومة السياسية، والشعبية والقانونية والتنموية، على أساس هجومي بما يستدعي تمكين الأدوات، والآليات، وفي إطار تحقيق توازن منطقي بين مهمتي التحرير الوطني، والبناء الديمقراطي.

حزب العمل الإسرائيلي: بداية النهاية...!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) تُظهر الصيرورة الحالية لحزب العمل في إسرائيل أنه لم يعد منتجاً أو مبادراً إلى أي حراك في الساحة السياسية العامة، وأن حضوره أضحى مرهوناً بمدى فاعلية رئيسه، إيهود باراك، الذي يتولى حقيبة الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو، ويبدو منهمكاً في شؤونها حتى النخاع. أمّا من الناحية التنظيمية، فإن الحزب منشق فعلاً بعد أن بات أربعة نواب كنيست من مجموع ثلاثة عشر نائباً فازوا عن لائحته في الانتخابات العامة الأخيرة (في ١٠ شباط ٢٠٠٩)، ويطلق عليهم اسم "المتمردون"، على طرف نقيض من سائر أعضاء الجسد؛ أي منشقين عنه فعلاً، لكن ليس في إمكانهم تأليف كتلة مستقلة، وفقًا لأنظمة الكنيست الداخلية، وينتظرون انضمام نائب خامس إليهم كي يصبح الأمر متيسراً. وقد لاحت، أخيراً، احتمالات كبيرة لانضمام هذا النائب الخامس، فور إعلان رئيس كتلة الحزب في الكنيست، النائب الجديد دانيئيل بن سيمون، استقالته من منصبه هذا، ومشاركته في وقت لاحق في اجتماع عام للمتمردين الأربعة ومؤيديهم، وتوكيده أمامهم أنه سيكون في عداد الكتلة الجديدة إذا لم يقدم "العمل"، في غضون شهرين، على الانسحاب من الائتلاف الحكومي، تمهيداً لتغيير وجهته السياسية. ومن المنتظر أن تنتهي هذه "المهلة" في آخر العام الحالي. وبناء على ذلك، فمن غير المستبعد أن يشكل خمسة نواب من العمل، في مطلع العام المقبل، كتلة جديدة، وأن يبقى الحزب الأصلي مع ثمانية نواب تدبّ بينهم خلافات كثيرة أيضًا. وهؤلاء النواب الخمسة هم، بالإضافة إلى بن سيمون، أوفير بينيس، وعمير بيرتس، وإيتان كابل، ويولي تامير.

وفي حال حدوث هذا الانشقاق، الذي يبدو شبه مؤكد، فلن يكون في وسع أعضاء العمل الإطاحة بباراك من رئاسة الحزب، بعد أن نجح هذا الأخير خلال الخريف الحالي في تغيير دستور الحزب، بصورة تتيح إمكان استئثاره برئاسته حتى تشرين الأول ٢٠١٠، إلا إذا جرى تقريب موعد الانتخابات العامة في أثناء ذلك.

ومع أن المحللين ومعلقي الشؤون الحزبية يميلون إلى إبراز الصراعات والجوانب الشخصية، الواقفة وراء الخلافات المحتدمة في العمل، على الأقل منذ انتهاء الانتخابات العامة وحتى الآن، إلا أن الأزمة التي تجتاح هذا الحزب ناجمة، أساساً، عن تفاقم الجدل الحادّ بشأن طريقته السياسية، التي كان لباراك يد طولى في صوغها، وجعلته مذنباً إلى الليكود على أكثر من صعيد. وهذا ما عبّر عنه وزير "شؤون الأقليات"، البروفيسور أفيشاي برافرمان، بالقول إن المشكلة التي تواجه العمل تتعلق بطريقه وفكره السياسيين. وكان النائب إيتان كابل، أحد "المتمردين" والسكرتير العام السابق، أكثر حدّة في تشخيص جذور المشكلة حين قال إن باراك أصبح يمثل المواقف التقليدية لليكود أفضل من رئيس الحكومة نفسه، وما انفك يتبنى مواقف بعيدة كلياً من مواقف العمل التقليدية، ومن قيم جمهور ناخبيه على مرّ الأعوام.

وثمة من يضيف أن أزمة العمل الحالية تضمر بداية نهاية "حركة العمل الصهيونية"، وما هي إلا تحصيل حاصل قيام باراك بجرّ الحزب للانضمام إلى الحكومة اليمينية الحالية، على الرغم من علمه أنه لن يكون أكثر من "ورقة توت" تستر عوراتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية– الاجتماعية.

ولعل ما يؤكد التقويم بشأن بداية نهاية "حركة العمل" أن باراك نفسه، وفي معرض ردّه على آخر حملة نقد وجهت إليه جراء معارضته إجراء تحقيقات داخلية حول فظائع الجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، في إثر صدور تقرير "لجنة غولدستون" الأممية، قام بمهاجمة اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) واتهمه بـ "النزعة الطفولية". ومما قاله في هذا الخصوص: "إن اليسار يتصرّف مثل الطفل الصغير اللحوح الذي يقول "أريد السلام الآن"، والفارق بينه وبين الطفل البالغ هو أن هذا الأخير يدرك مجمل الاعتبارات الموضوعية، ويعرف نوعية الأشخاص الموجودين في الجانب الآخر". وقد رأى كثيرون أن تخصيص رئيس العمل "اليسار الإسرائيلي" بهجومه هذا يعني أنه قد نأى بنفسه عن هذا اليسار مرة واحدة وأخيرة، فيما اختار آخرون أن يعيدوا إلى الأذهان أن مساهمة باراك في جعل هذا "اليسار" غير ذي صلة بالخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية خلال توليه منصب رئاسة الحكومة بين الأعوام ١٩٩١– ٢٠٠١، وما ترتب على ولايته من تداعيات مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية العامة، كانت العامل الأهم وراء انهيار العمل و"اليسار الصهيوني" عموماً وفي آخر انتخابات عامة خصوصاً.

وفي واقع الأمر، فإن العمل في الوقت الحالي، وأكثر من أي ظروف سابقة، يعاني ليس من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، بل أيضاً من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً، وبالتالي فإن الكثيرين من قادته يتخلون كذلك عن أدوارهم العامة لصالح منافعهم الذاتية. وقد تعالت أصوات من قادة سابقين، على غرار يوسي بيلين وأبراهام بورغ، تدعو إلى حل الحزب والمبادرة إلى تأسيس إطار جديد لـ "اليسار الصهيوني" بمنأى عن الحزب الآخر المعدود على هذا التيار، ميرتس، الذي مُني هو أيضاً بهزيمة نكراء في الانتخابات العامة. وربما تجدر إعادة التذكير هنا بأن الكاتب الإسرائيلي الأشهر عاموس عوز قال، عشية تلك الانتخابات، إن حزب العمل قد أنهى دوره التاريخي، وأصبح مفتقراً إلى أي "برنامج وطني" أصيل، وعلى استعداد للانضمام إلى أي تحالف حكومي. وأضاف أنه "على مدار أعوام طويلة حدث تباعد بين ما يقوله حزب العمل وبين ما يفعله".

وكان كثيرون من المحللين السياسيين في إسرائيل قد لجأوا إلى قراءة أسباب انهيار حزبي "اليسار الصهيوني" – العمل وميرتس– في الانتخابات العامة، الذي دلّ عليه حصولهما معاً على ستة عشر مقعداً في الكنيست الحالي الثامن عشر من مجموع مئة وعشرين مقعداً، عبر منظار تبسيطي للغاية، رأوا من خلاله أن نجاح حزب الوسط الأكبر، كاديما، في اجتذاب مصوتين تقليديين لهذين الحزبين إليه هو السبب الأكبر الواقف وراء انهيارهما.

ووفقًا لهؤلاء، في معظمهم، فإن هذا النجاح استند إلى عاملين رئيسيين:

الأول: دبّ مشاعر الخوف في أوصال الناخبين الإسرائيليين من مغبة عودة رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، إلى سدّة رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

الثاني: خلق الانطباع بأنه فقط في وسع رئيسة كاديما، تسيبي ليفني، أن تهزم نتنياهو وأن تمنع عودته، علاوة على أنها أصلاً غير متنائية في مواقفها السياسية عن مواقف ذلك اليسار.

غير أن هذا المنظار التبسيطي لم يقتصر على المحللين السياسيين الإسرائيليين، وإنما ميّز أيضاً عدداً من رموز هذا اليسار الصهيوني. ومن هؤلاء عضو الكنيست السابق والسكرتير الأسبق لحركة "السلام الآن" المناهضة للاحتلال والاستيطان، موشيه راز، المرشح الخامس في قائمة ميرتس الانتخابية، التي فازت بثلاثة مقاعد في الانتخابات.

ومما قاله راز: "إن أحد أسباب تراجع اليسار الصهيوني في إسرائيل هو وجود حزب ديماغوغي على غرار كاديما. فهذا الحزب يتحدث مثل اليسار. لكن من الناحية الفعلية فإن كاديما قريب جداً من أفيغدور ليبرمان (زعيم "حزب إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف). إنهم في كاديما يتحدثون على دولتين لشعبين، وعلى وجوب التوصل إلى اتفاق، وليفني تقول إن السلام قاب قوسين أو أدنى، لكنهم من الناحية الفعلية شنوا حرباً على غزة وأخرى على لبنان، وكلتا الحربين لم يكن لزوم لهما. وهم أقاموا مستوطنات، ولم يجروا مفاوضات جادة مع الفلسطينيين. حتى نتنياهو وقع على اتفاقي الخليل وواي ريفر عندما كان رئيساً للحكومة، وتفاوض مع ياسر عرفات وانسحب من جزء من الضفة الغربية، أما كاديما فإنه لم يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام في هذا الشأن".

غير أنّ يوسي سريد، الوزير السابق الذي كان زعيماً لميرتس وأحد أقطاب "اليسار الصهيوني"، رأى أن الحرب على غزة كانت بمثابة امتحان مصيري آخر لليسار الإسرائيلي، وقد سقط فيه سقوطاً مدوياً. واعتبر أن هذا اليسار كان، قبل تلك الحرب، أحد أبرز المدفونين في "القبر الجماعي" الذي حفرته الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ومردّ ذلك هو أنه لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (أي معارضة الحرب بصريح العبارة ومن دون أدنى تلعثم)، وبقي يمارس "الرقص على حبلين"، بين المعارضة وبين التأييد للحرب، بمسوّغ أنها "عادلة" و"مبرّرة". وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكراً –في قراءة سريد– أن انضمامه إلى الإجماع الوطني حتى لو كان متحفظاً بعض الشيء من شأنه فقط أن يؤجّج تهافت إسرائيل نحو عمق لبنان. وتساءل: إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان، فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟

إن الكلام السالف كله مُوّجه، أساساً، إلى حزب ميرتس، الذي هبط تمثيله في الكنيست السادس عشر إلى ستة مقاعد (خلال الانتخابات العامة في ٢٠٠٣)، بعد أن فاز بعشرة مقاعد في الانتخابات العامة التي سبقتها للكنيست الخامس عشر في العام ١٩٩٩. وفي انتخابات ٢٠٠٦ للكنيست السابع عشر، هبط إلى خمسة مقاعد، ليهبط في آخر انتخابات (٢٠٠٩) إلى ثلاثة مقاعد، محتلاً مكانة الحزب العاشر من مجموع اثني عشر حزباً فازت في هذه الانتخابات. وفي الإمكان أن نستشف أن مسيرة انهيار ميرتس قد بدأت منذ العام ٢٠٠٠، الذي يعتبر عاماً مفصلياً للغاية، على أكثر من مستوى وصعيد.

ويؤكد د. مناحيم كلاين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، وأحد رواد مبادرة جنيف، أن ميرتس واليسار الصهيوني عموما لم يعودا ذوي صلة، بعد مرور تسعة أعوام على تلك الأحداث. فهما كرسا حل الدولتين وتقسيم القدس ونهاية الاحتلال، وعلماه حتى لليمين الإسرائيلي "الناعم" (كاديما)، ولكنهما فشلا في محاولات الإقناع بأن هذا الحل هو ذو صلة هنا والآن، وبأن هناك شريكاً فلسطينياً. وقد ساعد في ذلك تأييد اليسار إخلاء المستوطنات من قطاع غزة بصورة أحادية الجانب، حيث وافق الجمهور في إثر الأحداث التي تلت هذه الخطوة على السير وراء شعار "رحلنا عن غزة فحصلنا على (صواريخ) القسام، لأنهم (أي الفلسطينيين) يريدون النقب أيضاً".

بالإضافة إلى هذا ثمة سببان جوهريان آخران لما آلت إليه حال ميرتس، برأي كلاين، وهما:

الأول: إن اليسار الصهيوني في معظمه يقوم بتدوير الزاوية الحادة المسماة حق العودة. فهو يرفض النظر باهتمام إلى "ملف ١٩٤٨" بالنسبة للفلسطينيين، ويعتقد أن جوهر المشكلة هو الاحتلال (منذ ١٩٦٧). هو يفعل ذلك لأسباب تكتيكية بعض الشيء (حتى يحشد تأييداً أوسع لبرامجه السلمية)، ولأسباب جوهرية أكثر من ذلك ناجمة عن كونه غير ناضج للتنازلات في هذا المجال. والجمهور الإسرائيلي يشعر بهذه الفجوة ولا يعتقد أن هناك شريكاً فلسطينياً. كما أن مواجهة قضية اللاجئين تستوجب الالتفات أيضاً إلى اللاجئين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل الذين يفضل اليسار تجاهل وجودهم.

الثاني: إن اليسار الصهيوني غير متحرّر من الشرك أو الفخّ الأمني. فباعتباره طرفاً وطنياً وصاحب التزامات أمنية، فإنه يصعب عليه الاعتراض على الخطوات الأمنية التي تدافع عن مواطني إسرائيل، في الظاهر، لكنها تزيد من التوسع الإقليمي ومن السيطرة على الفلسطينيين، وتتسبب في اجتذاب المزيد من الميزانيات والقوة والتأثير والمكانة الاعتبارية الاجتماعية. إن هذا اليسار يتوقع تنازل الفلسطينيين عن "الإرهاب" أولاً، الأمر الذي يسهل إقناع الجمهور الإسرائيلي باختيار السلام مع الأمن. غير أن انهيار مشروع السيطرة على الفلسطينيين لا بُدّ أن يعتمد على الانتقادات الشاملة الموجهة إلى جهاز الأمن، في حين أن اليسار يفضل التحدث على "أعمال شاذة" في ممارسات الجيش وتأييد المراحل الأولى من الحروب المدمرة. واليمين بدوره قام بتشخيص نقطة الضعف وانتقل من الحديث عن أرض إسرائيل الكبرى إلى ممارسة الخطاب الأمني الذي يعزز من قوة الهيكلية القائمة ويعزف على أوتار الخوف القديم الكامن في نفوس الناس.

وإذا كانت الملاحظة السالفة بشأن تأثير نجاح كاديما على انهيار "اليسار الصهيوني" تنطبق، بكيفية ما، على حزب ميرتس، ومن شأنها أن توضح جانباً من عوامل ضعفه الراهن، فإن تأثيرها على تراجع حزب العمل يبدو ضئيلاً بعض الشيء. وقد بدأ تراجع هذا الحزب في العام ٢٠٠٠ أيضاً، في ظل ما حدث في

يتبع ←

قمة كامب ديفيد. وبلغة أكثر من باحث ومحلل، فإن رئيس الحزب، إيهود باراك، الذي كان إبان تلك القمة رئيساً للحكومة الإسرائيلية بعد ولاية حكومة يمينية برئاسة نتنياهو [تولت الحكم في إثر فوزها في الانتخابات العامة العام ١٩٩٦، التي جرت عقب مقتل رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين]، تنكر للجانب العملي التدرجي لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدلاً من ذلك اقترح قمة واحدة وحلاً حاداً وسريعاً يضع نهاية للنزاع مرة واحدة وإلى الأبد، متناسياً أن السياسة ليست معادلات رياضية، وأن مئة سنة من النزاع ليس في الإمكان حلها بقمة تستمر أسبوعاً ولا باتفاق واحد. غير أن باراك تمسك بالرأي القائل: إما كل شيء وإما لا شيء. وهذا كان بمثابة الخطأ القاتل الذي ارتكبه، والذي انهار عنده هو، وانهار معه حزب العمل ومعسكر السلام الإسرائيلي كافة. وفي حقيقة الأمر، فإن حزب العمل ما زال، منذ اتفاق أوسلو وحتى قمة كامب ديفيد وما ترتب عليها، يراوح على المستوى الإسرائيلي بين سيرورتين توضحان مبلغ مراوغته وتخبطه العام: الأولى: إنه أصبح يحيل، في الذهنية الإسرائيلية العامة، خصوصاً منذ أوسلو وما عناه من طريق مغايرة لم تكن مشقوقة من قبل، إلى التماهي مع الآخر الفلسطيني أو العربي (في أعقاب أوسلو توصل أيضاً إلى اتفاق سلام مع الأردن، وبدأ مفاوضات مع سورية تردّد خلالها أنه على استعداد للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة في مقابل سلام كامل معها).

الثانية: إنه انقلب بنفسه، منذ كامب ديفيد، على تلك الطريق المغايرة وأساساً إزاء الصراع مع الفلسطينيين، التي سبق أن بدا أنه يحاول أن يدفع بها قدمًا.

الموقف الاقتصادي- الاجتماعي

بحسب ما أكد مناحيم كلاين أعلاه، فإن ميرتس واليسار الصهيوني عموماً لم يعودا ذوي صلة، على الصعيد السياسي العمومي، بعد مرور تسعة أعوام على كامب ديفيد. لكن على الرغم من ذلك "كانت هناك فرصة لأن يكونا ذوي صلة على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي على الأقل، لو أنهما بقيا في يسار الخريطة السياسية"، بحسب ما يؤكد البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. وهو يضيف: كان الحزبان في الماضي -البعيد جداً- ينتميان إلى ما يمكن وصفه بالمعسكر الاشتراكي- الديمقراطي المعتدل، لكنهما لم يعودا كذلك، وفي الوقت الحالي بات هذا المعسكر، عقب ضعف هذين الحزبين، أقرب إلى الاندثار كلياً من الخريطة السياسية في إسرائيل.

ويعتقد شيفر أنه حتى لو اغتنما فرضاً هذه الفرصة فسيبقى هناك شك كبير في أن يؤدي ذلك إلى وقف مسيرة تراجعهما، نتيجة اعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي لا بطبيعة اليسار عامة. فمنذ إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨ كان واضحاً للجميع تقريباً أن هناك "رايتين" لا تستطيع -وما زالت لا تستطيع حتى الآن- أن ترفعهما معاً في آنٍ واحد. الأولى هي "راية الأمن" والمرتبطة في شكل أساسي باستمرار أو حلّ النزاع الإسرائيلي- العربي- الفلسطيني؛ أما الثانية فهي "راية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي".

ولغاية هذا اليوم، ما انفك الأمن هو القضية المركزية (بل وحتى الوحيدة) التي تقف على رأس جدول أعمال سلطات الدولة، وبتأثير هذه السلطات الحاسم، ما انفك الأمن على رأس أجندة مواطني الدولة أيضاً. وقد كان واضحاً، في كل مرة يتمّ فيها بحث تخصيص الموارد، أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستحصل على الميزانية التي تطلبها.

وقد نجم تفضيل الجيش وأجهزة الأمن على باقي أجهزة الدولة (وبخاصة جهاز الرفاه) بالدرجة الأولى عن قدرة رجالات المؤسسة الأمنية على إقناع المواطنين الإسرائيليين أن الدولة تواجه تهديدات مصيرية، وأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة ناجعة ورادعة وقادرة على أن تتصدى بنجاح لهذه التهديدات.

الآن بات من الواضح أن مؤسسة الأمن الإسرائيلية عاجزة عن توفير الردع الذي تتحدث عنه. لكن على الرغم من ذلك، فإن معظم مواطني الدولة ما انفكوا يكنون التأييد والتقدير للجيش وللمؤسسة الأمنية. إن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى السيطرة المطلقة للمؤسسة الأمنية على التفكير والتخطيط العسكريين، يتيحان لهذه المؤسسة مواصلة التمتع من تخصيص الموارد وفقاً لرغباتها، وليس بموجب الاحتياجات الواقعية. فكم بالحري عندما لا يطرح أي حزب من الأحزاب الكبرى حلولاً حقيقية للوضع المتدهور الذي يقبع فيه جهاز الرفاه الإسرائيلي بأكمله.

ويرى شيفر أن إقامة حزب اشتراكي- ديمقراطي حقيقي، أو تحوّل حزبي العمل وميرتس إلى حزبين يتبنيان قولاً وعملاً سياسة اشتراكية ديمقراطية واضحة، وكذلك استبدال معظم زعماء الحزبين، وصياغة برنامج واضح يتصدى للأوضاع السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، والمسائل المرتبطة بها، هو الكفيل فقط بتحقيق التغيير المنشود. وإذا ما صيغ البرنامج بصورة جلية وواضحة، فإنه سيحظى بتأييد ملموس لدى أوساط كثيرة في المجتمع الإسرائيلي، تتفق في الجوهر مع مثل هذه المفاهيم، وبالأخص في ضوء الأزمات الخطرة التي تجتاح إسرائيل، والتي يتم كنسها وإخفاؤها تحت البساط، من جانب زعماء جميع الأحزاب في إسرائيل. وفي حال حدوث ذلك، فإنه سيكون بمثابة "التغيير" الأهم في إسرائيل، الذي سيؤدي أيضاً إلى تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية المتعثرة والحد من الفساد، من جهة، وإلى تعميق تدخل وتأثير المزيد من المواطنين في السياسة الإسرائيلية، من جهة أخرى.

أمّا كلاين فيعتقد أن الطريق التي تفضي إلى إعادة بناء اليسار الصهيوني تمر عبر المواجهة الشجاعة للقضايا التي تطرّق إليها، في معرض تشخيصه أمراض هذا اليسار، وإبراز أن ما هو حاصل الآن، نتيجة الإصرار على التمسك بسياسة الاحتلال والاستيطان، هو "أننا نعيش في دولة ثنائية قومية وغير ديمقراطية". في المقابل، يتوجب إظهار الصهيونية الجديدة، وتبني الرؤية الأمنية التي لا تؤدي إلى إفشال حل الدولتين.

فلسطينيو الداخل يواجهون تغلغل ثقافة العداء إلى أُروقة «الكنيست»

بقلم: امطانس شحادة*

بغية تحليل وفهم تعامل إسرائيل الحالي مع الفلسطينيين في إسرائيلوالقوانين التي تسن لقمع الهوية الفلسطينية وتقييد العمل السياسي، لا بد لنا من العودة بعض الشيء لمراجعة أبرز المحطات بين علاقة الدولة والفلسطينيين في الداخل بشكل عام، ومحاور الصراع السياسي بين الفلسطينيين في إسرائيل والمجتمع اليهودي والدولة منذ اتفاقيات أوسلو.

قبل اتفاقيات أوسلو كان الشرخ الأبرز بين الفلسطينيين في الداخل واليهود يتمحور حول معايير حل الصراع الإسرائيلي العربي؛ القدس، والحدود، وإقامة دولة فلسطينية، وقضية المساواة دون تعريفها أو ربطها بطبيعة الدولة.

وبعد اتفاقيات أوسلو وفك الارتباط رسمياً بين مصير الفلسطينيين في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية متمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنامي التيار الوطني داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، تحول الصراع- الشرخ إلى المحور الداخلي، وطال طبيعة الدولة ومكانة الفلسطينيين وتقاسم السلطة وربط قضية التمييز بطبيعة الدولة اليهودية، وهذا تغيير جوهري.

لقد سادت في سنوات التسعينيات قناعة لدى صناع القرار بشأن الأقلية الفلسطينية مفادها أنه يمكن احتواء «مشكلة الأقلية الفلسطينية» بدفع «ثمن» معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة، ودون المساس بطابعها «الديمقراطي».

وفي التسعينيات، قامت الدولة بتكثيف استعمال «الجزرة» بغية احتواء الأقلية الفلسطينية دون التنازل عن آليات التبعية والإقصاء. وكانت معظم مظاهر التمييز واللامساواة تجاه الفلسطينيين توضع بصيغة قوانين تمنح أفضلية لليهود دون أن تمس العرب بشكل معلن وصريح، نحو قوانين الهجرة، والأراضي، والمواطنة، وما إلى ذلك. وقد كان التمييز بالأساس بالسياسات، وتمييزاً بنيوياً غير معلن. هذا الواقع وتعامل الدولة مع الفلسطينيين تغير بشكل جوهري بعد انتفاضة الأقصى.

ومنذ ذلك المفصل التاريخي، بات شرعياً ومقبولاً بل مطلوباً أن تسن قوانين تمس بالعرب بشكل مباشر وصريح، وبدأ التركيز على جانب قمع الهوية والوعي السياسي القومي بواسطة القانون.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر، ومن ثم نشر وثائق الرؤية المستقبلية في أواخر العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧، وإبداء عدم رضا على صيغة النظام القائم، وتحول مطلب تغيير طبيعة الدولة إلى إجماع داخل المجتمع الفلسطيني، بدأت إسرائيل بتشديد شروط المواطنة الممنوحة للأقلية، وتغيير حدود المسموح والممنوع للعمل السياسي، بل إن عدداً من صناع القرار السياسي والأمني أعلنوا بشكل رسمي أن العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطراً إستراتيجياً على دولة إسرائيل كدولة يهودية.

في ضوء هذه المستجدات تغيرت القناعات لدى صناع القرار في إسرائيل، وباتت قضية «الأقلية الفلسطينية» تتطلب حلولاً جذرية، تتركز أكثر على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، بالترافق مع زيادة وتيرة استعمال «العصا»، وتفعيل صارم لآليات التبعية. ومن الممكن إجمال تحول العلاقة مع الفلسطينيين من خلال:

- سياسة عدائية أكثر وضوحاً تجاه الأقلية الفلسطينية.
- قضم مستمر في صيغة المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية.
- تَحّديد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية، بحيث يمكنهم، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية، وتحسين الأحوال المعيشية دون ربطها بالبعد السياسي القومي.
- تنامي المطالبة بالتعامل مع ما يسمى التهديد الديموغرافي للأقلية الفلسطينية على الطابع اليهودي للدولة، وباتت مشاريع تهجير الأقلية أو قسم منها أكثر رواجاً وشرعية.

تميزت الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وحتى بدايات ٢٠٠٨ بمحاولات الاحتواء والترغيب المعمول بها من قبل الدولة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وتجلت من خلال العمل على تفعيل برنامج الخدمة المدنية الطوعي، وربطه بإغراءات مالية، بالتوازي مع استخدام آليات الترهيب والملاحقات السياسية والأمنية وسن قوانين تمس بالفلسطينيين.

غير أن تلك السياسات لم تشمل محاولة فرض قبول المضمون والطابع اليهودي للدولة على السكان الفلسطينيين بواسطة القوانين أو ربط الولاء بالحقوق. ولعل هذا التغيير هو الميزة الأبرز للعام ٢٠٠٩.

يمكننا الادعاء أن العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يشكل مفصلاً في تعامل الدولة

يتبع ←

والأغلبية اليهودية مع الفلسطينيين في إسرائيل. ويمكننا في هذه المرحلة استشراف الإطار العام لتعامل الدولة مع الفلسطينيين في السنوات القادمة، وذلك بالارتكاز على الفرضيات التالية:

بات واضحاً لصنّاع القرار في إسرائيل، أنّهم لم ينجحوا في طمس الهويّة الوطنيّة والانتماء الفلسطينيّ للفلسطينيين في إسرائيل، ولم ينجحوا في صقل وعي سياسيّ يفرض على الأقلية أنماط تصرّف سياسيّ مقبول على المجتمع الإسرائيلي. وهذا يعني فشل مؤسّسات الدولة وسياسات العصا والجزرة في أسرلة الفلسطينيين في إسرائيل. من هنا الحاجة لفرض هذا بالقانون. شبه إجماع بين الأحزاب الصهيونيّة الأساسيّة على قبول خطاب أفيغدور ليبرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا» الذي يطالب بسَنّ قانون يقرن بين قَسم الولاء للدولة من جهة، والمواطَنة من جهة أخرى، ويدعو إلى تبادل مناطق بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة.

وبالإمكان التكهّن بأنّ حكومة نتنياهو لن تكتفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المَطالب القوميّة والسياسيّة للأقلية الفلسطينية، بل ستنتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطَنة الممنوحة للأقلية. وسوف تطالب الأقلية الفلسطينية بحسْم موقفها على نحو نهائيّ في مسألة قبول الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على المواطَنة، بل إدراج هذه المطالب في برنامج عمل الحكومة.

يمكن إيجاز المَطالب من الفلسطينيين في إسرائيل في الفترة الحالية على النحو التالي:

- القبول بمواطَنة تحت سقف الشروط الإسرائيليّة، والتخلّي عن الهويّة القوميّة الجماعيّة ومطالب الحقوق الجماعيّة لأقليّة وطن أصليّة، والاكتفاء بالحقوق الفرديّة المنتقَصة.
- منح شرعية لإسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ.
- قبول الادّعاء الإسرائيليّ أنّ تحقيق المَطالب القوميّة للفلسطينيّين في إسرائيل سيكون فقط بواسطة إقامة دولة فلسطينيّة في المناطق المحتلة.
- قَوْنَنة نهائيّة للمكانة الدونيّة للفرد الفلسطينيّ في إسرائيل في جميع المجالات.

مراجعة ورصد تعامل دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيليّ مع المواطنين الفلسطينيّين منذ الحرب الأخيرة على غزة والانتخابات الإسرائيلية، تشير إلى تحول خطير في تعامل الدولة ومؤسساتها مع المواطنين العرب، وعلى وجه الخصوص تفشي ثقافة التعامل مع المواطنين الفلسطينيين كأعداء، وتنامي شرعية سن قوانين تحاول محو الهوية القومية لدى الفلسطينيين، وتحديد مطالبهم السياسية. هذه التحولات تنعكس في عمل الكنيست الحالية وفي السياسات الحكومية.

متابعة عمل الكنيست والسياسات تجاه الأقلية الفلسطينية تشي بأن الدورة الحالية للكنيست الجديدة مرشحة لتكون الأسوأ والأخطر بالنسبة للمواطنين العرب – حقوقهم ومكانتهم، حيث تبين مشاريع القوانين التي قدمت للكنيست شراسة الهجمة على المواطنين العرب، والمحاولات الرامية إلى محو هويتهم القومية وذاكرتهم الجماعية، وتقييد حرياتهم ونشاطهم السياسي، وانتقال ثقافة العداء تجاه المواطنين الفلسطينيين إلى أروقة الكنيست، وتشير إلى أن الدولة بدأت فعلاً بتطبيق التحول الذي أشرنا إليه في بداية المقال.

من بين القوانين ومشاريع القوانين البارزة في هذا السياق، مشاريع القوانين التي تهدف إلى نزع المواطنة عن المواطنين العرب، كمشروع «تعديل قانون المواطنة» الذي يعيد لوزير الداخلية صلاحيّةُ نزع مواطَنة سكّان في إسرائيل دون مصادَقة من المستشار القضائيّ للحكومة والمحكمة، حتّى لأسباب «سياسيّة» أو «موقف أيديولوجيّ» للمواطن، وبخاصّة في الحالات التي اقتنع فيها الوزير بأنّ هذا الفرد يعمل ضدّ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة أو ضدّ الشعب اليهوديّ.

بالمقابل، كانت هناك جهود مكثفة لوضع الصعاب أمام الحصول على المواطَنة، لاسيّما الطلبات التي يقدّمها فلسطينيّو المناطق الفلسطينيّة التي احتُلّت في العام ١٩٦٧، ومواطنو دول عربيّة جرى تعريفها كدول عدو.

فعلى سبيل المثال، يتضح من مشروع «قانون المواطنة» والدخول إلى إسرائيل، أن مقدمي المشروع يعتبرون جميع العرب معادين لدولة إسرائيل، ويشكّلون خطراً عليها، وأنّ زواج الفلسطينيّين بأحبّائهم ما هو إلاّ مؤامرة ضدّ طابع إسرائيل اليهوديّ!

مثال إضافي على تفشي ثقافة العداء هو اقتراح التعديل على قانون المواطنة «تعديل – تصريح الولاء»، الذي يقترح أن تشترط المواطنة بالولاء، حيث يطلب مشروع القانون إضافةَ شرط للحصول على المواطَنة، يفرض على كل شخص يحصل على المواطَنة التّصريح بالولاء بحسب النصّ التالي: «ألتزمُ بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طولبتُ بذلك، بخدمة عسكريّة، كدلالاتها في قانون خدمة الأمن [صيغة مُدمجة]، ١٩٨٦ أو بخدمة بديلة تندرج في القانون».

ويمنح مشروع القانون هذا وزيرَ الداخليّة صلاحيّةَ «إلغاء المواطَنة الإسرائيليّة لمَن لم يستوفِ التزامه القيام بخدمة عسكريّة أو بخدمة بديلة». وفي الشرح الملحق بالمشروع، جاء ما يلي: «في السنوات الأخيرة، تبيَّنَ أنّ المواطنين في دولة إسرائيل ليسوا مخلصين وموالين للدولة ورموزها وقيمها، وأنّهم يتملّصون من الخدمة العسكريّة أو الخدمة المدنيّة.

يرمي مشروع القانون هذا إلى الربط بين الولاء للدولة ورموزها وقيمها والخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، من جهة، والمواطَنة الإسرائيليّة، من جهة أخرى».

كما تم تقديم مشروع لتعديل قانون سجل السكان، الذي يشترط الحصول على بطاقة الهوية بالتوقيع على تصريح ولاء للدولة، بالنص التالي: «ألتزم بأن أكون موالياً لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وصهيونيّة، وللمبادئ الواردة في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، ولِعَلَم الدولة، ولنشيد الدولة الوطنيّ. ألتزمُ بالقيام بالخدمة الإلزاميّة أو بخدمة بديلة كما يحدّدها القانون».

الدولة تحارب الذاكرة الجمعية للمواطنين العرب

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، فقد شهدت الكنيست الحالية اقتراح مشاريع قوانين تهدف إلى محاربة الذاكرة الجماعية للفلسطينيين، والتحكم في وعيهم الجماعي وأفكارهم. نحو تعديل «قانون يوم الاستقلال» الذي قدمه عضو الكنيست أليكس ميلر من حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يطالب بحظر إحياء يوم النكبة، وفرض عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات بحق من يخالف ذلك. وهو القانون الذي عُرف فيما بعد باسم «قانون النكبة» الذي تبنته حكومة نتنياهو.

وإلى جانب هذا القانون، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على مشروع قانون خاص ينص على فرض عقوبة السجن لمدة عام لمن يرفض وجود «دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

بالإضافة إلى الرغبة في فرض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة قسْراً، يريد الكنيست في دورته الحاليّة تغيير تصريح الولاء لأعضائه، وإضافة طابع الدولة اليهوديّة عليه كذلك، وبالتالي إنهاء فترة ولاية عضو الكنيست بسبب رفضه لطابع «الدولة كيهوديّة وصهيونية وديمقراطيّة».

كما تم تقديم مشروع لتعديل «قانون الأساس: للكنيست»، الذي يتيح إنهاء سريان ولاية عضو كنيست «بسبب رفضه قبول دولة إسرائيل كيهودية وديمقراطية». ومن بين مشاريع القوانين المعادية للمواطنين العرب «مشروع قانون خدمة الأمن (تعديل– وجوب فرض ضريبة على من لا يخدم خدمة عسكريّة أو مدنيّة)»، حيث يطالب هذا المشروع بفرض ضريبة دخل إضافية بسنبة ١٪ على كل من لم يخدم في الجيش أو الخدمة الوطنية، من دخله السنوي وحتى بلوغه سن الحادية والأربعين.

أما مشروع قانون التعليم الرسميّ (تعديل– واجب دراسة أرض إسرائيل والصهيونيّة) ٢٠٠٩، فيفرض تعليم تاريخ «أرض إسرائيل والصهيونية» في جميع المدارس، بما في ذلك المدارس العربية.

اتفاقية الائتلاف الحكومي

هاجس كبح الهوية القومية الوطنية للفلسطينيين في إسرائيل لا يقتصر فقط على الكنيست، فقد وُضِعت هذه الأهداف في اتفاقية الائتلاف الحكومي. بل إن الحكومة الحالية تبنّت عملياً، خطاب نتنياهو تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. خلال الحملة الانتخابيّة، صرّح أفيغدور ليبرمان أنّ حزبه سيعمل على سَنّ قانون مواطَنة يشترط المواطَنة بالتوقيع على إعلان الولاء لدولة إسرائيل، وينزع المواطنة عن كلّ مَن يعبّر عن عدم الولاء للدولة. لم يُشمل هذا المطلب في الاتّفاق الائتلافيّ بين «الليكود» وَ «إسرائيل بيتنا»، على الرغم من عدم معارضة حزب «الليكود» لهذا الاشتراط، كما اتّضح خلال المفاوضات بينهما ومن خلال تصريحات ممثّلي الليكود. مع ذلك، وبناء على الاتّفاق، تتعهّد الحكومة بالعمل ضدّ ظاهرة «عدم الولاء بواسطة قانون يحرم كلَّ شخص يمارس الإرهاب، وكلَّ مَن أدين بالتجسّس، من الحقوق والمخصّصات الاجتماعيّة». جاء في البند ٤٠ من الاتّفاقيّة بين الحزبين:

ستعمل الحكومة للردّ على ظاهرة عدم الولاء للدولة، بطرق عدّة، من بينها منح المحكمة أو السلطة الإداريّة الصلاحيةَ القانونيّةَ بسحب حقوق المخصّصات والهبات والدعم أو المساعدات الاقتصاديّة (الممنوحة حسب القانون، وَ/أو المَمنوحة من قبل الدولة، وَ/أو هيئة أخرى مموّلة من قبلها) من كلّ مَن تُثبت الجهات المختصّة أنّه ارتكب مخالفة تسمح بسحب مواطنته، أو أنّه «يمارس الإرهاب» كما ورد تعريفه في قانون منع تمويل الإرهاب للعام ٢٠٠٥.

بناء على نصّ الاتّفاقيّة، وبالاعتماد على تجربة الماضي، يمكننا الادّعاء أنّ جمهور هدف هذا البند هم المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل، وبخاصّة أنّ كلا الطرفين يعتبران ذاك بديلاً لقانون المواطَنة الذي اقترحه ليبرمان.

متابعة مشاريع القوانين التي قدمت للكنيست وسياسات الحكومة، تمكننا من الاستنتاج أن هناك ثمة تحولاً بارزاً في تعامل الدولة مع الفلسطينيين يشرعن سن قوانين تهدف الى المساس بالفلسطينيين بشكل مباشر. كما أن الخطر الكامن في مشاريع القانون والسياسات لا ينبع فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، ومطالبتها بمحو الذاكرة الجماعيّة والهويّة القوميّة على نحوٍ قانونيٍّ؛ الخطر يكمن أيضاً في قوننة العنصرية والتشديد على «مخالفاتٍ سياسية» ومعاقبة على مواقف سياسية ووعي قومي بواسطة القانون. والأنكى من ذلك أن الخطر من تلك الاقتراحات قائم حتى وإن لم تتجاوز هذه القوانينُ (أو بعضُها) عمليّةَ التشريع، لكونها تنقل إلى عموم السكان اليهود رسالةً مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع، ومحاولة كبح وطمس مواقفهم السياسية هو أمر شرعي، والعداء للهوية الفلسطينية هو أمر شرعي ومقبول. كما تُضفي مشاريع القوانين شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هناك مواطنين يمثّلون تهديداً أو تهديداً كامناً، وتسبغ الشرعيّة كذلك على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء.

تَعدُّد مصادر هذه الشرعيّة قد يحول الاعتداء الجسديّ على المواطنين العرب إلى أمر مشروع وتنفيذه إلى أمر مقبول.

---

* باحث في مركز مدى الكرمل، المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية (حيفا)، ومُركز مشروع الرصد السياسي (الذي يرصد العنصرية والتمييز تجاه فلسطينيي الداخل).

تضاعفت أكثر من مرة خلال عام .. و٧٠٪ من الحالات سجلت بين النساء

الانتحار .. ظاهرة غريبة تتسلل إلى صفوف الفلسطينيين

الاحتلال جذر المشكلة .. والفقر والضغوط الاجتماعية والعنف الأسري أبرز الأسباب

الشرطة توثق وتتابع ٥ حالات عنف أسري في الضفة .. يومياً

كتب غازي بني عودة:

الانتحار، إقرار بالانهيار أمام غياب الأمل، يطلقه الفاعل كإعلان مدوٍّ بالهزيمة، ودعوة أخيرة ويائسة للإنقاذ.

هكذا يمكن تكثيف الفكرة التي يندفع فيها الإنسان لإنهاء حياته وإزهاق روحه بيده، إنها محاولة دامية لإسماع الأصم، وإدانة المحيط والمجتمع .. عبر قتل النفس. منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي، سجل ما مجموعه ٢٥٤ محاولة انتحار في محافظات الضفة الغربية أسفر عنها وفاة ١٤ مواطناً ومواطنة، وفقاً لمعطيات الشرطة.

ظاهرة غريبة على المجتمع الفلسطيني تطل بوتائر عالية ومتسارعة، فما هي أسباب ذلك؟ وما هي حدود المشكلة التي تفتح باباً جديداً على جملة من القضايا الاجتماعية، لاسيما ما يتصل منها بالعنف الأسري الذي يدفع بعض ضحاياه إلى الانتحار أحياناً؟

النظرة إلى توزيع حالات الانتحار بين الجنسين تكشف مؤشرات، تشي ببعض ما يجري على الصعيد الاجتماعي، وتحديداً فيما يتعلق بالنظرة التقليدية السائدة للمرأة، وما تتعرض له من ضغوط اجتماعية وعنف.

رئيس الدائرة القانونية في قيادة الشرطة، المستشار القانوني لمدير عام الشرطة الرائد حقوقي علي القيمري، أوضح أن ٧٠٪ من مجمل محاولات الانتحار التي وثقتها الشرطة في الضفة الغربية خلال العام الجاري سجلت بين الإناث مقابل ٣٠٪ بين الذكور!!

وأشار إلى أن النسبة ذاتها تنطبق أيضاً على توزيع الحالات التي انتهت بمنفذيها إلى الموت، حيث غلبت عليها نسبة الإناث كذلك (٧٠٪ إناث، و٣٠٪ ذكور). وسجل أعلى عدد من محاولات الانتحار (التي وقعت بين الجنسين) هذا العام في محافظة نابلس (٥٦ حالة)، تلتها محافظة رام الله والبيرة بما مجموعه ٥٤ حالة، وفقاً للرائد القيمري، الذي نوه إلى أن محاولات الانتحار المسجلة في نابلس أفضت إلى وفاة شخصين، بينما توفي ثلاثة أشخاص من بين الذين نفذوا محاولات انتحار في رام الله، في حين جاء توزيع حالات الوفاة الأخرى على النحو التالي: حالتان في الخليل، حالتان في جنين، حالتان في ضواحي القدس، حالتان في طوباس وحالة واحدة في قلقيلية.

وتظهر المقارنة بين عدد محاولات الانتحار المسجلة خلال العام الماضي ٢٠٠٨، وتلك التي سجلت منذ مطلع العام الجاري ٢٠٠٩، أن هذه المحاولات قد تضاعفت أكثر من مرة هذا العام على الرغم من أنه لم ينته بعد.

وبينما سجل خلال العام الماضي ما مجموعه ١٢٣ محاولة انتحار (أسفرت عنها ٨ حالات وفاة)، فإن عدد محاولات الانتحار المسجلة خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري بلغ –كما أسلفنا– ٢٥٤ حالة أسفرت عنها وفاة ١٤ شخصاً.

وتبين هذه الأرقام أن محاولات الانتحار ازدادت بنحو ١٠٦٪ على ما كان عليه العام الماضي، وهي مرشحة للارتفاع أكثر حتى نهاية العام الجاري.

واستخدم هؤلاء (من حاولوا الانتحار) مجموعة من الأساليب لإزهاق أرواحهم، تنوعت ما بين إلقاء النفس من مكان مرتفع، أو تناول كميات كبيرة من الدواء، أو شرب السموم، أو المواد السامة مثل (مادة الكلور والمدهش)، أو شنق النفس، أو الحرق وغيرها.

الضغوط العائلية والفقر أبرز الأسباب

ويقول المستشار القانوني لمدير عام الشرطة رداً على سؤال حول الأسباب التي دفعت هؤلاء الأشخاص للانتحار أو محاولة ذلك: إنه من الصعب التعميم بشأن الأسباب أو الدوافع، فكل حالة لها قصة مختلفة أو وضع خاص دفعها لهذا الأمر، ويصعب الحديث عن سبب مشترك كدافع لمحاولات الانتحار المسجلة.

وتتقدم الأسباب الاجتماعية (وما يتصل بذلك من عنف أسري، ونظرة محافظة للمرأة، ومشاكل عائلية) مجمل الدوافع التي أوصلت هؤلاء الأشخاص إلى محاولة إزهاق أرواحهم، تليها الأسباب الاقتصادية والمعيشية القاسية أو الفقر الشديد، كما تبين نظرة على عدد من محاولات الانتحار المسجلة في الضفة.

وقد تبدو بعض الأسباب التي دفعت عدداً من المواطنات والمواطنين للانتحار «بسيطة»، أو حتى «تافهة»، عند النظر لها من الخارج، لكنها غالباً ما تكون (هذه الأسباب أو الحوادث) مجرد حلقة ضمن سلسلة من الضغوط، قد لا يتعدى دورها، تأثير القشة، التي تقصم ظهر الضحية في لحظة معينة، وتؤدي لانهيارها.

ومن بين الحالات التي سجلت في الأراضي الفلسطينية، يشار إلى محاولة أحد الطلبة الجامعيين الانتحار بسبب رسوبه في إحدى المواد الدراسية، نظراً لما سيترتب على ذلك من أعباء مادية إضافية على عائلته الفقيرة.

وليس بعيداً عن ذلك، فإن الفقر قاد بإحدى الفتيات لمحاولة الانتحار، حين وجدت نفسها عاجزة عن توفير الدواء لوالدتها المريضة، حيث تناولت كمية كبيرة من الدواء المتوفر في البيت بغية إنهاء حياتها. وهو الأمر ذاته الذي تكرر مع أم لتسعة أطفال حين وجدت نفسها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم المعيشية في ظل غياب والدهم.

وتتداخل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأحيان، وبخاصة تلك المرتبطة بالمرأة، والضغوط، والعنف الذي يمارس ضد قسم من النساء، ما يقود في المحصلة إلى انهيار بعضهن ومحاولة الانتحار.

ومن الحالات التي سجلت في الأراضي الفلسطينية ضمن هذا السياق على سبيل المثال، محاولة طالبة جامعية الانتحار إثر ضغوط عائلتها عليها لإرغامها على تغيير التخصص الجامعي الذي اختارت ومضى عليها فيه أكثر من عام، وكذلك محاولة انتحار نفذتها فتاة أخرى إثر الاعتداء عليها بالضرب من قبل شقيقها، لأنها لم تمنحه راتبها وأعطته لوالدها المريض!

ويصف الرائد القيمري الانتحار بأنه «محاولة لنقل رسالة أو إنذار للزوج أو الأهل أو أي طرف آخر؛ إنه محاولة للتنبيه من قبل هؤلاء الأشخاص أنهم بلغوا درجة عالية من التذمر».

ونوه إلى أن أغلبية الأسباب التي قادت لمحاولات الانتحار المسجلة في محافظات الضفة اجتماعية الطابع، وأن الانتحار ناجم في قسم منه عن تفكك أسري ومشاكل عائلية كأحد أهم الأسباب، موضحاً أن الحالات التي وقعت هذا العام سجلت وسط الفئة العمرية من ١٦ إلى ٣٥ عاماً.

وقال إن القانون الساري في فلسطين لا يعاقب على الانتحار، وتقتصر العقوبة على من يحرض عليه، مؤكداً أن أياً من محاولات الانتحار التي سجلت لم تتضمن أي تحريض على هذا الفعل كما بينت تحقيقات الشرطة.

وعادة ما يجري التنسيق بين الشرطة ووزارتي الشؤون الاجتماعية والمرأة بشأن بعض محاولات الانتحار بغية متابعتها ودراستها، لاسيما أن قسماً منها مرتبط وناجم عن عنف أو اعتداءات داخل العائلة غالباً ما تكون المرأة ضحيتها في معظم الحالات. وكانت الشرطة الفلسطينية استحدثت دائرة خاصة بحماية الأسرة منذ مطلع العام الجاري لمتابعة مثل هذه المسائل، علماً أن هذه الدائرة تترأسها واحدة من الشرطيات، ولها مكاتب في المحافظات كافة.

وأعقب هذه الخطوة إنشاء دائرة أخرى خاصة بالأحداث قبل أشهر عدة في الشرطة، للتعامل بطريقة أكثر مهنية مع قضاياهم، كما تلقى ٣٥ شرطياً من عناصرها تدريباً وتأهيلاً في علم الاجتماع للغاية ذاتها المتمثلة بالتعاطي مع القضايا ذات الطابع الاجتماعي.

العنف الأسري بوابة أخرى للانتحار

واحتل الريف الفلسطيني أعلى نسبة بين مجموع حالات ومحاولات الانتحار المسجلة مقارنة بالمدن التي حلت في المكان الثاني، ومن ثم المخيمات التي جاء تصنيفها في المقام الثالث، أو الأدنى من حيث عدد حالات الانتحار المسجلة بين سكانها.

وينطبق هذا الأمر أيضاً، كما تظهر إحصاءات الشرطة الفلسطينية، على عدد حالات العنف الأسري ضد المرأة، حيث سُجل في محافظات الضفة الغربية العام الماضي على سبيل المثال، ما مجموعه ١٥٨٧ حالة عنف أسري، توزعت على ٨١٧ حالة في الريف (القرى)، و٦٤٧ في المدن، و١٢٣ في المخيمات.

وشهدت حالات العنف الأسرى المسجلة في الضفة الغربية نمواً واضحاً خلال العام الجاري مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي، على الرغم من أن ترتيب كثافة وقوعها (من حيث التوزيع الجغرافي) لم يتغير، حيث ظلت القرى تحتل المكان الأول من حيث عدد الحالات المسجلة، تليها المدن، ومن ثم المخيمات. وسجل منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية تشرين الأول الماضي، ما مجموعه ١٥١٦ حالة، توزعت على ٧٨٣ حالة وقعت في القرى، و٦٣٤ حالة في المدن، و٩٩ حالة عنف أسري سجلت في المخيمات.

وربما يمكن تفسير أحد أسباب احتلال الريف المكانة الأولى من حيث ارتفاع عدد هذه الحالات أو تركزها هناك نظراً لكونه يمثل الكتلة السكانية الأكبر في الضفة الغربية مقارنة بسكان المدن والمخيمات.

وتظهر الأرقام سالفة الذكر، ازدياداً نسبياً في عدد حالات العنف الأسري التي سجلت خلال العام الجاري مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي، حيث أن إحصاءات العام الجاري تتعلق بعشرة شهور فقط، ما يكشف ارتفاع معدلات العنف الأسري المسجلة وتجاوزها ما كانت عليه العام الماضي. كما يبين مجمل ما شهده العامان الماضي والجاري من حالات عنف أسري (بلغت على التوالي ١٥٨٧ و١٥١٦ حالة) أن معدل ما سجل شهرياً خلال العام الماضي بلغ نحو ١٣٢ حالة عنف أسري، ارتفع منذ مطلع العام الجاري ليصل إلى ١٥١ حالة عنف أسري، ما يعني زيادة قدرها ١٩ نقطة أو حالة عنف أسري كل شهر.

وبلغة أخرى، فإن الشرطة الفلسطينية باتت توثق وتتابع منذ مطلع العام الجاري ما معدله خمسة حوادث عنف أسري كل يوم في الضفة الغربية، وهو رقم ربما يفسر بعضاً من أسباب ودوافع الانتحار التي كما أوضح الرائد القيمري أغلبها اجتماعي، و٧٠٪ منها سجلت بين الإناث!!

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن جزءاً آخر وكبيراً من حالات العنف الأسري لا تصل إلى الشرطة والجهات الرسمية، وتنتهي عادة داخل نطاق الأسرة بسبب العادات والتقاليد السائدة

يتبع ←

الانتحار والعنف الأسري بالأرقام

* سجل العام الماضي ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٢٣ محاولة انتحار أسفر عنها وفاة ٨ أشخاص.
* ارتفعت معدلات الانتحار خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري بنسبة ١٠٦٪ ولا تزال مرشحة لمزيد من الارتفاع حتى نهاية العام.
* سجل خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري ما مجموعه ٢٥٤ محاولة انتحار أسفر عنها وفاة ١٤ مواطناً ومواطنة.
* ٧٠٪ من محاولات الانتحار سجلت بين الإناث، و٣٠٪ بين الذكور.
* تابعت الشرطة خلال العام ٢٠٠٨ ما معدله ١٣٢ حالة عنف أسري في الضفة الغربية شهرياً.
* ارتفعت معدلات وقوع حوادث العنف الأسري خلال العام الجاري، وبلغ معدل ما تابعته الشرطة ١٥١ حالة شهرياً، أي بزيادة قدرها ١٩ حالة في الشهر.
* الشرطة تتابع يومياً ٥ حالات عنف أسري في الضفة.

والمحافظة، كما تؤكد مؤسسات نسوية تعنى بقضايا المرأة.

الاحتلال المسبب الرئيس للانتحار وازدياده

يرى مدير وحدة الصحة النفسية في وزارة الصحة، نائب رئيس جمعية الأطباء النفسيين الفلسطينيين الدكتور حازم عاشور، أن الاحتلال وإجراءاته واعتداءاته تشكل الجذر والمسبب الرئيس للانتحار وازديـاده في المجتمع الفلسطيني، نظراً لما بات يعانيه قطاع واسع من الفلسطينيين من ضغوط نفسية ومعيشية تقود في قسم منها بعض الأشخاص إلى الانتحار.

ونوه عاشور إلى أن الدراسات العالمية أظهرت أن «الأسباب الاقتصادية والمعيشية والبطالة تمثل السبب الرئيس للانتحار، تليها الأمراض النفسية كالاكتئاب والاضطراب»، موضحاً أن «الإغلاقات وعمليات القهر والإذلال التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وانسداد الأفق السياسي للحل، وما يترتب على كل هذا من إحباطات عامة وفردية، تعتبر السبب الأول لازدياد محاولات وحالات الانتحار في الأراضي الفلسطينية».

وقال: الاحتلال يتحمل الجزء الأكبر لأنه السبب الأساسي في سوء الظروف الاقتصادية والبطالة والظروف الاجتماعية التي نعيشها، مشيراً إلى تراكمات هائلة من الضغوط تعرض لها كل فلسطيني على مدار عشر سنوات مضت جراء ممارسات واعتداءات الاحتلال التي لم تتوقف.

وأوضح أن «تذبذب منسوب الأمل، ورفعه أحياناً، ومن ثم الهبوط به إلى الصفر يقود إلى الإحباط، وهو أمر يتكرر باستمرار في حالنا، ما يعني تكرار الإحباطات التي نتعرض لها، وبالتالي زيادة حالات اليأس التي تدفع بمزيد من الأشخاص إلى الانتحار».

وتضم قائمة المسجلين في مراكز الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة قرابة ٣٠ ألف مواطن ومواطنة من أبناء الضفة الغربية، علماً أن هناك آلاف الأشخاص غير المسجلين في قوائم الـوزارة، فضلاً عن مجموعة ثالثة من المواطنين الذين يعانون مشاكل نفسية ويتلقون مساعدة من مؤسسات أهلية وعيادات خاصة تعمل في هذا المجال.

وأوضح عاشور أن عدد المسجلين في مراكز الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة في الضفة الغربية وصل حالياً إلى ٢٥٧٠٠، باستثناء محافظة بيت لحم بسبب تداخل ناجم عن وجود مستشفى للأمراض النفسية والعقلية هناك.

ويبلغ عدد المراجعين أو الذين يتلقون مساعدة مستمرة أو أكثر من جلسة ١٤٣٥٠ شخصاً (هنا أيضاً لا تدخل محافظة بيت لحم ضمن هذا الرقم).

ويفسر مدير وحدة الصحة النفسية في وزارة الصحة ارتفاع عدد حالات الانتحار بين النساء عما هي عليه بين الرجال الذين يتحملون كما هو سائد في المجتمع الفلسطيني المسؤولية الرئيسة عن تلبية احتياجات أسرهم بقوله: الضغوط التي يمارسها الاحتلال تنعكس داخل الأسرة، وعلى النساء في بعض جوانبها، فضلاً عن أنهن هدف مباشر لضغوط الاحتلال أيضاً.

وتظهر نظرة أكثر تركيزاً وتفصيلاً بشأن ما يجري على الأرض، الحجم الحقيقي لهذه المشكلة وتداعياتها المحتملة الحالية والمستقبلية داخل المجتمع الفلسطيني. وغني عن التذكير أن نحو مليون فلسطيني تعرضوا للاعتقال منذ العام ١٩٦٧، بينما فقدت عشرات آلاف العائلات منازلها ومزارعها جراء سياسات الاستيطان وتدمير المنـازل التي لا تـزال متواصلة، في حين تقدر أعداد الجرحى الذين أصيبوا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى فقط بنحو ٤٠ ألف فلسطيني، ما يكشف الحجم المتراكم لهذه الاعـتداءات، ومـا تتسبب بـه من تداعيات نفسية عند قسم من هؤلاء الأشخاص على الأقل.

بلغة أخرى، فإن كل فلسطيني، رجلاً كان أم امرأة، صغيراً أم كبيراً، تعرض على الأقل لواحد من أشكال القمع أو الصدمات التي لا شك ستترك لديه تداعيات نفسية؛ سواء شديدة أم طفيفة.

وأوضح عاشور، على سبيل المثال، أن ما مجموعه ٤٠٠٠ مواطن ومواطنة باتوا مدرجين ضمن سجلات عيادات الصحة النفسية في نابلس، وقال «هذا الرقم لا يشكل غير نصف الحالات التي نعتقد بوجودها في محافظة نابلس»، ما يكشف حجم المشكلة التي بات يعانيها المجتمع الفلسطيني.

ونوه إلى أن ١٦٠٠ مواطن من المسجلين في عيادات الصحة النفسية بنابلس «يمكن تصنيفهم كحالات أكثر جدية وأكثر التزاماً في متابعة أوضاعهم».

وأضاف رداً على سؤال عما إذا كان معدلات الانتحار ستستمر بالتزايد في الأراضي الفلسطينية: العام الماضي كنت أرى نهاية النفق مثلاً، ولكن الأمور سرعان ما اختلطت من جديد الآن، وهذا ينعكس على أوضاعنا النفسية والاقتصادية، وما يتصل بذلك من حصار وممارسات احتلالية، ما يبقي الباب مفتوحاً أمام زيادة أعداد الذين يمكن أن يقدموا على الانتحار، وأولئك الذين سينضمون لمجموعة الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً نفسية تجعلهم مرشحين محتملين لذلك.

ودفع هذا الحال بـوزارة الصحة إلى زيـادة جهودها على هذا الصعيد، حيث زادت مراكز الصحة النفسية إلى ٦ مراكز كبيرة في مدن الضفة الغربية، وفقاً للدكتور عاشور، الذي أوضح أن قسوة ما تعرضت له محافظة نابلس، على سبيل المثال، من حصار وقمع واعتداءات احتلالية مقارنة بغيرها من المحافظات، يعتبر واحداً من أسباب تقدمها صفوف المحافظات الأخرى من حيث ارتفاع عدد محاولات الانتحار المسجلة في المحافظة.

مسار من المناكفات كان الطلبة أول ضحاياه

وزارتا التربية في الضفة والقطاع .. يوحدهما "التوجيهي"، ويفرقهما موعد بدء العام الدراسي، ويعمق خلافهما الطرد والاستنكاف

كتب فايز أبو عون:

لم تكن حادثة إقالة الدكتور علي زيدان أبو زهري رئيس جامعة الأقصى في غزة، في السابع من شهر تشرين الأول الماضي، من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في حكومة إسماعيل هنيّة المُقالة عن منصبه، وتعيين نائبه للشؤون الأكاديمية أيمن صبح ليقوم بأعمال رئيس الجامعة، هي الأولى من نوعها، كما أنها لن تكون الأخيرة في سلسلة ما يسميه البعض "التخريب المتعمد" للمسيرة التعليمية؛ سواء أكانت المدرسية منها، أم حتى الجامعية.

وما أن تُخبو نيران "قضية ما" في قطاع التعليم، حتى تعود للاشتعال من جديد قضية أخرى، وسرعان ما يركض الصائدون في المياه العكرة إلى فرد شباكهم لاصطياد كل شاردة وواردة للنفخ فيها وتضخيمها وجعلها ليس مجرد قضية رأي عام محلية، بل وتحويلها إلى إقليمية ودولية إن لزم الأمر، ليصبح حلها صعباً، والتراجع فيها مستحيلاً.

وعلى الرغم من أن طرفي النـزاع على الساحة الفلسطينية "فتح" و"حماس"، ومعهما جميع فئات الشعب الفلسطيني دون استثناء، نادوا منذ اللحظات الأولـى لسيطرة "حمـاس" بقوة السلاح على قطاع غزة، بضرورة تحييد قطاعي التعليم والصحة، وجعلهما بعيدين عن المناكفات السياسية التي طالت مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، فإنه من الواضح أن عض الأصابع، ولي الأذرع بين الطرفين الذي بدأ بالمؤسسة الأمنية منتصف حزيران ٢٠٠٧، انتهى بالمؤسستين التعليمية والصحية نهاية آب ٢٠٠٨، مروراً بمختلف المؤسسات الأخرى خلال هاتين الفترتين.

ففي الثالث والعشرين من آب ٢٠٠٨، وبسيطرة الأجهزة الأمنية للحكومة المقالة على مقر الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في غزة، اشتعل فتيل الحرب، وأصبح إخمادها ضرباً من الخيال، وبخاصة بعد إعلان رئيس الاتحاد العام للمعلمين جميل شحادة إضراب المعلمين والموظفين في التربية والتعليم عن العمل لمدة خمسة أيام احتجاجاً على تلك الإجراءات، وسرعان ما تمددت حتى الرابع عشر من شهر تشرين الأول، وذلك بعد اتخاذ وزارة التربية والتعليم في الحكومة المقالة، قراراً يقضي بإجراء تنقلات للمعلمين، كعقاب لمنفذي الإضراب، ومن ثم تطور الأمر إلى اعتقال عناصر من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة، لعدد من مديري المدارس في محافظات غزة لعدة ساعات، وتهديدهم في حال التزموا بالإضراب، كما أجبروا على التوقيع على تعهدات بالالتزام بقرارات حكومة غزة.

وكلما تشددت الحكومة المقالة في إجراءاتها، قابلها الاتحـاد العام للمعلمين بإجراءات أكثر تشدداً، ليس أقلها الإضـراب، ما جعل الحكومة المقالة تُصدر بياناً رسمياً هددت فيه جميع المعلمين المضربين عن العمل بأنهم "سيندمون"، وأن ما ستتخذه من إجـراءات هو لمصلحة الطلبة والمسيرة التعليمية، بالتزامن مع اعتقال نحو ١٠٠٠ معلم لكسر الإضراب بعد مرور شهرين على بدئه، ومصادرة سياراتهم، ومنع نحو ٣٠ معلماً من إكمال تعليمهم في الجامعات، وأيضاً منع ١٢٠ معلماً من إرسال أبنائهم للمدارس، وذلك حسب جميل شحادة.

ومنذ تلك اللحظات، أي منذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بدأت المسيرة التعليمية في قطاع غزة، وبخاصة على مستوى التعليم الحكومي في المدارس، تشهد تشويشات بسبب إضراب المعلمين، كما دخلت وزارة التربية والتعليم في غزة، مع الاتحـاد العام للمعلمين، ووزارة التربية والتعليم في رام الله في سجال واتهامات متبادلة حول أسباب الإضراب ومبرراته، وقد قاد هذا التجاذب إلى تأجيج الإضـراب واستمراره حتى يومنا هذا، الأمر الذي قابله إقدام الـوزارة في الحكومة المقالة بغزة على استبدال عدد من مديري المدارس والمعلمين، أو نقلهم من مدارسهم على خلفية انتمائهم السياسي، وهو ما يعني أن الطلبة في قطاع غزة خسروا الكثير من ساعات التدريس، على الرغم من أن عدداً ليس بقليل من المدارس استمر بدوام جزئي، وحتى المدارس التي انتظم فيها الدوام اعتماداً على معلمين بدلاء "مساندين"، فقد واجهت إشكالات تتعلق بمدى كفاءتهم.

خياران أحلاهما مر

وأمام هذا المشهد المأساوي، وحالة التردي التي وصل إليها التعليم في غزة، أصبح أولياء أمور الطلبة يتأرجحون بين خيارين أحلاهما مُر، وهو إما الإبقاء على أبنائهم في المدارس الحكومية التي تفتقر للكفاءات العلمية والخبرات العملية، وإما نقلهم إلى مدارس خاصة ذات تكاليف باهظة، كما أن إرسالهم إلى مدرسين خصوصيين سيزيد من أعبائهم المالية والمعيشية، ويكون حالهم كحال الذي يستجير من الرمضاء بالنار.

ويمكن القول هنا، إنه حين حاول بعض الوسطاء كمنتدى المعلمين، والاتحاد الإسلامي للنقابات المهنية، التابع لحركة الجهاد الإسلامي، تنظيم اعتصام في ساحة الجندي المجهول بغزة لغرض الدعوة إلى تحييد العملية التعليمية عن المناكفات السياسية، بعد الحصول على ترخيص من الحكومة المقالة، وإبلاغ الشرطة التابعة لوزارة الداخلية بذلك، منعتهم قوات الشرطة بالقوة بعد أن طلبت من القائمين على التجمع السلمي المتواجد في الساحة مغادرة المكان ومصادرة مكبرات الصوت، والاعتداء على عدد من المعلمين المتواجدين، واعتقال عدد آخر.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من انتهاك الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية بأيد فلسطينية، بل واجهت المسيرة التعليمية –ولا تزال– أزمات وإشكالات لها آثار سلبية كبيرة على الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية التي تعرضت لانتهاكات متعددة، كان أحد أهم أسبابها الانقسام السياسي الحاصل في الساحة الفلسطينية. فقد شهد العامان الدراسيان الماضي والحالي اقتحام حرم أكثر من جامعة، كجامعات الزهر، والأقصى، والقدس المفتوحة، جراء الإشكالات التي شهدتها تلك الجامعات بين الكتل الطلابية المختلفة، ما اضطر إدارات هذه الجامعات إلى إغلاق أبوابها مؤقتاً، وتجميد الأنشطة الطلابية اللامنهجية كافة من أي نوع كان، متذرعة بالخلافات السياسية القائمة على الساحة الفلسطينية.

كما وصل الأمر إلى حد انتهاك الحريات الشخصية للطلبة في المدارس، بمنع الطلبة الذين يضعون "الجل" على رؤوسهم، وبمنع الطالبات غير المرتديات للجلباب والمنديل من دخول المدارس الثانوية، بل وتهديدهم بالفصل في حال عدم التزامهم بتعليمات وزارة التربية والتعليم "غير المعلنة"، وتعليمات مديري ومديرات المدارس "المعلنة"، وذلك تحت مسمى "حملة الفضيلة" التي تقودها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في غزة، وتساعدها بذلك الحكومة المقالة.

يضاف إلى ذلك، قرار الوزارة الذي أصبح نافذاً في العديد من مدارس الإناث الثانوية، وهو تأنيث مدارس البنات وإخلاؤها من المدرسين الأكفاء، والذي جوبه وما زال برفض العديد من الفصائل والأطر الطلابية والنسوية، التي عبرت عن قلقها البالغ، وأكدت أنها إجراءات غير مسؤولة تحدث شرخاً في النسيج المجتمعي، وتنعكس سلباً على أوضاع التعليم، كما أنها تعدٌّ صارخٌ على الحقوق الإنسانية التي كفلها القانون، لاسيما أنه لا يوجد أي بند في القانون الأساسي الفلسطيني يتيح لأية جهة كانت فرض رؤيتها على المجتمع، وبخاصة أنه مجتمع متعدد الاتجاهات والميول والمذاهب.

وفي الوقت الذي طالبت فيه أربعة أطر طلابية بمدارس قطاع غزة، هي (منظمة الشبيبة الفتحاوية، واتحاد لجان الطلبة الثانويين، وجبهة العمل الطلابي للثانويين، وكتلة اتحاد الطلبة التقدمية) أكثر من مرة في بيانات مشتركة ومنفصلة، بعودة المدرسين إلى عملهم بشكل سريع لأداء رسالتهم التربوية والوطنية، وعدم الزج بالمسيرة التربوية في دائرة الحسابات الضيقة التي تهدد مستقبل آلاف الطلبة، فإنها طالبت أيضاً بعدم المس بأي شكل من الأشكال بالحريات العامة والشخصية، خصوصاً ما يتعلق بفرض الزي الشرعي على طالبات المدارس الثانوية، وتعريض عدد واسع منهن إلى التهديد بالفصل أو الطرد.

وقالت الأطر الطلابية الأربعة "إن الأولوية مع توفير مقومات الصمود المادية والمعنوية لأبنائنا الطلبة وإعادة النظر في السياسة التربوية، ورفع مستوى التحصيل العلمي، والعمل على إنهاء الانقسام الداخلي، وتوحيد القطاعات الشعبية في مواجهة الحصار والعدوان، من أجل توفير المستلزمات الدراسية كافة من كتب، وقرطاسية، وحقائب مدرسية، وزي".

وفي هذا السياق، قال المواطن محمود اللهواني ولي أمر ثلاثة طلاب في المدارس الثانوية، كغيره الآلاف من الأهالي وأولياء الأمور على اختلاف مستويات أبنائهم التعليمية، وفئاتهم العمرية، "ألا يكفي أن غزة محاصرة، والتعليم فيها بلا زي مدرسي، ولا كتب أو قرطاسية، فمن المستفيد من تدني المستوى التعليمي للطلبة، وتسييس التعليم وإقحامه في أتون الصراعات والتجاذبات السياسية".

وأضاف اللهواني "إن هذه المناكفات والإجراءات التي تُتخذ بين الحين والآخر من حكومتي غزة ورام الله تنعكس سلباً على سلوك أبنائنا الطلبة، وإشغالهم في قضايا لها أجندات فئوية، هم في غنى عنها، ويكونون رغماً عنهم ضحايا لها"، مشيراً إلى أن أية قرارات أو إجراءات غير مدروسة وغير منطقية، ستُعزز بالتأكيد حالة الانقسام الداخلي، وتدفع بالمجتمع الفلسطيني جميعه نحو المزيد من التمزق والتفسخ الاجتماعي والوطني.

تعيين ١١٤٥ معلماً ضمن العقود الخاصة

يُذكر أن وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة المقالة، كانت أعلنت في العشرين من آب الماضي أسماء ١١٤٥ معلماً ضمن العقود الخاصة عبر موقعها الإلكتروني، لتغطية العجز الذي سببه إضراب المعلمين التابعين لوزارة التربية والتعليم برام الله.

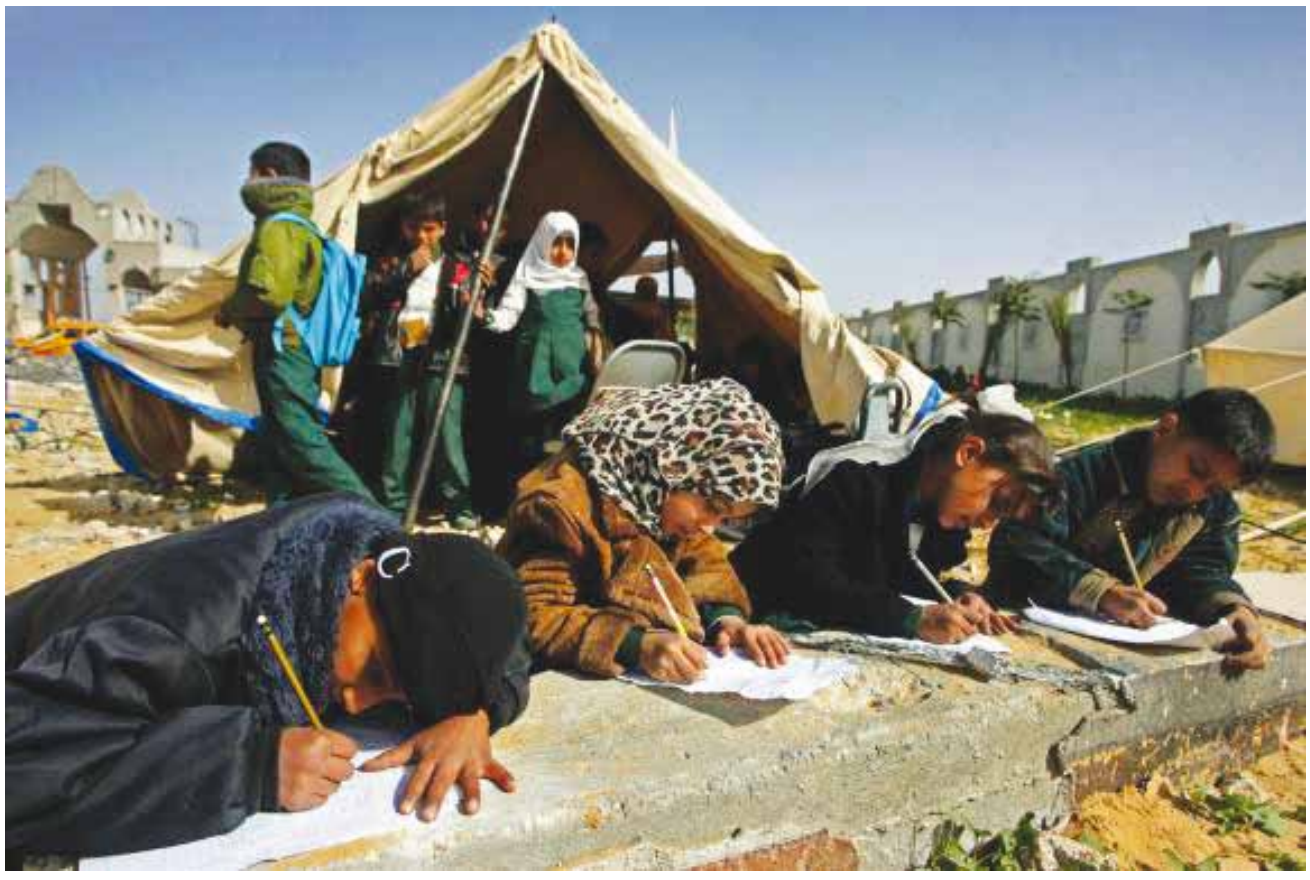

وأكد الناطق الإعلامي باسم وزارة التربية في الحكومة المقالة خالد راضي، أن هذا الدفعة الجديدة، ليست الأخيرة، حيث من المتوقع الإعلان عن أسماء أخرى، مشيراً إلى أن الهدف من وراء تعيين هذه الدفعات الجديدة على نظام "عقد خاص"، وليس على بند المعلمين "المساندين"، هو لتغطية العجز الحاصل بسبب استمرار استنكاف المعلمين، بدعوة من "نقابة المعلمين برام الله"، على حد قوله.

وكان وزير التربية والتعليم في الحكومة المقالة د. محمد عسقول الذي قال "إن الوزارة سمحت لألفي معلم بالعودة مع بدء العام الدراسي الحالي، وإن قوائم أخرى من المستنكفين يتم إعدادها للعودة إلى مدارسهم، وبخاصة أن الوزارة تتحمل مسؤولية وطنية تجاههم"، قد عاد وحذر في الوقت ذاته المعلمين الذين لا يستجيبون للعودة بالفصل الكامل.

وأضاف عسقول "إن عودة المعلمين المستنكفين جاءت لوجود أماكن شاغرة لهم، ولأن الوزارة عينت بدلاً منهم معلمين مؤقتاً إلى حين عودتهم، أما الإداريون فلم تكن الوزارة لتبقي أماكنهم شاغرة إلى حين عودتهم، ولا نستطيع إقصاء من تم تعيينهم بعد حالة الاستنكاف"، مشيراً إلى أن عودة المعلمين كافة، وحل الإشكاليات التي تبعت "الاستنكاف"، تحتاج إلى وقت ودراسة واتخاذ قرارات، لكن شحادة رد عليه مطالباً المعلمين بأن يبقوا صفاً واحداً وعدم العودة الفردية للمدارس، وأن يلتزموا بقرار الاتحاد، إما عودة جماعية كريمة تحفظ الحقوق، وإما لا عودة.

"التوجيهي" يوحد شطري الوطن

وفي خضم هذا المشهد المأساوي من المناكفات، الذي أصبح جزءاً أصيلاً من حياة الفلسطينيين، يصعب استذكار أي "مشهد توحيدي" لشطري الوطن الذي مزقته الخلافات السياسية، ولعل ذلك اقتصر على قطاع التعليم فقط لدى توجه ٨٧ ألف طالب وطالبة عند الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين ٢٠٠٩/٦/٨ إلى قاعات امتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) في وقت واحد، بمنهاج واحد، وأسئلة موحدة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، ولكن وسط أجواء من الترقب والحذر كانت تخيم على الجميع، وتُنذر بفكاك هذه الشراكة في كل لحظة. ولم يمضِ على حالة الترقب والحذر طويلاً، لأن فكاك هذا "التوحيد"، وعودة الانقسام سرعان ما أصبحا سيدي الموقف، وبخاصة حين أعلنت وزارة التربية والتعليم في الحكومة المقالة عن بدء العام الدراسي الجديد في قطاع غزة، في الثالث والعشرين من آب، ورفض وزارة التربية والتعليم في حكومة رام الله ذلك، وإعلانها أن بدء العام الدراسي الجديد هو في الأول من أيلول، أي تأخيره أسبوعاً واحداً عن بدايته في غزة.

وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة أشهر على بدء العام الدراسي الحالي، ما زال عسقول يهدد بعدم السماح لمجموعة من المعلمين والمديرين المضربين بالعودة لمواقع عملهم لأنهم فقدوا صلاحياتهم للعمل في الميدان التربوي، مضيفاً أن الوزارة منحت هؤلاء فرصة للعودة لمواقعهم ولم يستجيبوا، وأن ما اتخاذ بحقهم "هي إجراءات قانونية وليست على خلفيات سياسية".

وأوضح أن وزارته عينت ألفي معلم ليحلوا بدلاً من المعلمين المضربين، مؤكداً أن الإضراب الذي تزامن مع بدء العام الدراسي الجديد "فشل في تحقيق أهدافه ولم يلقَ تجاوباً"، معتبراً أن الخاسر الوحيد هم من غادروا ساحة العمل التربوي، وأن مبدأ التدوير في العمل يعطي إنتاجية عالية في ميدان العمل التربوي، ولاعتبارات علمية ومهنية بحتة، "فقد حركنا نسبة من المديرين والمعلمين من مواقع سابقة إلى أخرى جديدة". وكان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، طالب "بفك الإضراب فوراً احتراماً للمسيرة التعليمية وحفاظاً على وحدة شعبنا الفلسطيني"، داعياً المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات الذين أضربوا بالعودة للدوام في المدارس، قائلاً لهم "لا تخافوا على رواتبكم ولا على مدخراتكم، فالوزارة تكفلت بكل ذلك لمن يلتزم بالمسيرة التعليمية". وأشاد بحر بدور وزارة التربية والتعليم في غزة بالحفاظ على مسيرة التعليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بسير العملية التعليمية، مطالباً إياها بإعطاء المعلمين والمعلمات الفرصة لمراجعة ذواتهم ومحاسبة أنفسهم حتى يعودوا لمدارسهم. وفي المقابل، رفضت كتلة "فتح" في اتحاد المعلمين قرارات الحكومة المقالة، واتهمت "حماس" والأجهزة الأمنية في غزة بممارسة أساليب قمعية ضد المعلمين كي تثنيهم عن صمودهم، داعيةً إياها إلى الابتعاد عن ما أسمته بـ "التلاعب بالتعليم وتدميره لمصالح حزبية".

وطالبت "فتح" المعلمين بمزيد من الصمود والتحدي، وقالت لهم: لا يرهبكم التهديد ولا الوعيد ولا التلويح بالاختطاف والتعذيب، مؤكدة استمرارها في "الإضراب الاحتجاجي"، ومطالبة المؤسسات الفلسطينية بدعم الإضراب "والوقوف وقفة حق أمام هذا الانهيار الممنهج للمؤسسات التعليمية في غزة".

وأمام كل ما ذكر، كان لجامعة الدول العربية على لسان أمينها العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير محمد صبيح، في كلمته خلال افتتاح أعمال الدورة الـ٥٩ لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، القول الفصل في أن العملية التعليمية في قطاع غزة انهارت بسبب نقص المواد التعليمية وصعوبة وصولها لأيدي الطلبة ومدرسيهم، ونقص إمدادات الطاقة والوقود وقطعها، ما عرقل المسيرة التعليمية بكاملها.

وأضاف إن الكثير من الطلبة ومسؤولي التعليم حرموا من الوصول إلى مدارسهم ومؤسساتهم التعليمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع المردود التعليمي، مشيراً إلى أن الحصار والإغلاق أديا إلى حرمان عدد من الطلبة الحاصلين على منح دراسية جامعية من الالتحاق بدراستهم فيها.

أما النتيجة "الواقعية" لكل هذا المسار من المناكفات، فتتمثل في أن الإضراب والاستنكاف أفسحا المجال أمام حركة "حماس" لملء الفراغ في المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من المؤسسات الحكومية، بالاستناد إلى "تعيينات سياسية" في مواقع "المستنكفين" عن العمل، دون أن تضطر إلى تحمل تبعات اتهامها بإقصائهم، وإن كان ذلك قد تم في نهاية المطاف على حساب مضمون العملية التعليمية، ولصالح المزيد من تردي المستوى التعليمي وتراجعه.

المطالبة بتوفيرها بشكل سنوي لكل اللاجئين غير العاملين

برنامج خلق فرص العمل في «الأونروا» حل موسمي لأزمة البطالة الدائمة .. ومعايير اختيار غير واضحة

* لاجئو غزة يشكون من غياب العدالة في توزيع «برنامج البطالة»
* معيلون يحصلون على ٧٨٠ دولاراً طيلة ٣ أشهر كل ٣ سنوات
* «الأونروا» تعلن زيادة الوظائف المتاحة من ٧ آلاف فرصة عمل شهرياً إلى ١٤ ألفاً
* توفير فرص عمل لـ ١٨٥ ألف شخص من أصل ٢٨٥ ألف طلب

كتب حسن دوحان:

على الرغم من قناعة اللاجئين في قطاع غزة بأن وكالة الغوث «الأونروا» تبذل جهوداً للحصول على دعم دولي لبرامجها، فإنهم يبدون عدم رضاهم عن آليات تنفيذ «برنامج البطالة» على وجه الخصوص، في ضوء ما يعكسه من حاجة ماسة للمحتاجين والفقراء، الذين باتت أعدادهم في قطاع غزة تفوق التوقعات، ووصلت حسب آخر الإحصائيات إلى أكثر من ٨٠٪.

وأطلق برنامج خلق فرص عمل «البطالة» في العام ٢٠٠١ لتشغيل اللاجئين العاطلين عن العمل، ويجابه اليوم بانتقادات من قبل اللاجئين، وبخاصة فيما يتعلق بعملية توزيع تلك الفرص، وآليات اختيار الأشخاص للعمل فيه.

ويعيش في قطاع غزة نحو مليون لاجئ، يتلقى عدد كبير منهم مساعدات من «الأونروا»؛ سواء كانت عينية أم غير ذلك، وتوفر الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم للاجئين عدا عن الخدمات الأخرى، ومع ذلك فهي تواجه –من فترة لأخرى– انتقادات بتقليصها أو دمجها نتيجة تقليل قيمة الدعم المادي لها من المجتمع الدولي!

وشهدت خدمات «الأونروا» تراجعاً منذ نشأتها، ما يثير بين وقت وآخر مخاوف اللاجئين من تخلي الأمم المتحدة عن مسؤولياتها تجاههم على الرغم من عدم التوصل إلى حل لقضيتهم.

ويشكل برنامج خلق فرص عمل «البطالة» منذ العمل فيه قبل سنوات عدة، أملاً لكثير من اللاجئين لتوفير قوت أطفالهم وجزء من احتياجاتهم، ولكن العمال غير المهرة وغيرهم من الخريجين يشكون من عدم حصولهم على فرصة ضمنه إلا كل عامين أو ثلاثة أعوام، وأحياناً أكثر من ذلك، الأمر الذي يدفعهم للمطالبة بوضع حد زمني ليشملهم البرنامج مرة كل عام على الأقل.

وتثير آليات توزيع فرص برنامج خلق فرص عمل «البطالة» على اللاجئين، العديد من التساؤلات حول اختيار الأشخاص للعمل ضمنه، فقد حصل عدد منهم على أكثر من فرصة، بينما لم يحصل آخرون على أية فرصة أو حصلوا على فرصة واحدة فقط.

فرصة واحدة فقط

ولم يحصل اللاجئ جمال أبو شحادة (٣٩ عاماً) من حي الزيتون بغزة، ويعيل ٩ أفراد، إلا على فرصة واحدة للعمل ضمن برنامج خلق فرص عمل «البطالة» لمدة ثلاثة أشهر فقط، على الرغم من تقديمه مرات عدة لطلبات في مقر «الأونروا».

وقال أبو شحادة: في كل مرة نسأل عن دورنا في برنامج البطالة يعللون لنا عدم صدور اسمنا لعدم تحديث بياناتنا، على الرغم من أن تلك البيانات متوفرة عندهم، إضافة إلى أن عمليات التحديث للبيانات لا يتم الإعلان عنها أو إبلاغنا بضرورة التحديث، وكأن الأمر مقصود حتى يقتصر الاختيار على أشخاص بعينهم، أو ممن لهم واسطات وغير ذلك، والمفروض أن يتم الاختيار وفق كشوفات اللاجئين في «الأونروا».

وأضاف شحادة: لا يوجد عدل في توزيع فرص برنامج البطالة، فلا يعقل أن يحصل أشخاص على ٣ و٤ و٥ فرص، بينما نحن وآخرون لا نحصل سوى على فرصة «بطالة واحدة»، فلا يوجد شكل منظم لتوزيع فرص البطالة، ويجب أن تكون على فترات محددة وللجميع، حتى لا يحصل شخص على فرص أكثر من شخص آخر، والمفروض أن يهتموا بشريحة العمال الأكثر فقراً في المجتمع، ويعطونا اهتماماً أكبر، بل ويزيدوا لنا مدة فرصة عمل «البطالة»، حتى نستطيع رعاية أطفالنا وتوفير لقمة العيش لهم.

لم أحصل على أية فرصة

ويعاني عدد كبير من اللاجئين من تجاهلهم وعدم حصولهم على أية فرصة للعمل ضمن برنامج البطالة، فاللاجئ غسان مطر إدريس (٣٣ عاماً)، ويعيل أسرة مكونة من ٧ أفراد، لم يحصل على أية فرصة، وقال: عندما نعلم بضرورة تحديث طلباتنا نفاجأ بأنه تم إغلاق باب تقديم الطلبات والتحديث، وكأن الأمر مقصود لاقتصار «البطالة» على أشخاص معينين.

ودعا إدريس إلى الإنصاف في عملية توزيع فرص «البطالة» لتشمل كل اللاجئين وفق كشوفات الوكالة، وليس ضمن قوائم المتقدمين، لأنه من السهل سقوط أسماء منها، أو إسقاطها بحجة عدم التحديث، على الرغم من علم المسؤولين في «الأونروا» أن الكثير من المواطنين لا يملكون أجرة الطريق للوصول إلى مقرها، ويبدو أن الضغط من أجل الحصول على فرصة ضمن برنامج البطالة يرجع لعدم وجود عدالة في التوزيع تجعل اللاجئ يعرف تلقائياً متى يحل دوره، مثلما يحدث في عملية توزيع المساعدات العينية. وأعرب عن أمله بأن تتعامل «الأونروا» بجدية مع ملاحظاتهم بشأن عملية توزيع فرص عمل «البطالة»، وقال: ما عهدناه من «الأونروا» أنها دائماً تجري مراجعات لآليات عملها للوصول إلى أفضل صيغة في العمل، وهذا ما نأمل حدوثه.

مرة كل ٣ سنوات

وحصل اللاجئ محمد أبو خاطر (٤٣ عاماً) من خان يونس ويعيل أسرة مكونة من ١٠ أفراد، مؤخراً، على ثالث فرصة عمل في برنامج خلق فرص عمل «البطالة» لمدة ثلاثة أشهر، لكنه غير راضٍ لأن المدة الزمنية بين كل فرصة وأخرى كانت ثلاث سنوات!

وقال أبو خاطر: فرصة عمل «البطالة» كل ثلاث سنوات ولمدة ثلاثة أشهر، لا تفعل شيئاً ولا تسد رمق أطفالنا، ولا تطعم جوعى، وبخاصة أن هناك فئات أخرى تحصل على فرص كثيرة ولمدة أطول، بينما العمال يتم تجاهلهم بحجة عدم توفر أماكن لتشغيلهم، وكأن العشرة دولارات –أجرة العمل اليومي– هي في حقيقة الأمر مجرد دعم للمحتاجين. وطالب بالعمل على تخصيص أكبر عدد من فرص عمل «البطالة» لأصحاب العائلات الكبيرة والعمال العاطلين عن العمل، ممن لا يجدون أماكن للعمل في ظل الحصار وإغلاق المعابر، وقال: تحولت حياتنا إلى جحيم جراء عدم توفر فرص العمل، واضطر بعضنا لبيع حتى أثاث منزله من أجل توفير لقمة العيش لأطفاله.

زيادة مدة فرص العمل

وباتت فرص برنامج خلق فرص عمل «البطالة» على الرغم من تباعدها تشكل أملاً للفقراء والمحتاجين من اللاجئين في قطاع غزة لتوفير جزء من احتياجات أسرهم، ما يدفعهم للتطلع من أجل المزيد ومساواتهم بفئات الخريجين أو الحاصلين على شهادات عليا.

وقال زكي أبو عابد (٥٧ عاماً) الذي يعيل أسرة مكونة من ٦ أفراد: على الرغم من قناعتنا بأن «البطالة» لا تسد رمقاً ولا تقدم حلولاً لأزماتنا، لأنها تأتي على فترات متباعدة حتى لمن يحصلون عليها، فإنها تأتي في أوقات حرجة وتساهم بعض الشيء في توفير جزء من احتياجات الأسر، مشدداً على ضرورة تطوير برنامج البطالة ليشمل أعداداً أكثر وتكون سنوية، كما يجب مساواة فئة العمال بفئة الخريجين في المميزات ومدة فرصة «البطالة»، فالعامل لا يحصل إلا على ثلاثة أشهر والخريج يحصل على ستة أشهر ولمرات متعددة، وهذا أمر غير منصف، لأن فئة العمال هم الأكثر تضرراً وفقراً واحتياجاً، وغالبيتهم يعيلون أسراً كبيرة.

تحديدها سنوياً

ويشكو اللاجئون من عدم وجود نظام واضح لبرنامج البطالة، كأن تكون بشكل سنوي لكل معيل أسرة، حتى يتمكنوا من ترتيب أمور حياتهم على ضوئها، وبخاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر فرص للعمل في أي مجال جراء عدم إدخال المواد الخام، كما يقول أسامة عبد الفتاح من الشيخ رضوان، الذي يعيل أسرة مكونة من ٩ أفراد، ولم يحصل سوى على فرصة «بطالة» واحدة.

وقال عبد الفتاح: اضطررت لبيع مصاغ زوجتي وأثاث منزلي وفي طريقي لبيع منزلي، وتقدمت مرات عدة لـ «الأونروا» من أجل الحصول على فرصة أخرى ضمن برنامج البطالة، ولكن حتى الآن لم أحصل على شيء، وحاولت شرح ظروفي في أكثر من كتاب وجهته لمدير عمليات «الأونروا»، ولكن بلا جدوى، فهل المطلوب أن نموت أو أن نتسول من أجل مراعاة ظروفي وظروف أسرتي؟!

وأضاف: انعدمت الرحمة من قلوب بعض المسؤولين في «الأونروا» لدرجة أنهم يتعاملون مع الجميع على أنهم محترفو كذب، وباتوا لا يصدقون أي شيء، ولكني أدعوهم إلى منزلي للتأكد من ظروفي.

وطالب أن تكون فرص بطالة «الأونروا» بشكل سنوي لكل معيل أسرة، حتى يتمكنوا من ترتيب أوضاعهم، وبخاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة.

الخريجون

ولا تقتصر شكاوى اللاجئين على العمال، بل تمتد لتطال فئة الخريجين الذين لم يجدوا لهم أسماء ضمن برنامج البطالة، كما يقول حمد أبو رجيلة، الذي حصل مؤخراً على فرصة «بطالة»، بينما زوجته نسرين الخريجة منذ ثلاث سنوات بمعدل ٨٥٪ لم تحصل على أية فرصة على الرغم من تقديمها مرات عدة لطلب بهذا الخصوص. ويضيف: «كنت أتمنى حصول زوجتي على تلك الفرصة، لأن مدة بطالتها ستكون ستة أشهر، بينما حصلت على بطالة ثلاثة أشهر فقط عن طريق إحدى الشركات».

ولم تحصل الخريجة إيناس حمدان منذ نحو أكثر من عام حتى الآن، على فرصة عمل ضمن برنامج البطالة، الأمر الذي دفعها للمطالبة بمساواتها بزميلاتها الخريجات اللواتي حصلن على أكثر من فرصة، كما تقول.

وتشير إلى أن هناك خريجات حصلن على «بطالة» لمدة سنة أو أكثر في مجال التعليم، بينما يتم إهمال الخريجات أو الخريجين الآخرين من التخصصات الأخرى، ودعت إلى وضع برنامج واضح يضمن المساواة بين الخريجين الجامعيين كافة، وبما يحقق العدالة في التوزيع في برنامج البطالة.

«الأونروا توضح

بدورها، تنفي وكالة الغوث وجود أية واسطة أو محسوبيات في عمليات التوظيف؛ سواء في الوظائف العادية أم برنامج البطالة، وقال مدير الإعلام في الوكالة جمال حمد: إن الوكالة تحرص على عدالة توزيع المساعدات وتشغيل الأفراد وفق معايير محددة ومدروسة.

وأضاف حمد أن الوكالة لا تتسامح مطلقاً مع أي موظف فيها ممن يجري اتهامه بتلقي رشاوى أو ممارسة محسوبيات ضمن عمله، وهناك عدالة في توزيع فرص العمل والمساعدات من خلال اعتماد الطلبات حسب الأقدمية في تقديمها، مؤكداً أن الطلبات تدخل ضمن نظام الحاسوب الذي يعمل على فرز الطلبات حسب التخصص والدرجة العلمية والمستوى، ويتم اختيار الأكفأ حسب الحاجة.

ويوضح أنه إذا كان هناك فرد في العائلة يعمل ويتلقى راتبا يزيد على ١٥٠٠ شيكل يتم استبعاد طلبه، إلا إذا كانت لديه ظروف صعبة أو حالات مرضية، فيتم أخذ ذلك بعين الاعتبار.

وقال: لدينا الآن ٢٨٥ ألف طلب مقدم للحصول على فرصة عمل ضمن برنامج خلق فرص العمل «البطالة» في قطاع غزة، وتمكنا منذ العام ٢٠٠١ من توفير فرص عمل لـ ١٨٥ ألف شخص، ونعمل على زيادة تلك الفرص.

ويؤكد حمد أن الوكالة بدأت في الشهر الماضي في زيادة عدد الوظائف المتاحة من ٧ آلاف فرصة عمل إلى نحو ١٤ ألف فرصة عمل، من ضمنها ٣١٠٠ للقطاع الخاص المنكوب جراء الحصار ومنع إدخال المواد الخام إلى قطاع غزة، لافتاً إلى أنه تم إدخال وظائف جديدة في قطاع الزراعة والقطاع الخاص مثل عمال المصانع، وعمال البناء الذين سيتوفر لهم ثلاثة آلاف وظيفة)بالإضافة إلى الوظائف التقليدية(في نطاق التعليم والصحة.

ويشير إلى أن الميزانية العامة الشهرية لجميع الوظائف تبلغ أربعة ملايين ونصف المليون دولار أميركي، مؤكداً أن هذه الميزانية تزيد خلال بعض الشهور، وبخاصة في أشهر الصيف، ويقول إن الميزانية العامة تعتمد على حسب حاجات الأنشطة المضافة حديثاً، وبناءً عليه فإن الميزانية تختلف من شهر إلى آخر.

ويؤكد حمد أن الوكالة ستنظر في موضوع توفير وظائف دائمة لمساعدة الحالات الحرجة، موضحاً أن هؤلاء الأفراد تحت الدراسة الآن لإعطائهم فرص عمل دائمة ومناسبة لهم.

وقال: إن برنامج خلق فرص العمل «البطالة» يقدم فرص العمل لثلاث مجموعات، وتشمل العمال غير المهرة الذين لا يمتلكون شهادات دراسية، وليست لديهم خبرات، وتكون فترة عملهم ثلاثة أشهر، ويتقاضون خلالها كل شهر ٢٦٠ دولاراً أميركياً، إلى جانب العمال المهرة الذين يمتلكون شهادات دراسية، ولكن لديهم خبرات في مجالات معينة، وتكون فترة عملهم ٦ أشهر، ويتقاضون ما بين ١٤–١٧ دولاراً في اليوم حسب أيام العمل.

وأضاف: إن المجموعة الثالثة هم العمال المهنيون الذين لديهم شهادات دراسية وخبرة لا توجد لدى شريحة كبيرة من الناس؛ كالأطباء، والمهندسين، وتكون فترة عملهم بموجب عقد لمدة سنة، وذلك ليبذل كفاءته بالمهنة، ويتقاضى ١٩–٢٣ دولاراً في اليوم.

ونوه حمد إلى إعطاء فرصة لتدريب الخريجين الجدد، وهي فرصة تدريب لمدة ٣ سنوات، ويكون هذا النظام للمهرة الذين لديهم مؤهلات علمية، ويتقاضى المتدرب راتباً، وذلك حسب خبرته. وأكد على وجود خطة لتوسيع نطاق فرص العمل لتشغيل أكثر عدد ممكن في ظل الحصار الخانق وإغلاق المعابر، بما يساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي ودعمه ومساعدة الناس الأكثر فقراً، والذين هم أكثر حاجه للعمل والمساعدات. وتفتح وعود «الأونروا» بعض الأمل مجدداً للفقراء في إيجاد فرص عمل لهم ضمن «برنامج البطالة»، وتوفير قوت أطفالهم، ولكن يبقى التساؤل: إلى متى سيبقى الفقراء من يدفعون الثمن في ظل الصمت الدولي عن جريمة الحصار لقطاع غزة؟!

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

قريباً

النساء والقضاة والقانون
دراسة انثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة شحادة

المحكمة الشرعية هي أفضل نافذة للاطلال على المجتمع الفلسطيني، حيث تتبلور فيها علاقات القوة المتمثلة في الجندر، والطبقة، والمستوى الاجتماعي، بأوضح ما يكون.

اعتمدت هذه الدراسة على سوسيولوجيا القانون التي تضع الحياة الاجتماعية، وليس اهداف المشرعين، في محور الاهتمام. وتذهب الدراسة الى القول ان قانون الأسرة المدون لا يطبق في الفراغ، وانما بارتباط شديد بالسياق الاجتماعي السائد. حيث تؤثر في نتائجه رؤية القضاة للعالم، وبنية « الدولة » وفعل الناس، رجالا ونساء.

لقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب عن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالممارسات القانونية في المحاكم الشرعية، حيث سعت الى استكشاف كيفية تعامل القضاة والمحامين والمتقاضين، والفاعلين الآخرين مع القانون .

لقد نظرت الدراسة الى تقاطع وتأثير التمايز الاجتماعي السائد بين المتقاضين والقضاة على تطبيق قانون الاسرة . واشتمل ذلك على دراسة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الفاعلون اثناء التقاضي لتقوية مواقفهم.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين خاص بين التصور الايديولوجي لقانون الاسرة الاسلامي وتطبيقه السياقي المختلف تماما. ان تدوين قانون الاسرة الاسلامي ليس مرادفاً لنهاية المرونة والطواعية التقليديتين للفقه الاسلامي . لقد وفرت لنا ملاحظة ما يجري في المحكمة من ممارسات وتحليلها رؤية نضرة لمرامي الفقه، وعدم تماثل النوع الاجتماعي (الجندر) والاستراتيجيات الشخصية فساهمت بالتالي في توفير فهم افضل للتطبيق القانوني.

عن النساء والمقاومة
الرواية الاستعمارية
أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً/ نساءً، بل قومية/ نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

اليسار، والخيار الإشتراكي
قراءة في تجارب الماضي، وفي احتمالات الحاضر
داود تلحمي

يتناول الكتاب الوضع الراهن لليسار، بتياراته المختلفة، في العالم، بعد زهاء العقدين على انهيار التجربة السوفييتية. ويستعيد، في هذا السياق، تاريخ هذه التجربة ومحطاتها، بإنجازاتها الكبيرة، ونقاط ضعفها، التي تفاقمت في مرحلة الأزمة والإنهيار، دون إغفال العناصر الخارجية، التي عملت بلا انقطاع على محاصرة هذه التجربة.

ويلقي الضوء على التأثير الإيجابي الذي كان للتجربة السوفييتية على حركات التحرر وشعوب البلدان المستعمَرة والمستباحة. كما يتناول التأثير المتفاوت للتجربة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في أوروبا الغربية المجاورة، ويستعرض وضع اليسار حالياً في القارة الأوروبية. وينتقل للحديث باستفاضة عن التجربة اليسارية الجديدة الهامة في أميركا اللاتينية في السنوات الأخيرة. كما يتناول تجربة التنمية الإقتصادية المتسارعة في كل من الصين وفييتنام، ووضع اليسار في بعض بلدان آسيا وإفريقيا الأخرى. ويلقي الضوء على الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية التي انطلقت في أواخر التسعينيات. وينتهي الى الحديث عن احتمالات وشروط تبلور نماذج إشتراكية جديدة، ذات طابع ديمقراطي شعبي حقيقي، تستخلص دروس التجارب السابقة، لتتعامل بفعالية أكبر مع مساوئ مرحلة العولمة في التطور الرأسمالي الراهن.

المنهاج الفلسطيني
إشكاليات الهوية والمواطنة
محرر الكتاب: عبد الرحيم الشيخ

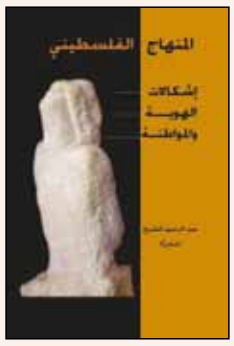

إن صحت مقولة "إن لكل وظيفته في الحياة، حتى لو خدم كمثال سيء"، فإن هذا الكتاب يتناول المناهج الفلسطينية وما تلا إعدادها من درس حولها أو جدل بخصوصها، كتمرين جماعي لتبين ماهية النتاجين، والحكم عليهما إن بالجودة أو بالسوء. وإذا كانت هذه هي الميزة الأولى التي تسهم في فرادة الكتاب، فإن ميزته الثانية أنه في عمومه، كتاب في السياسات التربوية التي قل، إن لم ينعدم، طرقها في السياق الفلسطيني. وإلى هاتين، تنضاف ميزة ثالثة، هي أن أصل هذا الكتاب جهد أكاديمي جامعي خديج إنحال، عبر تعهد فريد من مؤسسة مجتمع مدني رائدة، هي مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، إلى مؤتمر سنوي لتخرج أعماله جيدها ورديئها بعد أن صار بعضها دراسات في كتاب أعد وحرر ليكون دليلاً عاماً لفواعل العملية التربوية ومفاعليها في صنع السياسات وتطبيقاتها ودراسة آثارها انطلاقاً من محاولة جماعية شاملة لقراءة المناهج الفلسطينية الجديدة التي اكتملت في العام ٢٠٠٦.

في المسألة العربية
مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان "في المسألة العربية"، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: "الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي". ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

"المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري
تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

مفهوم "المجتمع المدني" واحد من أكثر المفاهيم جدلية، ولذا وصف بالمفهوم "الزئبقي" أو "الضبابي" لأنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، فعمت فوضى في معانيه. وعلى الرغم من أنه احتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام القادة والسياسيين والحكومات ووسائل الإعلام، وتراكمت أكوام من الكتب التي تعالجه، فإنه يتضح لمن يطلع على الأدبيات الوفيرة حوله، أنه يندر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط بهذا المفهوم.

هذا الكتاب يتناول هذا المفهوم الملتبس والمتعدد المعاني والدلالات، ويلقي الضوء على المشاريع المختلفة التي ترفع شعار المجتمع المدني في الكتابات المعاصرة، ويوضح كيفية توظيف مفهوم المجتمع المدني أو استخدامه لخدمة مشاريع أو أهداف أو جداول أعمال مختلفة، وكيف يؤدي هذا التوظيف إلى تشعب الجدل حول المفهوم وزيادة فوضى معانيه. ويمكن القول إن الكتاب يمثل محاولة، ربما تكون الأولى، لرسم خارطة طريق لفهم المفهوم وتوظيفاته المختلفة.

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

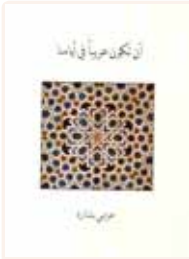

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

نساء على تقاطع طرق
الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية/ النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية/ النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يفحص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة "حماس" على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كأول تنظيم سياسي علني لحركة "حماس"، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقساميات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية "الحداثة/التقليدية"، و"الإسلام/العلمانية"، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قد يلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة "حماس" إلى سدة الحكم.

انتفاضة الأقصى... حقول الموت
محمد دراغمة

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافيا طُفت الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية. شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل ... كل شيء.

طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جثثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوِّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجثث المحرومة من الدفن.

ذهبت إلى مخيم جنين بعد الاجتياح، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة ... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر وكل حجر ... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان ... إلى الأغوار، حيث أطماع الاستيطان والنهب تصل إلى الشركات الإسرائيلية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية ... هذا رجل خرج بحثا عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقا أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى، وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً، للوصول به إلى طبيب في المدينة .. شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٢٩٥١١٠٨-(٩٧٢) فاكس:٢٢٩٦٠٢٨٥-(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org